بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحمَنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: **(كَانَ) وأَخَوَاتُها**.

لما فرغ مما يتعلق بالمبتدأ والخبر شرع فيما يسمى بنواسخ المبتدأ والخبر، (كان) وأخواتها وما عمل عملها، و(ظن) وأخواتها و(إن) وأخواتها.. هذه أبواب كلها متتالية يعنون لها بالنواسخ، يعني: نواسخ المبتدئ والخبر.

نواسخ: جمع ناسخ اسم فاعل مأخوذ من النسخ، وهو في اللغة بمعنى الإزالة، ونسخت الشمس الظل إذا أزالته، واصطلاحاً عندهم: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر، (ما) أي: فعل أو حرف يرفع حكم المبتدأ والخبر؛ لأن (إن) وأخواتها هذا يعتبر من الحروف، و(كان) وأخواتها و(كاد) و(ظن) هذا يعتبر من الأفعال.

إذاً: **ما** يعني عامل يصدق على الفعل والحرف، فيعم حينئذٍ النواسخ من حيث الفعلية والحرفية.

يرفع حكم المبتدأ والخبر، المبتدأ الأصل أنه مرفوع، والخبر كذلك مرفوع.

مبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ كما سبق معنا في قوله:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

هذا الرفع الذي يكون في المبتدأ قد يرفع، ينسخ يزال، كذلك الرفع الذي يكون في الخبر يرفع وينسخ ويزال، ويأتي بحكم جديد.

والعوامل النواسخ من حيث الرفع وما يحدث للمبتدأ من حيث النصب، وما يحدث للخبر

تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

منها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو باب كان وأخواتها وما ألحق بها.

وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو (إن) وأخواتها.

وما ينصب المبتدأ والخبر، وهو باب (ظن) وأخواتها.

هذا من حيث العمل تنقسم النواسخ إلى ثلاثة أقسام:

ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر؛ العكس: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر؛ ما ينصبهما معاً.

وهل يوجد ما يرفع المبتدأ والخبر؟

هذا قيل به، لكن على تأويل وهو في (كان) الشأنية، لكن الأقسام الثلاثة من حيث القياس المطرد.

وأما من حيث أنفسها ذواتها فهي إما أن تكون فعل وإما أن تكون حرفاً، كان وأخواتها باتفاق كلها أفعال إلا ليس، ففيه خلاف والصحيح أنها فعل وليست بحرف، خلافاً لمن زعم حرفيتها، والدليل على أنها فعل أنها تقبل آثاراً فعلية ((لَيْسُوا سَوَاءً))[آل عمران:113]، ((لَسْتَ عَلَيْهِمْ)) [الغاشية:22] ليست هند مفلحةً، إذاً: قبلت تاء التأنيث وقبلت تاء الفاعل، ((لَسْتَ عَلَيْهِمْ)) هذه التاء تاء الفاعل، تاء الفاعل علامة على الفعلية **بِالتَّا مِزْ** كما سبق معنا **وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ** ، إذاً: ميزه بالتاء التي هي تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة؛ حينئذٍ نثبت أنها فعل، وجماهير النحاة على القول بفعليتها.

وأما ما عدى ليس في باب كان وأخواتها فهو فعل وهذا محل وفاق.

وأما من حيث العمل فجمهور البصريين على أن (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ، وهذا الرفع حادث وليس هو الرفع السابق الذي كان قبل دخول الناسخ، وكذلك تنصب الخبر، وهذا أيضاً محل وفاق كونه منصوباً، وأن (كان) هي التي نصبته على خلاف في توجيه النصب،

قيل: حال، وقيل: مشبه بالحال، وقيل: خبر كان..

فأما كان فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلاً مجازاً لشبهه بالفاعل؛ لأنه أشبه الفاعل، الأصل في الفعل أن يتلوه فاعل، حينئذٍ كان زيد قائماً، كان نقول: هذا فعل، والأصل في الفعل أنه يطلب فاعله، حينئذٍ لو سمي اسم كان فاعلاً مجازاً تشبيهاً لكان بضرب على الأصل في الإعمال، حينئذٍ نقول: هذا من باب المجاز، بل بعضهم سماه: فاعلاً حقيقة.

ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيئاً وأنه باق على رفعه؛ لأنه مرفوع، مرفوع بماذا؟ بما رفع به قبل دخول كان، فحينئذ: كان زيد قائماً، كان فعل ماضي ناقص، وزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء.

إذاً الرفع هذا ليس نتيجة دخول كان وإنما هو بالعامل الذي قبل دخول كان، وهذا ضعيف جداً، لماذا؟ لأنه يترتب عليه أنه يوجد عامل ينصب ولا يرفع، وهذا لا نظير له، أن يوجد عامل ينصب ولا يرفع؛ لأنهم يقولون: إن قائماً هذا منصوب بكان، فإذا كان منصوباً بكان وزيد مرفوع بالابتداء على الأصل، حينئذٍ وجد عامل ينصب ولا يرفع.

ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيئاً وأنه باق على رفعه، وهذا ضعيف لا يعول عليه.

واستدل البصريون باتصال الضمائر بها، وهي لا تتصل إلا بالعام.

كنت قائماً، التاء هنا اسم كان، اتصلت بكان، وهو ضمير، والقاعدة: أن الضمائر لا تتصل إلا بعاملها، فدل على أن التاء هنا معمول لكان، هذا وجه جيد، والوجه الذي ذكرناه أيضاً له اعتبار، أنَّ (كان) على هذا الاعتبار -قول الكوفيين- أنها نصبت ولم ترفع، وهذا لا نظير له، أن يوجد عامل ينصب ولا يرفع.

إذاً: البصريون استدلوا بكون الضمائر تتصل بكان أن (كان) قد أحدثت الرفع، وهذا الرفع متجدد ليس هو الرفع الذي كان قبل دخول كان؛ لأنه قد يقال: زيد قائم، دخلت كان زيد كما

هو زيد، في اللفظ كما هو؛ حينئذٍ نقول: لا، هو في اللفظ متحد لكن في الحقيقة ثم فرق فكان زيد (زيدٌ) هذه الضمة أحدثها كان وهو عامل لفظي، وزيد قائم (زيدٌ) هذه الضمة وإن أشبهت ضمة كان زيدٌ إلا أنها محدثة بعامل هو معنوي وهو ضعيف، وفرق بين النوعين.

إذاً: اتصال الضمائر بكان دلت على أن اسم كان معمول لكان.

ويُنصب الخبر باتفاق الفريقين، ويسمى خبرها، يعني: قائماً هذا منصوب باتفاق البصريين والكوفيين على أنه منصوب، لكن اختلفوا في وجه النصب، فقال الفراء: تشبيهاً بالحال، وقال الكوفيون: حال، والصحيح أنه خبر لكان، فـ(كان) أحدثت الرفع وأحدثت النصب؛ لأن الأصل أن كان وأخواتها دخلت على ما هو مبتدأ وخبر، وحينئذٍ نقول: كان زيد قائماً (زيد) هذا مبتدأ في الأصل، فهو عمدة، و(قائماً) هذا كان خبراً في الأصل قبل دخول (كان) فهو عمدة، والحال حينئذٍ يكون ماذا؟ يكون فضلة فلا يكون الأصل قبل دخول كان فضلة بعد دخولها، هذا ممتنع.

إذاً اتفقوا على أن قائماً منصوب، لكن اختلفوا في وجه النصب، فقال الكوفيون المشهور عندهم-: أنه منصوب على الحال فعملت فيه (كان)، لكن لا كونه خبراً لها وإنما هو حال.

وذهب الفراء إلى أنه مشبه بالحال، والبصريون على أنه خبر لكان وهذا أصح، أصح من حيث المعنى وأصح من حيث القياس.

وينصب الخبر باتفاق الفريقين، ويسمى خبرها، ومفعولاً به مجازاً لشبهه به.

والقياس في هذه الأفعال الأصل فيها أنها لا تعمل، لماذا؟ لأنها قاصرة، الأصل في الفعل أنه يطلب فاعلاً ويطلب مفعولاً، هذا الأصل فيه، وأما أنه يختص بالدخول على جملة اسمية ويكون مقيداً بأحكامها، حينئذٍ هذا قصور في الفعل، وإلا الأصل علو الفعل من حيث العمل على الاسم، الأصل في العمل للأفعال، ولما كان هذا الفعل- (كان) وأخواتها- من حيث المعنى مختلف فيه: هل هو دال على حدث أم لا؟ وهل يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور؟ وهل

أحكام الخبر من حيث التقدم والتأخير باقية على أصلها بعد دخول كان؟ ضعف، لم يكن له قوة مثل ما كانت الجملة الاسمية قبل دخول (كان) فلها أحكامها من حيث التقديم والتأخير المبتدأ والخبر على ما ذكرناه، هذه باقية نفس الأحكام.. باقية كما هي بعد دخول (كان)، وهذا يدل على أنها لم يجعل لها التصرف التام في الجملة الاسمية، وحينئذٍ صارت (كان) منضبطة بالمبتدأ ومنضبطة بالخبر من حيث التقدم والتأخير، وهذا نقص فيها، فكان الأصل أنها لا تعمل.

والقياس في هذه الأفعال ألا تعمل شيئاً لأنها ليست بأفعال صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تغيّر الخبر بالزمان الذي يثبت فيه، وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو (ضرب).

(ضرب) هذا يطلب اسمين، أحدهما فاعل، والثاني مفعولاً به، ألحقت (كان) لكونها دخلت على اسمين مبتدأ وخبر بضرب، وحينئذٍ رفعت ونصبت، على كل الأصل فيه السماع وهذا التعليل فيه نظر.

ورفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول.

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الحال، ورُدَّ بوروده مضمراً -جاء ضمير- كان هو زيد، والحال لا تقع ضميراً، وكذلك جاء معرفة والحال لا تكون معرفة، وأيضاً لا يستغنى عنه، والحال يمكن في بعض الأحوال أنه يستغنى عنها، إذاً ثم فرق بين كونه حالاً وبين كونه خبراً، والأحسن أن يقال بأن (كان) قبل دخولها الخبر عمدة، والعمدة هنا لا يجوز حذفه، فالأصل بقاء ما كان على ما كان.. هذا هو الأصل؛ لأن الأحكام باقية في الأصل إلا ما استثني، أحكام المبتدأ والخبر باقية إلا جملة منها تغيرت وتبدلت بعد دخول كان.

حينئذٍ الخبر قبل دخول كان نقول: هذا كان عمدة، فلما دخلت (كان) بقي على أصله، ولذلك نقول: **تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمَاً وَالْخَبَرْ   تَنْصِبُهُ**، إذاً المبتدأ قبل دخول كان هو اسم كان،

ويبقى على أصله أنه عمدة، والخبر قبل دخول كان هو خبر كان أيضاً، والأصل أنه عمدة.

ثم قد يكون معرفة، وقد يكون ضميراً، وقد يكون لا يستغنى عنه، بل هو الأصل أنه لا يستغنى عنه، وحينئذٍ لا يمكن أن يعرب حال، ولذلك مذهب الكوفيين يعتبر ضعيفاً في هذا المحل.

ورد بوروده مضمراً ومعرفة وجامداً، وأنه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال؛ لأن الحال وإن كانت منصوبة مثل خبر كان، إلا أنه قد يستغنى عنها، ثم هي ملازمة للتنكير ولا تكون معرفة إلا على تأويل.

وجوّز الجمهور رفع الاسمين بعد (كان) كما في قول الشاعر:

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: **صِنْفَانِ** خبرها، إذاً رفعت المبتدأ على أنه اسم لها، ورفعت كذلك الخبر، هكذا سمع، **كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ**، والأصل أن يقول: كان الناس صنفين، لكنه رفع، حينئذٍ رفع الاسمان بعد كان، والصحيح أن هذه كان الشانية، بمعنى أن الضمير يكون محذوفاً بعده وجوباً كانهُ الناس صنفان، فحينئذٍ الناس مبتدأ وصنفان خبر، والجملة في محل نصب خبر كان.. لا بد من التأويل؛ لأنه إذا كان مطرداً أن (كان) تنصب وترفع، حينئذٍ ما جاء مخالفاً للأصل لا بد من التأويل وأمكن التأويل هنا، أمكن التأويل دون قبح ودون شذوذ، حينئذٍ كانهُ الناس صنفان، وهذه تسمى كان الشانية وهو أن يكون اسمها ضمير الشان محذوفاً واجب الحذف، ومفسر بالجملة، تفسره جملة ((هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)) [الإخلاص:1] (اللَّهُ أَحَدٌ) هذا مفسر لهو، أين مرجعه؟ (اللَّهُ أَحَدٌ) إذاً جملة، فصار مفسراً بجملة.

ثم يكون مرجعه متأخراً لا متقدماً، والشأن هو كذلك هو.. هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، فسر بجملة ثم هذا المرجع متأخر عنه، والأصل في الضمير أنه يعود إلى متقدم إلا ما استثني.

فحينئذٍ كان الناس صنفان نقول: كانهُ، اسم كان محذوف وهو ضمير الشأن، لا بد من التأويل، والجمهور على أن في كان ضمير الشأن اسمها، والجملة في محل نصب خبر كان، وعن الكسائي أنها ملغاة ولا عمل لها، يعني في مثل هذا التركيب.

إذاً لا بد من التأويل، إذا جاء ما شأنه الرفع في الجزأين لابد من التأويل.

واختلف في دلالة هذه الأفعال على حدث كان وأخواتها، هل تدل على حدث أم لا؟

المشهور: أنها لا تدل على الحدث، وإنما جيء بها للدلالة على الزمن، ربط مضمون الخبر بالاسم، فكان فقط زمانية لا تدل على حدث، والصواب أنها تدل على الحدث، واختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث، والمشهور أنها تدل عليه كالزمان، كسائر الأفعال، ومنعه قوم والأول أصح؛ للتصريح بالمصدر كما سيأتي **(وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيكَ يَسِيرُ)**، هذا تصريح بالمصدر، وإذا صرح بالمصدر حينئذٍ المصدر هو عين الحدث.

وحكى أبو زيد مصدر فتئ، وكذلك غيره حكى مصدر ظل وبات، وينبني على هذا الخلاف هل (كان) تدل على حدث أم لا؟ هل يتعلق بها شيء من الظرف أو الجار والمجرور، فمن أثبت أنها تدل على الحدث حينئذٍ علق بها، يقول: هذا جار ومجرور متعلق بقوله: كان، ((أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا)) [يونس:2] لِلنَّاسِ هذا متعلق بكان، بناء على ماذا؟ على أنها تدل على الحدث، وإذا لم تكن تدل على الحدث حينئذٍ الظرف والجار والمجرور يقيد ماذا؟ لما قلنا: المتعلقات بالفعل، كلها مقيدات ضرب زيد عمرواً ضرباً شديداً يوم الجمعة في داره، قلنا: في داره، ويوم الجمعة.. هذه كلها مقيدة؛ لأن ضرب زيد عمرواً أين ضربه؟ هذا مبهم، وما نوعية الضرب ؟ هذا مبهم، لكن إذا قلت: ضرب زيد عمرواً يوم الجمعة عرفت أن الضرب وقع يوم الجمعة، يوم الجمعة عصراً، بعد الخامسة، في داره.. هذه كلها تقييدات، كلما زادت المقيدات اتضح مفهوم الفعل، وكلما حذفت صار نوع انبهام فيه في الفعل، وحينئذٍ ((أَكَانَ لِلنَّاسِ)) [يونس:2] نقول: لِلنَّاسِ جار ومجرور متعلق بكان بناءً على أنها تدل على الحدث، وإذا قيل بأنها لا تدل

على الحدث وإنما هي زمانية فقط وجيء بها لربط مدلول الخبر بالمبتدأ، فحينئذٍ لا يصح أن يقال بأن الجار والمجرور والظرف متعلقان بكان.

وينبني على هذا الخلاف عملها في الظرف والجار والمجرور فمن قال بدلالته على الحدث أجازه، ومنه ((أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا)) [يونس:2]، ومن قال: لا يدل عليه منعه.

قال رحمه الله تعالى: **كان وأخواتها**.

أي: هذا باب بيان كان وأخواتها.

وأخواتها: أي نظائرها في العمل، فالأخوة هنا أخوة عملية ليست حقيقية على بابها، وإنما نظائرها في العمل، أفرد كان هنا وعطف أخواتها عليها لماذا؟ لأنها أم الباب، فإذا قيل: (إن) وأخواتها إذاً: (إن) هي أم الباب؛ لأن ما كان أم الباب هذا له تصرف، له أحكام خاصة ينفرد بها عن غيره، (ظن) وأخواتها، نقول هذا لأن ظن هي أم الباب، أفردت كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب، ولذا اختصت بزيادة أحكام، وإنما كانت أم الباب، لماذا؟ لأن الكون الذي هو مصدر كان **وكَوْنُكَ إِيَّاهُ**، هذا يعم جميع مدلولات أخواتها، أصبح، وأمسى، وظل.. هذا كله داخل في الكون؛ لأن المراد بالكون الذي يتعلق به الجار والمجرور، زيد في الدار أي: كائن، ما المراد بالكينونة؟ المراد به الحصول والحدوث، وهذا يعم أخوات كان ويزيد عليها؛ لأن كان تدل على مطلق الحدوث، وأما أصبح فتدل على حدوث في وقت الصباح، وكذلك أمسى وظل ونحوها، وأما كان فلا فتدل على مطلق الكينونة.

إذاً: لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها، وكان الألف هذه منقلبة عن واو، لأن أصله (كون) تحركت الواو وانفتح ما قبله فوجب قلبها ألفاً، يقال: كان، دليل على أنها واوية الكون ويكون، الكون وهو مصدر، ويكون وهو فعل مضارع.

ووزنها فعَل بفتح العين لا فعِل ولا فعُل، لماذا؟ لأنه لو كان فعُل لما جاء منه اسم الفاعل على فاعل، وإنما يجيء على فعيل، وهنا قد سمع كائن

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبدي البَشَاشَةَ كائناً أَخَاكَ.. (كائن) هذا اسم فاعل، وهذا لا يأتي من فعُل، وإنما يأتي منه فعيل، ولا من فعِل، لماذا؟ لأن المضارع كان يكُوْنُ يفعُل، ويفعُل لا يأتي من فعِل، وإنما يأتي من فعَل وفعُل، ظرُف يظرُف.

إذاً: ليست من باب فعِل ولا من باب فعُل، ما الدليل؟ نقول: ليست من باب فعُل لأنه سمع اسم الفاعل على فاعل، حينئذٍ لو كانت من باب فعُل فاسم الفاعل من فعُل يأتي على فعيل، ظرف فهو ظريف، كرم فهو كريم، حينئذٍ لما جاء كائن علمنا أنه ليس من باب فعُل.

ليس من باب فعِل؛ لأن المضارع يأتي على وزن يكون، يفعُل.. ويفعُل هذا إما أن يكون ماضيه فعُل أو فعَل، وليس من باب فعِل، وأسقطنا فعُل باسم الفاعل، فتعين أن يكون من باب فعَل.

إذاً كان أصله (كَوَنَ) على وزن فعَل، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً.

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا ٱسْمًا والْخَبَرْ	**تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ**
كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا	**أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا**
فَتِيءَ وَانْفَكَّ وَهذِى الأَرْبَعَهْ	**لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ**
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا	**كَأَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا**

تَرْفَعُ كَانَ: **(تَرْفَعُ)** هذا فعل مضارع مرفوع و **كَانَ** فاعل، قصد لفظه.

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا: **المُبْتَدَا** هنا مفعول به.

والْخَبَرْ تَنْصِبُهُ: **والْخَبَرَ** سكنه من أجل الروي، **(والْخَبَرَ تَنْصِبُهُ)** يعني وتنصب الخبر من باب الاشتغال، ويجوز رفعه: **والْخَبَرُ تَنْصِبُهُ** كما سيأتي.

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا: **تَرْفَعُ** عرفنا أن مذهب البصريين أن هذا الرفع بعد دخول كان رفع مجدد

حاصل، وليس هو الرفع الذي كان قبل دخول كان؛ لأن كان عامل اللفظ، فلما دخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدئ وخبر نسخ العامل الذي دخل على المبتدأ فرفع المبتدأ؛ لأن كان عامل لفظي، والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، بل هو الأصل، والمعنوي إنما جُوِّز للضرورة، الأصل أن يكون العامل لفظياً وهو ما للسان فيه حظ، ولذلك اقتصر في العامل المعنوي على بابين فحسب، باب المبتدأ أنه مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي، وباب الفعل المضارع المجرد عن ناصب وجازم، فرفعه يكون بالتجرد والتعري عن العوامل النصب والجزم، حينئذٍ نقول: هذا باب العامل المعنوي فحسب ولا يقاس عليه غيره.

وكل ما أمكن تعليق العامل بكونه لفظياً فهو مقدم، لكن بشرط أن يصح تعليق.. إن صح تعليق العمل هنا بعامل لفظي حينئذٍ صار هو المقدم، لماذا؟ لأن الأصل في العمل أن يكون لشيء ملفوظ به؛ لأنه هو الكلام في الأصل، فالفعل هو الأصل في العمل، حينئذٍ الأصل في الفعل أن يكون ملفوظاً به، وإذا قدر حينئذٍ المقدر أو المحذوف لعلة كالثابت كما هو القاعدة عند الصرفية.

إذاً: **تَرْفَعُ** المراد به تجدد له رفعاً غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء.

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا، إذا دخلت عليه ويسمى اسماً لها.

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا: كيف ترفع كان المبتدأ إذا دخلت عليه؟ هو الآن لم يكن مبتدأ، وإنما تسميته باعتباره قبل دخول كان، وهنا سماه مبتدأً من باب الإيضاح للمبتدئ أو القارئ أو المستمع؛ ليبين لك أن (كان) هذه دخلت على ما أصله مبتدأ الذي سبق تقريره في الباب السابق، وإلا تسميته مبتدأ في مثل هذا التركيب مجاز، يعني لم يقصد به المبتدأ الحقيقي، وإنما أطلق المبتدأ باعتبار ما كان.

إذاً تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا تسميته مبتدأً باعتبار حاله قبل دخول الناسخ، و(أل) هنا في المبتدئ

للجنس، لماذا؟ لأننا لو أطلقنا أن كان تدخل على المبتدئ، إذاً يفهم من هذا أن كل مبتدئ يصح دخول كان عليه وليس بصحيح، بل من المبتدئ ما هو لازم الصدر، فلا يصح دخول كان عليه، من المبتدأ ما هو واجب الحذف كالنعت المقطوع، هو الكريم: (هو) كيف يدخل عليه كان؟ ما تدخل عليه؛ لأنه محذوف، من المبتدئ ما هو لازم الابتداء لا يتصرف (طوبى للمؤمن) نقول: طوبى هذا ملازم الابتداء، لا يعرب إلا مبتدأ فأين التركيب؟ حينئذٍ لا تدخل عليه كان.

فمثل هذه المبتدءات يمتنع دخول كان عليها، فقصد المصنف بالمبتدئ هنا: ما يصح دخول كان عليه، وليس كل مبتدئ يصح دخول كان عليه، إذاً: (أل) هنا نحمله على الجنس، فليست للاستغراق لتعم كل ما هو مبتدئ لا، نقول: من المبتدئ ما يمتنع دخول كان عليه، ومن المبتدئ ما يجوز دخول كان عليه، ومراد المصنف هو الثاني وعليه نحمل (أل) للجنس لا للاستغراق.

و(أل) في المبتدئ للجنس، فإن منه ما لا تدخل عليه كلازم الصدر إلا ضمير الشأن، كما في المثال السابق: كان الناس صنفان، كان دخلت على المبتدئ والخبر وضميرها اسمها ضمير الشأن ولا بأس به.

ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف كطوبى للمؤمن، فإنه يلزم الابتداء.

#هذه الأنواع الثلاثة وما شاكلها حينئذٍ نقول: هذه لا يمكن أن تخرج عن كونها مبتدأً، من يقم أقم معه، نقول: (من) هذا لازم الصدر، لا يمكن أن تدخل عليه بكان ممتنع، طوبى للمؤمن لا يمكن أن تدخل عليه كان.

إذاً قوله: المبتدأ جنس أراد به بعض الأفراد وليس على إطلاقه.

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا: إذا دخلت عليه ويسمى اسماً لها حقيقة، أو فاعلاً مجازاً.

والْخَبَرْ تَنْصِبُهُ: **والْخَبَرْ** هذا مفعول به أو مبتدأ **تَنْصِبُهُ** الجملة هذه إما مفسرة وإما أنها خبر

المبتدأ، يحتمل هذا وذاك.

والْخَبَرْ إذاً: القول فيه كالقول في سابقه، استثنى النحاة من الخبر هنا الجملة الطلبية، فلا يكون خبراً لكان، وجمهور النحاة الذين أجازوا أن يقع الخبر هنا -خبر المبتدئ- جملة طلبية منعوه هنا.

فحينئذٍ زيد اضربه، نقول: زيد هذا يصح دخول (كان) عليه، لكن يمتنع هنا لا لذات زيد وإنما لكون خبر زيد جملة طلبية، ولذلك يستثنى من الخبر الجملة الطلبية.

يشترط في خبر كان ألا يكون جملة طلبية حتى عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الطلبية خبراً عن المبتدئ.

إذاً: يستثنى من المبتدئ ليس كل مبتدئ تدخل عليه كان، ويستثنى من الخبر ليس كل خبر تدخل عليه كان ولو صح دخوله على المبتدئ، فزيد اضربه نقول: هنا لا يصح دخول (كان) عليه الجملة هذه، لماذا؟ لذات المبتدئ أو للخبر؟ للخبر؛ لكونه جملة طلبية وأما المبتدأ فهو جائز.

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا ٱسْمًا والْخَبَرْ تَنْصِبُهُ.

(**تَنْصِبُهُ**) خبراً لها، باتفاق أنه منصوب، وإنما منصوب على أي شيء؟ جمهور البصريين على أنه منصوب خبرٌ لكان، حينئذٍ نقول: هذا الوجه هو المرجح، والقول بأنه حال وهو مذهب الكوفيين مذهب ضعيف لا يعول عليه، لما ذكرناه.

كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ: ((وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)) [الفرقان:54] ربك قدير هذا الأصل.. (رب) مبتدأ ودخلت عليه كان وجاز الدخول عليه؛ لأنه ليس من الممنوعات، و(قدير) هذا الخبر وهو ليس جملة طلبية فدخلت كان رفعت المبتدأ الذي هو قبل دخول (كان) وأحدثت له رفعاً جديداً، والعامل فيه (كان)، ونصبت الخبر المرفوع قبل دخول (كان) فصار خبراً لكان.

حينئذٍ نقول: اسم كان مرفوع بكان، وخبر كان منصوب بكان، فأحدثت عملين في محلين مفترقين أحدهما الرفع والثاني النصب ((وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)) [الفرقان:54].

كَكَانَ أي: كقولك **كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ**، كان عمر سيداً، هذا فيه أيضاً جواز تقدم خبر كان على اسمها.

كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ: إذاً أفاد فائدتين بهذا المثال وهو: أن كان دخلت على المبتدئ وهو علم، فرفعته على أنه اسم لها.

و **سَيِّد** هذا كان مرفوعاً فدخلت عليه (كان) فأحدثت فيه النصب؛ على أنه خبر لها، ودل كذلك على أنه يجوز تقدم الخبر على المبتدئ، وإن كان الأصل في النظر في خبر كان مع اسمها هو عين النظر في المبتدئ مع الخبر، هذا الأصل إلا ما استثني، فما وجب هناك تأخر الخبر وجب هنا وما وجب تقدم الخبر هناك وجب هنا، كما سيأتي.

كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ .. **كَكَانَ ظَلَّ**، ككان في ذلك في كونها ترفع المبتدا اسماً لها والخبر تنصبه ليس خاصاً هذا الحكم بكان فحسب، بل أخوات (كان) ونظائرها مثلها في ذلك العمل، فتدخل على المبتدئ جائز الدخول، وعلى الخبر جائز الدخول فترفع الأول وتنصب الثاني.

كَكَانَ هذا خبر مقدم، ظل هذا قصد لفظه وهو مبتدأ مؤخر.

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ بإسقاط العاطف، هو جائز في الشعر، **ظَلَّ**، و**بَاتَ**، و**أَضْحَى**، و**أَصْبحَا** الألف هذه للإطلاق، و **أَمْسَى**، **وَصَارَ**، و **لَيْسَ**، و**زَالَ**، و**بَرِحَا**، و**فَتِيءَ**، **وَانْفَكَّ**.. هذه اثنا عشر، بقي واحد وهو **دَامَ** أشار إليه بقوله: **(وَمِثْلُ كَانَ دَامَ)** فهي ثلاثة عشرة فعلاً.

هذه الأفعال باعتبار العمل منها ما يعمل بلا شرط ولا قيد، ومنها ما يعمل بشرط، منها ما يعمل بلا شرط.

الأُوَل الثمانية تعمل بلا شرط كان، **وظَلَّ**، **وبَاتَ**، و**أَضْحَى**، و**أَصْبحَا**، و **أَمْسَى**، **وَصَارَ**، و **لَيْسَ**.

هذه كلها متتالية وهي ثمانية تعمل بلا شرط، لا يشترط لها أي شرط.

وزَالَ، و**بَرِحَا**، و**فَتِيءَ**، **وَانْفَكَّ**.. هذه تعمل بشرط، وهو أن يتقدمها نفي أو شبه نفي.

دَامَ كذلك مشروطة بشرط وهو أن تكون مسبوقة بما المصدرية، ولذلك قال: منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي ثمانية: كان وما عطف عليها إلى قوله: ليس، ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط وهو قسمان: أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديراً، وهو ما أشار بقوله: وهذه الأربعة الأخيرة التي هي: زال، ماضي يزال كما سيأتي، وبرح، وفتئ، وانفك.

فَتِيءَ بكسر التاء هذا هو الأشهر في اللغة، الأشهر أنها بكسر التاء، وفيها لغة بالفتح فتَئ من باب فعَل، والأولى على وزن فعِل، ولغة ثالثة أفتأ، ورابعة فتُؤ يفتأُ، كظرف يظرف، هذه أربعة لغات في فتئ المشهور فيها كسر التاء فتِئ ثم فتَئ.

وَانْفَكَّ وَهذِى الأرْبَعَهْ: أي موادها التي هي زال وما عطف عليه، **وَهذِه الأرْبَعَهْ** الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها **لِشِبْهِ نَفْيٍ**، والمراد بشبه النفي النهي والدعاء، فلا تعمل إلا إذا كانت مسبوقة بدعاء أو نهي أو لنفي محض، وهذا النفي قد يكون بالاسم وقد يكون بالفعل، وقد يكون بالحرف.

وَهذِى الأرْبَعَهْ: **ذِى** مبتدأ، و **الأرْبَعَهْ** بدل أو عطف بيان، **مُتْبَعَهْ** هذا خبر المبتدئ، و **لِشِبْهِ نَفْيٍ** هذا لا بد من أن نقدره أو نعلقه **بمُتْبَعَهْ** ، ولو قدرناه بمحذوف كما قال بعضهم لا بأس به.

لِشِبْهِ نَفْيٍ أوْ لِنَفْيٍ ، إذاً: لا بد أن يتقدمها نفي أو شبه نفي، لماذا؟ قالوا: لأن المقصود من الجملة الإثبات، وهذه ملازمة للنفي معناها، وحينئذٍ نفي النفي إثبات، المراد بالجملة الإثبات، يعني جملة ما دخل على المبتدئ والخبر المقصود به الإثبات، وهذه الألفاظ في نفسها تدل على النفي، فاشترطنا النفي قبلها؛ لأن نفي النفي إثبات، ولذلك لا تعمل هذا العمل إلا بهذا الشرط أن تكون مسبوقة بنفي أو شبه النفي، وقلنا شبه النفي هو: الدعاء والنهي، وأما

النفي فالمراد به حقيقته وهو النفي المحض، وهذا قد يكون بحرف وقد يكون بفعل، وقد يكون باسم، أما الحرف نحو:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْـ ـتُ لَكُمْ خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ

وزَالَ هنا عملت وهي فعل مضارع لسبقها بالنفي وهو لن وهو حرف، كذلك أن تكون مسبوقة بنفي وهو فعل:

لَيْسَ ينفَكُّ ذا غِنىً واعْتِزَازٍ	كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ

قَنُوعٌ - أو **مُقِلٌّ** ضبط بهذا وذاك.

وقد يكون بالاسم النفي:

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوىً	كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

حينئذٍ نقول: النفي قد يكون حرفاً وقد يكون اسماً وقد يكون فعلاً، وقد يكون ملفوظاً كما في الأمثلة المذكورة وقد يكون مقدراً، يعني محذوفاً ومثلوا له بقوله تعالى: ((قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)) [يوسف:85] تَفْتَأُ يعني لا تفتأ، ((تَذْكُرُ يُوسُفَ)) وحينئذٍ نقول: هذا الفعل تَفْتَأُ قد عمِل عمَل كان، ووجد شرطه لكنه مقدر، ويشترط في التقدير هنا ليس قياساً مطرداً، وإنما هو في القَسَمِ أولاً ثم مع الفعل المضارع، ثم لا على جهة الخصوص.

بهذه الشروط الثلاثة يجوز أن يكون النفي مقدراً، ((قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)) أي لا تفتأ ولا يحذف النافي معها قياساً إلا بعد القسم كما في الآية، وكذلك أن يكون مضارعاً –فعل- وأن يكون لا على جهة الخصوص، وقد شذ الحذف بدون القسم:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجِيدَا

أَبْرَحُ هذا فعل مضارع، لكنه ليس قسماً، أبرح فعل مضارع، والحرف المقدر هو لا، إذاً وجد شرطان بقي شرط ثالث وهو القسم، إذاً يعتبر شاذاً ولا يقاس إلا ما جاء النص باستثنائه؛ لأنه

بالاستقراء أن هذا الفعل كغيره لا يعمل إلا بتقدم نفيٍ، وحينئذٍ إذا حذف فصار خارجاً عن القياس، فحينئذٍ ينظر في المثل الذي ورد أو في الآية التي معنا، فنجد أن تفتأ فعل مضارع، إذاً لا يتعداه، وأن التقدير: لا تفتأ، إذاً: لن، وما، وإن.. هذه ليست مثل لا، فنقتصر الحكم على المذكور، ثم هو في قسم، فنقول بهذه الشروط الثلاثة يجوز حذف النافي -حرف النفي-، وأما ما عداه فنقول: لا، وأبرح كما قال الشاعر هنا: **وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي**، نقول: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأنه وإن كان فعلاً مضارعاً، وإن كان المحذوف الحرف وهو لا، إلا أنه ليس في سياق القسم، والشرط أن يكون في سياق القسم، فهذا أن يكون لنفي أو لشبه نفي، والمراد به كما ذكرنا النهي كقولك: لا تزل قائماً، (لا) ناهية، و(تزل) هذا فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وجزمه السكون، واسمه أنت، وقائماً خبره.

إذاً: يحتاج إلى اسم وخبر، ومنه قوله:

صاحِ شمِّرْ ولاَ تَزَلْ ذاكِرَ المَوْتِ   فَنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

صاحِ يعني: يا صاح، هذا وإن كان في الأصل شاذ إلا أنا نتوسع به لكثرته، **ولا تَزَلْ**.. (ولا) هذه ناهية و(تزل) هذا فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وجزمه سكون آخره، ولا تزل (أنت) ضمير وهو اسم تزل، و(**ذاكِرَ المَوْتِ**) هذا خبر، إذاً نصب

والدعاء كقولك: **لا يزال الله محسناً إليك**، لا يزال (لا) هنا دعائية، ولا في النهي والدعاء كما قال ابن آجروم هناك، لا يزال الله محسناً إليك، (لا) نقول هذه نافية -نسميها دعاء أيضاً لا بأس-، (يزال) فعل مضارع مرفوع ناقص مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، ولفظ الجلالة اسم يزال، ومحسناً هذا خبرها

أَلاَ يَا اسْلَمِي يا دارَ مَيَّ، عَلى الْبَلضى   وَلاَ زالَ مُنْهَلاً بِجَرْعائِكِ الْقَطْرُ

وَلا زالَ مُنْهَلاً (لا) دعائية أو نافية، (زال) فعل ماضي، والقطر هذا اسمها، ومنهلاً خبر مقدم، بجرعائك هذا متعلق بـ:منهلاً.

إذاً: هذا شبه النفي وقد مثلنا للنفي.

وَهذِى الأَرْبَعَهْ أي موادها الأخيرة المذكورة زال، وبرح، وفتئ، وانفك.. هذه الأربعة لا تعمل هذا العمل الذي هو رفع المبتدأ ونصب الخبر إلا إذا تقدمها شبه نفي أو لنفي، إلا إذا كانت متبعة، كيف متبعة؟ هي تابعة أو متبعة؟ إذا كانت متبعة، بماذا؟ كيف التقدير يكون؟ ما الذي أتبع الثاني؟ هي متبعة للنفي وشبه النفي، لذلك تقول: لشبه هذا متعلق بقوله متبعة وهو خبر ذي.

إذاً: هذا ما ذكره في هذا البيت.

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ، هذا الثالث عشر **وَمِثْلُ كَانَ**، يمثل بـ:كان -ككان ظل- **وَمِثْلُ كَانَ**: لأنها أم الباب هي الأصل.

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ يعني: في العمل المذكور بشرط حال كونه **(مَسْبُوقاً بِمَا)** أي ما؟ المصدرية الزمانية أو الظرفية، ومن أين أخذنا هذا التقييد؟

كَأَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا إذاً: من المثال نقيد (ما) هنا ليست موصولة، وليست مصدرية فحسب، وإنما هي مصدرية ظرفية يعني زمانية.

كَأَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا: ما دمت (ما) هذه مصدرية ظرفية، لماذا مصدرية؟ لأنها تسبك مع ما بعدها بمصدر، وظرفية لأنها تفسر أو تضاف إلى المدة أو إلى الظرف

كَأَعْطِ مَادُمْتَ: دام فعل ماضي، والتاء هنا اسمها، ومصيباً درهماً هنا فيه حذف وفيه تقديم وتأخير كأعط المحتاج درهماً ما دمت مصيباً له؛ لأن أعط هذا يتعدى إلى مفعولين، أعط المحتاج درهماً، يأتينا هذا باب أعطى وكسى يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، أعط هذا يتعدى إلى مفعولين، أين مفعوله؟ (أعط المحتاج) هذا حذف، (درهماً) هذا المفعول الثاني (ما دمت مصيباً) يعني مدة دوام مصيباً، فمصيباً هذا خبر دام، والتاء هذا اسمها.

إذاً كأعط المحتاج درهماً ما دمت مصيباً له، ففي المثال تقديم وتأخير وحذف

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا كَأَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا

إذاً هذا يشترط في عمله وهو لفظ دام أن يسبقه (ما) المصدرية الظرفية، لا بد من القيدين؛ لأنها قد تكون مصدرية لا ظرفية فلا تعمل هذا العمل، لو كانت مصدرية فقط ولا تعمل عمل المذكور يعجبني ما دمت صحيحاً، يعني مدة دوامك صحيحاً؟ لا، ليس كذلك لا يقدر بظرف، يعجبني ما دمت صحيحاً أي: دوامك صحيحاً، فدام تامة بمعنى بقي، وصحيحاً حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية.

كَأَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا أي: أعط مدة دوامك مصيباً درهماً، ومنه قوله تعالى: ((وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا))[مريم:31] أي مدة دوامي حياً، وهذا يستدل به على أن دام لها مصدر؛ فإن التقدير هنا يكاد أن يكون إجماعاً مدة دوامي حياً، فإذا كان كذلك كوننا نحكم على أن ما المصدرية هنا في هذا التركيب مصدرية لا يفهم منها إلا أنها تسبك مع ما بعدها بمصدر، ولا يفهم غير هذا، إذا لم تسبك مع ما بعدها بمصدر وتؤل بمصدر لم تكن مصدرية، فإذا حكمنا عليها بأنها مصدرية معناه هو أن ما بعد له مصدر، فدام له مصدر، وأما القول بأن مدة دوامي، دوامي هذا مصدر لدام التامة أستعير هنا هذا مغالطة، بل الصحيح أنه لدام الناقصة؛ لأن دام التامة لا تطلب خبراً وإنما تكتفي بمرفوعها كما ستأتي، وحينئذٍ نقول: هذه دام الناقصة على الأصل.

قال رحمه الله تعالى

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا ٱسْمًا والْخَبَرْ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

كَكَانَ ظَلَّ.. وما عطف عليه.

ثم قال: **وَهذِى الأَرْبَعَهْ** الأخيرة يشترط فيها ما لا يشترط في الثمانية الأولى.

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِمَا كَأَعْطِ يعني بـ(ما) المصدرية الظرفية، أما معانيها فمعنى (ظل) المراد به اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً، ظل زيد قائماً، ما المقصود بظل زيد قائماً؟ بمعنى أنه اتصف بالقيام في النهار، اتصف المخبر عنه الذي هو اسم ظل بمضمون الخبر في وقت النهار، فظل المراد به اتصاف المخبر عنه الذي هو اسم ظل بمضمون الخبر نهاراً.

ومعنى (بات) اتصافه به ليلاً، بات زيد قائماً، بمعنى أنه اتصف بمضمون قام في وقت البيتوتة وهو في الليل.

و (أضحى) اتصافه به في وقت الضحى، و(أصبح) اتصافه به في الصباح، و(أمسى) اتصافه به في المساء.. ومعنى (صار) التحول من صفة إلى صفة أخرى، و(ليس) المراد بها النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال ليس زيد قائماً يعني الآن، إذا أطلق عن القيد حينئذٍ نحملها على نفي الحال، الآن يعني ليس زيد قائماً الآن، وبعده الله أعلم لا نحكم عليه، وإنما نقول: ليس زيد قائماً الآن، في هذا الوقت الذي نتحدث فيه ليس زيد قائماً، وما بعده نقول: هذا ليس داخلاً في الحكم.

ليس زيد قائماً أي الآن، وعند التقييد بزمن على حسبه، ليس زيد مسافراً غداً، إذاً ليست لنفي الحال، وإنما تحمل على ما قيدت به، ليس زيد مسافراً غداً، إذاً قد يكون بعده.

ومعنى زال وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها، اتفق النحاة على أن هذه الأربع كلها بمعنى واحد (زال، وبرح، وفتئ، وانفك) بمعنى واحد، باتفاق النحاة إجماع أنها بمعنى واحد، وأن هذا المعنى يدل على ملازمة الصفة للموصوف، الصفة الذي هو خبرها، للموصوف الذي هو اسمها، لكن كل ملازمة بحسب الجملة، لا زال زيد عالماً، الأصل في الاتصاف بالعلم أنه مدة بقائه منذ أن شم رائحة العلم إلى أن يموت هذا الأصل فيه.

لا زال زيد قائماً، هذا ينفك عنه في وقت دون وقت، وحينئذٍ نقول: الملازمة هنا بحسب ما قبله، يعني بحسب الوصف الذي يكون للموصوف، قد يكون لا يوجد في وقت دون وقت،

بل هو ملازم له مدة حياته كالوصف بالعلم والحياة ونحو ذلك، وقد يكون يوجد في وقت دون وقت، وحينئذٍ نفسره بالملازمة ليست كالملازمة السابقة، وإنما هي ملازمة في وقت دون وقت.

لا زال زيد صائماً، شهر كامل وشهرين ثلاثة وهو صائم! لا، لا زال زيد صائماً في وقت الصيام، وأما إذا جاء المغرب انتهى الوقت.

إذاً تدل على ملازمة الصفة للموصوف منذ كان قابلاً لها، على حسب ما قبلها، فإن كان ما قبلها متصلة الزمان دامت له كذلك نحو ما زال زيد عالماً، وإن كان قبلها في أوقات دامت له كذلك، ما زال يعطي الدراهم، نقول: هذا يعطي في وقت دون وقت، ما زال يعطي الدراهم.

وترد كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل بمعنى صار، قلنا صار تأتي بمعنى التحول من صفة إلى صفة، قد تخرج هذه الخمسة عن معانيها الأصلية كان تدل على كينونة وهو حدث كما ذكرناه، وهذا الحدث واقع في زمن مضى وانقطع، فهي زمانية وتسمى رابطة عند المناطقة، وظل، وأصبح، وأمسى، وأضحى.. نقول: هذه الأصل أنها موضوعة لاتصاف المخبر عنه بما دل عليه اللفظ، فأصبح اتصافه بالقيد متى؟ في الصباح، وكذلك المساء، لكن قد تخرج عن هذا المعنى إلى معنى آخر وهو معنى صار، التحول من صفة إلى صفة أخرى.

<u>فلا يقع حينئذٍ الماضي خبراً لها</u>، إذا كانت بمعنى صار يمتنع أن يكون خبرها فعلاً ماضياً ((<u>فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا</u>)) [الواقعة:6] يعني وصارت، ((<u>وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلاثَةً</u>)) [الواقعة:7]، ((<u>فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا</u>))[آل عمران:103] صرتم، ((<u>ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا</u>)) [النحل:58] صار، وحينئذٍ إذا خرجت عن أصلها واستعملت بمعنى صار نقول: لا تخرج عن العمل بل هي باقية على الأصل.

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ   إنْ كَانَ غَيْرُ ٱلمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلاَ

وَغَيْرُ مَاضٍ، مبتدأ **غَيْرُ** مضاف، و **مَاضٍ** مضاف إليه.

مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ، قد عمل مثله، (قد) حرف تحقيق، و(عمل) هذا فعل ماضي، الألف للإطلاق، والجملة خبر غير، مثله أصل التركيب غير ماض قد عمل مثله، يعني مثل ماذا؟ مثل الماضي، غير الماضي عمل عمل الماضي، حينئذٍ يكون حالاً، حالة كونه مثله، ولو قيل بأنه صفة لمفعول مطلق محذوف كان أولى، يعني وغير ماض قد عمل عملاً مثله، وعملاً هذا مفعول مطلق، ومثله جاء صفة له، هذا أولى من إعرابه حال، من فاعل عمل مستتر، **وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ** أي مثل الماضي قد عمل العمل المذكور، والألف هذه للإطلاق؛ لأنه أورد ماذا؟ لماذا نص على مثل هذا التركيب؟

لأنه في سياق تعداد الأفعال ذكرها بصيغة الماضي.

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِيءَ وَانْفَكَّ وَهذِى الأَرْبَعَهْ

ثم قال: **وَمِثْلُ كَانَ دَامَ**

قد يظن الظان أنها لا تعمل هذا العمل إلا إذا كانت بصيغة الماضي، وليس الأمر كذلك، فنفى هذا التصور المحدث بقوله: **وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ**

فما اشتق من كان، وما اشتق من ظل، وما اشتق من انفك، وزال إلى آخره يعمل عمل زال، وما اشتق من ظل يعمل عمل ظل.. فالحكم واحد.

حينئذٍ الحكم ليس لصيغة الفعل وإنما لمادة الفعل، ولذلك قلنا: **وَهذِى الأَرْبَعَهْ** أي موادها، لماذا قلنا موادها؟ لأن الحكم إما أن يتعلق بالمادة وإما بالصيغة، إذا قلنا بالصيغة معناها بصيغة الماضي، فلا يتعدى الحكم إلى المضارع والأمر واسم الفاعل، وإذا قلنا المادة مادة كان، حينئذٍ كان، يكون، كائن، كن.. هذه كلها تعمل، هنا العبرة بالمادة أو بالصيغة؟ بالمادة، إذاً ليس المراد من تعداد الأفعال السابقة صيغها، بل المراد موادها.

فكل ما دل على كان بالمادة سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو مصدراً أو أمراً حينئذٍ يعمل هذا العمل، ترفع كان أي: مادة كان المبتدأ، والخبر تنصبه.. ككان ظل أي مادة ظل، بات أي مادة بات، ليس عين الصيغة، وهذا تأويل جيد.

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ

متى؟ قيده هل كل الأفعال لها مضارع أو متصرفة؟ لا، **إنْ كانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ** ، فالمرد حينئذٍ السماع ليس المسألة اجتهادية، فكل ما ورد من تصرف تلك الأفعال عمل عمل الماضي، فإن لم يكن له إلا ماضي مالنا حيلة فيه يبقى على مضيه، إذا لم يرد إلا الماضي لا يمكن أن نقول غير ماض مثله قد عملا، ليس له غير ماض، فالماضي حينئذٍ يكون هو خاصاً به، فنقدر هناك صيغته مثل ليس.

إنْ كانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ **(مِنْهُ)** هذا متعلق بقوله استعملا، والألف للإطلاق، يعني ما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي.

جميع هذه الأفعال تتصرف، هذا الأصل فيها؛ لأن الأصل في الفعل أنه متصرف، هذا الأصل فيه، وغير التصرف هذا خارج عن القياس، فجميع هذه الأفعال تتصرف فيأتي منها المضارع والأمر والمصدر والوصف إلا ليس، وهذا مجمع عليه في (ليس).

إلا ليس فمجمع على عدم تصرفها، وأما دام فنص كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف، (ليس) مجمع على أنها ملازمة للماضي، إذاً ليس لها غير الماضي، ليست داخلة في قوله: **وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ**، وأما (دام) فأكثر المتأخرين على أنها لا تتصرف، وجزم به ابن مالك رحمه الله تعالى على أنها لا تتصرف.

قال أبو حيان: وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون، ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي منها، وكذا سائر الأفعال، يعني إذا قيل: **وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ**، وقد اشترطنا شروطاً في بعضها نقول: الشروط تلك ليست خاصة بالفعل الماضي، بل

كل ما تصرف من الماضي فالشرط لازم له **(إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ)**.

قال الشارح: هذه الأفعال على قسمين: أحدهما: ما يتصرف، والتصرف المراد به أنه يأتي منه ماضي ومضارع وأمر، وهذا التصرف قسمان، قد يكون تصرفاً تاماً بأن سمع منه المضارع والأمر والمصدر، وقد يكون تصرفاً ناقصاً، بأن لم يسمع منه إلا المضارع فحسب.

أحدهما: ما يتصرف، وهو ما عدا ليس ودام.

وهذا القسم -ما يتصرف قسمان-: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو (زال) وأخواتها فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر، زال ليس عندنا زل، زال وانفك وفتئ وبرح، هذه ليست لها أمر ولا مصدر، حينئذٍ تصرفها ناقص ليس بتام.

الثاني ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقيها.

قال: والثاني: ما لا يتصرف بحال، وهو (ليس) باتفاق، و(دام) عند المتأخرين، ويصححونه يقولون: على الصحيح، وقيل لها: مضارع دام، وهو يدوم، فهي متصرفة إذا ثبت أن لها مضارعاً، قد أثبته بعضهم.

حينئذٍ هي متصرفة تصرفاً ناقصاً، والصحيح أن لها مصدراً أيضاً كما سبق، مدة دوامي حياً ((مَا دُمْتُ حَيًّا)) [مريم:31] اشترطنا كون (ما) المصدرية حينئذٍ لزم أن يكون ما بعد له مصدر، إن قلنا ليس لها مصدر فحينئذٍ ليست (ما) مصدرية، وهذا باطل، حينئذٍ لا بد أن يكون لها مصدر، والقول بالاستعارة هذا قول لا يلتفت إليه، أنه استعير لها من أجل أن يقيم مصدر (دام) التامة مقام (دام) الناقصة فهذا لا يعول عليه.

فنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي، وذلك هو المضارع ((وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) [البقرة:143] يَكُونَ هذا منصوب بما قبله، ((وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) الرَّسُولُ اسم يكون، و شَهِيدًا هذا خبرها، عملت يكون عمل كان **وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ**

((كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ)) [النساء:135] كُونُوا هذا أمر، نقول: فعل أمر مبني على حذف النون كُونُوا مثل قوموا مبني على حذف النون، والواو اسمها ((كُونُوا قَوَّامِينَ)) هذا خبرها منصوب بالياء، ((قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا)) [الإسراء:50]، واسم الفاعل زيد كائن أخاك، كيف صرح هنا ونحن قلنا: **نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْاسْتَقَرّْ**، وهنا يصرح بكائن؟ هذاك في المتعلق، هنا مقصود لفظه عينه ونفسه.

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائناً ... أَخَاكَ إِذَا لم تُلفِهِ لك مُنجِدَا

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبدي البَشَاشَةَ كائناً أَخَاكَ ، (ما) هذه حجازية، (كل) اسمها، (من يبدي) كل مضاف و(من) مضاف إليه اسم موصول، (يبدي) صلة الموصول لا محل له من الإعراب، (كائناً) خبر ما، واسمها ضمير مستكن كائناً هو، أخاك خبرها منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة.

إذاً: كائناً اسم فاعل وهذا يدل على أنها من باب فعل، لا من باب فعُل، فحينئذٍ هو اسم فاعل وعمل عمل كان، كائناً أخاك، والمصدر كذلك والصحيح أن لها مصدر

بِبَذْلٍ وحِلمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيكَ يَسِيرُ

وكَوْنُكَ هذا مبتدأ، وهو مضاف والكاف مضاف إليه.

إِيَّاهُ خبرها، **عَلَيكَ** جار ومجرور متعلق بـ: **يَسِيرُ**.

يسير خبر كون.

(كون) لها اعتباران الآن: هي مبتدأ، وهي من مادة كان، نعربها مبتدأ على الأصل قبل دخول كان –لم تدخل كان هنا- (كون) مبتدأ، إذاً تطلب خبر مثل زيد قائم، ثم هي في نفس الوقت تطلب خبراً واسماً، إذاً لها جهتان: تطلب خبرين.. الكلمة هذه كونك تطلب خبرين: خبر من حيث كونها مبتدأ وهو يسير، يسير خبر المبتدأ وليس خبر الكون، وكون يطلب اسماً وهو

الكاف، فالكاف هنا لها محلان: محل جر باعتبار كونها مضافاً إليه ومحل رفع باعتبار كونها اسماً لكون.

إِيَّاهُ (إيَّا) هذا هو خبر الكون، إذاً كون له خبران يسير وإيا، لكن باعتبارين: باعتبار كون الكون مبتدأً يطلب خبراً وهو يسير، وباعتبار كونه **وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ**، حينئذٍ نقول لها: خبر وهو **إيَّاهُ**.

وكَوْنُكَ إيَّاهُ عَلَيكَ يَسِيرُ وما لا يتصرف منها وهو دام وليس، وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر.

إذاً:

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ   إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ ٱسْتُعْمِلاَ

المراد بهذا البيت أن الحكم وهو رفع المبتدأ على أنه اسم لها أو نصب الخبر على أنه خبر لها ليس خاصاً بالفعل الماضي منها، بل كل ما جاء منها من أمر أو مصدر أو مضارع أو اسم فاعل فالحكم له سيان، وقد جاء في القرآن ويكفي في إثبات هذا الحكم

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ   أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

هنا انتقل إلى بيان حال الخبر مع كان ومع اسمها.

وَفِي جَمِيعِهَا يعني: جميع هذه الأفعال حتى ليس ودام، أطلق الناظم هنا في جميع هذه الأفعال حتى دام وليس.

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ بينها وبين الاسم، إذا قيل: توسط الخبر فالمراد به ألا يتقدم على الفعل، وألا يبقى في محله، بل المراد به أن يقع بين العامل والمعمول، فحينئذٍ توسط الخبر قال: **أَجِزْ** ، وأجز في **جَمِيعِهَا** في جميع الأفعال حتى (ليس) و(دام) **تَوَسُّطَ الخَبَرْ**.

فالمراد هنا توسط أخبارهن جائز مطلقاً حتى في (دام) و(ليس).

قال الشارح: مراده أن أخبار هذه الأفعال إن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه، وهذا كما ذكرناه أن ما وجب هناك فهو واجب هنا، يعني ما وجب تقديمه هناك وجب تقديمه هنا، وما وجب تأخيره هنا قبل دخول كان فهو واجب تأخيره هناك.

فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها، هذا قبل دخول كان الخبر واجب التقديم في الدار صاحبها، لماذا؟ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، حينئذٍ وجب تقديمه من أجل أن يعود على متأخر رتبة لا لفظاً.

إذا دخلت كان على مثل هذا التركيب وجب التزامه كما هو، فتقول: كان في الدار صاحبها، فصاحبها هذا اسم كان، وفي الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائناً، إذا قدرت تقدر باعتبار المحل، هناك قدرناه كائنٌ زيد في الدار زيد كائنٌ بالرفع، وهنا تقول: كان في الدار صاحبه كائناً بالنصب؛ لأنه خبر، فقلنا الصحيح أن المتعلق هو الخبر وحده، والمتعلق هذا قيد فيه، وحينئذٍ الخبر خبر كان منصوب تقول: كائناً في الدار، ولا تقدره مرفوع كائن هكذا وتسكت! لا، كائناً بالنصب.

فلا يجوز هاهنا تقديم الاسم على الخبر؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك: كان أخي رفيقي.

(كان أخي رفيقي) كيف نعربها؟

(كان) فعل ماضي، (أخي) اسم كان مرفوع، (رفيقي) خبر كان، هل يجوز التقديم والتأخير؟

لا يجوز.

لماذا؟ للبس؛ لأنه لا يتبين من اللفظين أيهما الاسم وأيهما الخبر، إذاً كان صديقي عدوي نقول: لا يتقدم ولا يتأخر، كذلك إذا كان الخبر محصوراً ((وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً)) [الأنفال:35] مُكَاءً هذا بعد إلا، إذاً محصوراً فيه، إذاً لزم التأخير.

أين كان زيد، هذا واجب التقديم؛ لأن كان قلنا لا تدخل على اسم الاستفهام، هذا خبر (أين)، وزيد هذا اسمها.

هل كان زيد صديقَك، هنا لا يجوز أن يتقدم على هل، ولا أن يُفصل بينهما.

وما عدا ذلك مما يمتنع تقديمه أو يجب تأخيره حينئذٍ نقول: الأصل الجواز، أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين (كان) وبين اسمها.

((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)) [الروم:47] (وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا) (نَصْرُ) هذا اسم كان، و(حَقًّا) هذا خبره، فتوسط بين هذا وذاك، وهذا أيضاً يؤخذ من المثال السابق **كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ**، عمر هذا اسم كان، وسيداً هذا خبره توسط بين الفعل والفاعل.

ومثال ما توسط فيه الخبر قولك كان قائماً زيد، ((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)) [الروم:47].

((لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ)) [البقرة:177] (الْبِرَّ) هذا خبر، و(أَنْ تُوَلُّوا) هذا اسمها مؤخر.

وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور.

أما خبر (ليس) فهذا بعضهم نقل فيه خلاف، والصواب أنه يجوز التوسط، وقد سمع:

سَلِي إِنْ جَهِلتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهمُ فَلَيسَ سَواءً عَالمٌ وجهُولُ

وذكر ابن معطي أن خبر دام لا يتقدم على اسمها، وهذا محجوج بالسماع:

لاَ طِيبَ لِلعَيشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بادِّكارِ الشَّيْبِ والهَرَمِ

لا طِيبَ لِلعَيشِ ما دامتْ مُنَغَّصَةً فقدم الخبر هنا منغصة على لذاته فدل على جواز الأمرين.

وفي جميعها توسط الخبر أجز، قيل: إجماعاً حكي الإجماع، مع أنه ثم خلاف في ليس ودام، لكن حكي الإجماع لأنه لم يلتفت إلى مخالفة ابن معطي ولا غيره.

لقوله: ((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)) [الروم:47] وفي قراءة من نصب: ((لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا)) [البقرة:177]

وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ ,يعني كل من العرب، أو النحاة حضر سبقه، يعني سبق الخبر دام.

يفهم منه أن ما عدا دام يجوز أن يتقدم على الفعل في أول البيت - **وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ** - الكلام على تقدم الخبر على الاسم دون الفعل، والآن انتقل إلى مسألة وهي: تقدم الخبر على الاسم والفعل معاً.

إذاً هذه مسألة ثانية وليست كالمسألة الأولى، المسألة الأولى توسط الخبر بين الفعل والاسم ((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)) [الروم:47] حينئذٍ هل يجوز أن يتقدم على الفعل نفسه؟ نعم، وكل سبقه حظر، وكل حظر سبقه دام، دل على أنه يجوز في غير دام، وأما دام فهذا محل نزاع، وكذلك ليس.

يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا (دام) و(ليس) والمنفي بـ(ما) وهذا سينص عليه الناظم، إلا دام وليس، دام ذكرها هنا وليس سيأتي في الص؟؟؟.

والمنفي بـ(ما) كذلك سيأتي تفصيله، فأما (دام) فحكي الاتفاق عليه؛ لأنه مشروطة بدخول (ما) المصدرية الظرفية، والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله

كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيْبًا دِرْهَمًا، مصيباً ما دمت، هذا ممنوع باتفاق، لا يتقدم خبر ما دام على ما ودام معاً، وهذا محل وفاق، وأما أن يتقدم عليها دون ما فهذا محل نزاع، صوبه الشارح وغيره.

إذاً: فأما دام فحكي الاتفاق عليها لأنها مشروطة بدخول (ما) المصدرية الظرفية، والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله، ودليل الجواز هو قوله تعالى: ((أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)) [سبأ:40] وجه الاستدلال ((أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ)) [سبأ:40] (إِيَّاكُمْ) هذا مفعول ليعبدون، و يَعْبُدُونَ هذا الخبر، قالوا: تقدم معمول الخبر يؤذن بجواز تقدم الخبر نفسه ((أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ

كَانُوا يَعْبُدُونَ)) (كَانُوا) الواو هذه اسم كان، و(يَعْبُدُونَ) الجملة في محل نصب خبر.

إياكم ما إعرابها؟ هـ مفعول به لقوله: (يعبدون) إذاً تقدم على الفعل معمول الخبر، قالوا: وتقدم معمول الخبر يؤذن ويشير إلى أن الخبر لو تقدم لا بأس به؛ لأنه هو فرع، وإذا تقدم الفرع فالأصل من باب أولى وأحرى، و **(أَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُون)** هذا أوضح، كانوا يظلمون أنفسهم ، **أَنْفُسَهُمْ** ,هذا مفعول به ليظلمون، فتقدم على الفعل، فدل على أنه يجوز أن يتقدم الفعل لتقدم معموله.

وَكُلٌّ أي: كل العرب والنحاة، **سَبْقَهُ** ,أي: سبق الخبر دام، دام هذا مفعول به لسبق وهو مصدر قصد لفظه **,حَظَرْ**, أي: منع، أي أجمعوا على منع خبر دام عليها، وهذا تحته صورتان: الأولى أن يتقدم على (ما)، وهذا محل الإجماع.

والصورة الثانية: أن يفصل بين (ما) و(دام)، هذه محل النزاع وليست داخلة في الإجماع.

وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ، ومنعه الكوفيون في الجميع؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه.

إذاً مذهب البصريين جواز تقدم الخبر على الأفعال كلها إلا دام، والكوفيون على المنع لم يجيزوا، بناء على أصلهم السابق **وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ**، قلنا الكوفيون يرون أن الجامد يتحمل ضميراً يعود إلى المبتدأ، فلو قدمناه هنا لعاد على متأخر لفظاً ورتبة، قالوا: هذا لا يجوز؛ لأنه متحمل للضمير، فمنعوا تقدم الخبر على أفعال هذا الباب، قالوا: لأن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعود عليه.

ومنعه ابن معطٍ في دام قيل: ورد للسماع وللقياس على سائر أخواتها للإجماع.

ومنعه بعضهم فيما ليس تشبيهاً بـ(ما) في (ليس)، وهو محجوج بالسماع الذي ذكرناه سابقاً.

قال: وأشار بقوله: **وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ** إلى أن كل العرب أو كل النحاة منع سبق خبر دام

عليها، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على (ما) المتصلة بها نحو: لا أصحبك قائماً ما دام زيد، ما دام زيد قائماً (ما دام زيد قائماً) (قائماً) هو الخبر ليس أصحبك، أصحبك هذا فعل.

وعلى ذلك حمله ولده في شرحه ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها، أما الذي يمتنع هو أن يتقدم الخبر على ما ودام معاً، هذا محل الإجماع.

وكلام ابن مالك رحمه الله تعالى:

وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ يشمل الصورتين، يتقدم الخبر على ما ودام معاً، قائماً ما دمت، ما قائماً دمت.. على الصورتين نقل الإجماع، والإجماع مسلم في واحدة دون الأخرى، وهي أنه يمتنع تقدم الخبر على ما ودام، أما الفصل بين ما ودام فهذا محل خلاف.

منعوا تقديمه على دام وحدها، ويتأخر عن ما وفي دعوى الإجماع على منعها نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين: أولاً: عدم تصرفها، وهذا كما ذكرناه أنه سمع يدوم، إذاً لا يسلم أنها ليست متصرفة، وهذا معترض، وأيضاً هذا لا ينهض مانعاً بدليل اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها.

والأخرى -العلة الثانية-: أن ما موصول حرفي، ولا يوصل بينه وبين صلته، وهذا أيضاً مختلف فيه، والصورة الأولى -أن يتقدم على (ما)- أقرب إلى كلام الناظم، لماذا؟ لأنه سيقول:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ, فدل على أن الكلام في تقدم الخبر على (ما) و(دام) نفسها وليس على الفصل، لكن هذا من باب الاستحسان فقط، وإلا ظاهر كلامه أنه يشمل الصورتين: **وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ** حظر سبق دام مطلقاً سواء تقدم على دام وحدها دون ما أو على ما، لكن ذهب الأشموني إلى أن كلامه ظاهره -بالبيت الذي يليه- أن مراد الناظم أن يتقدم على ما ودام معاً؛ لأنه سيأتي سيقول:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ، إذاً كذاك أي: مثل الذي سبق، فدل على أن مراده بما سبق:

التقدم على ما وليس على الفصل بين ما ودام، هذا محتمل.

إذاً أراد بهذا البيت أن يبين لنا حكم توسط الخبر بين الفعل واسم كان وأخواتها، وبين أن يتقدم الخبر على كان نفسها، فالأول مجمع عليه مطلقاً بدون استثناء، والثاني محل خلاف، وإن وقع خلاف في ليس ودام في الأول بالتوسط، لكن الصواب أنه يجوز مطلقاً.

ثم قال رحمه الله:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجِىءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ

كَذَاكَ: أي: كما منعوا -أي النحاة أو العرب- **وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ**، **كَذَاكَ**, أي: كما منعوا أن يسبق الخبر **(مَا)** المصدرية **كَذَاكَ**, منعوا أن يسبق **(مَا)** النافية.

(مَا) النافية عند البصريين لها الصدارة، حينئذٍ إذا كان لها الصدارة لا يتقدم عليها معمول مدخولها، ما كان زيد قائماً، لا يصح أن يقال: قائماً ما كان زيداً؛ لأن ما هذه لها الصدارة.

وقوله: **كَذَاكَ** يوهم أن هذا الحكم وهو المنع مجمع عليه كالسابق؛ لأنه شبهه به قال: **كَذَاكَ** فذاك مجمع عليه وهذا مختلف فيه، حينئذٍ يوهم قوله: **كَذَاكَ** أن هذا الحكم وهو المنع مجمع عليه؛ لأنه شبهه بالمجمع عليه، وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه، ممنوع فقط مع خلاف، لكنه هو الصحيح، والأول ممنوع لكنه مجمع عليه، إذاً الصفة أو القدر المشترك هو المنع، أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه، فأما المنفي بـ(ما) غير زال وأخواته، وهو كان وأخواتها؛ لأن ما دخل عليه ما النافية قسمان، منه ما كانت (ما) شرطاً في إعماله وهو زال وأخواته، ومنه ما كان زائداً على أصل اللفظ وهو ما عدا الأربعة: ما كان زيد قائم، ما أصبح عمرو قائماً، ما أمسى زيد قائماً، ما هنا ليست شرطاً في إعمال هذه الأفعال، لكن ما زال، وما دام، وما انفك.. حينئذٍ هل الحكم مستوٍ؟ ظاهر كلام الناظم مستوٍ؛ لأنه قال:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ خَبَرٍ بالتنوين الأصل (**خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ**)، حينئذٍ يشمل ما كانت (ما) النافية شرطاً في عمله وما كانت ما النافية قدراً زائداً على مجرد العمل مثل: كان، وأصبح.. وغيرها.

فَجِىء بها مَتْلُوَّةً: **(بها)** الضمير يعود على ما النافية، **مَتْلُوَّةً**: يعني: متبوعة لا تابعة؛ لأن لها الصدر ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال أو لا ككان، فهو حكم عام.

فلا تقل قائماً ما كان زيد، هذا لا يصح قائماً ما كان زيد، قائماً ما زال عمرو، هذا كله لا يجوز، ولو كان شرطاً في إعماله، ولا قاعداً ما زال عمرو.

قال في شرح الكافية: وكلاهما جائز عند الكوفيين.

يعني هذا الحكم خاص بالبصريين، وأما الكوفيون في النوعين -ما كانت ما شرطاً في إعماله وما لم تكن كذلك- جائز، لماذا؟ لأن ما ليس لها حق الصدارة، فمحل الخلاف هل (ما) له حق الصدارة أم لا؟ فمن قال: لها حق الصدارة منع، ومن لا فلا، وهذا محل الخلاف بين البصريين.

قال في شرح الكافية: وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن(ما)عندهم لا يلزم تصديرها.

إذاً نقول: أما المنفي بما غير زال وأخواته ففيه قولان: البصريون على المنع كما ذهب إليه الناظم هنا، والكوفيون على الجواز، ومنشأ الخلاف في أن ما النافية هل لها الصدر -صدر الكلام- أو لا؟ البصريون على الأول والكوفيون على الثاني.

وأما زال وأخواته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال: الأول: المنع مطلقاً سواء نفيت بما أو بغيرها، والثاني الجواز مطلقاً وعليه الكوفيون؛ لأن (ما) ليس لها عندهم حق الصدارة، والثالث وهو الأصح وعليه البصريون: المنع إن نفيت بـ:ما؛ لأن لها الصدر والجواز إن نفيت بغيرها كلا ولم ولن، حينئذٍ هذه الألفاظ لا يزال ولن يزال، نقول: إذا قيل: لا يزال ولن يزال

يجوز تقدم الخبر على الفعل نفسه، وأما إذا قيل: ما يزال، نقول: هنا (ما) لها الصدارة، فلا يجوز التقدم؛ إذاً لا بد من التفصيل.

ولذلك خص الناظم هنا (ما) بالحكم، إذاً إذا نفي زال وأخواته بغير(ما) ليس داخلاً في المسألة معنا، لماذا؟ لأن الحكم معلل هنا، وهو أن سبب المنع هو كون (ما) لها حق الصدارة، إذاً لن ليس لها حق الصدارة (لا) النافية ليس لها حق الصدارة، (إن) النافية ليس لها حق الصدارة.. إذاً لا يمنع ذلك من تقدم الخبر على زال ونحوها، إذاً لا بد من التفصيل.

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ: يعني إذا وقعت (ما) النافية لفعل فالخبر الذي دخلت عليه، أو دخل عليه ذلك الفعل إن سبق بما النافية حينئذٍ ممنوع كالحكم السابق، لكن في أصل المنع لا في الإجماع.

فَجِيء بها مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ، ومفهوم كلامه: أنه إذا كان النفي بغير (ما) يجوز التقديم؛ لأنه خص ما النافية، فما عداها لا يلتحق به الحكم.

فتقول: قائماً لم يزل زيد، قائماً هذا خبر مقدم، لم يزل زيد (لم) حرف نفي، هنا نافية وجاز تقدم الخبر عليها لماذا؟ لكون لم ليس لها حق الصدارة في الكلام.

ومنطلقاً لم يكن عمرو، ومنعهما بعضهم وهو الفراء.

قال في شرح الكافية: عند الجميع جائز.

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ   فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ
وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ ٱصْطُفِي   ....

إذاً البيت السابق عرفنا المراد منه: أن الخبر لا يتقدم على الفعل المنفي بـ(ما) سواء كانت ما شرطاً في إعماله أو لا.

مفهومه: أنه إذا سبق بغير ما من الأدوات النفي جاز، ومفهوم كلامه أيضاً جواز تقديم الخبر

على الفعل وحده إذا كان النفي بما، بمعنى التوسط بين ما والفعل، ما قائماً كان زيد، هذا من باب الجواز فقط وإلا فيه ركاكة، ما قائماً كان زيد، يجوز؛ لأن المنع أن يتقدم على (ما) وهنا لم يتقدم على ما، وإنما تحايل تقدم على الفعل فحسب، ما قائماً كان زيد. جائز أو لا؟ جائز، هل نأخذه من كلام الناظم؟ نعم يدل عليه؛ لأنه قال: **سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ**، أن يتقدم الخبر على ما النافية، فلو تقدم على الفعل ولم يتقدم على (ما) النافية فهو جائز، فالأصل جوازه وعليه الأكثرون توسط الخبر بين **(مَا)** والمنفي بها نحو: ما قائماً كان زيد، ومنعه بعضهم لأن الفعل مع ما كحبذا، فلا يفصل بينهما، ما كان مثل حبذا، لكن لا، حبذا هذا تركيب مثل بعلبك أو حضرموت، وأما ما كان ليس فيه تركيب، وإنما هو سبق حرف لفعل مثل: لم يكن، هذا ليس مركباً.

ثم قال: **وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ ٱصْطُفِي**

وَمَنْعُ: هذا مبتدأ.

ٱصْطُفِي: يعني اختير، الجملة خبر المبتدأ، ما الذي اختير؟ **مَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ** يعني: لا يتقدم خبر ليس على ماذا؟ على اسمها دونها؟ سبق حكمه في قوله: **وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ**، قلنا: هذا عام، وهنا يتكلم عن الفعل نفسه.

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ ٱصْطُفِي: أي: منع من منع أن يسبق الخبر **لَيْسَ ٱصْطُفِي**.

أي منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفي أي: اختير، وهو رأي الكوفيين، بضعفها بعدم التصرف هي ضعيفة، وشبهها بما النافية، قياساً على فعل التعجب وعسى ونعم وبئس قالوا: هذه غير متصرفة، إذا كان الفعل ليس متصرفاً قالوا: هذا يضعف في التعامل مع معمولاته، إذا كان جامداً حينئذٍ لا يحصل له ما يحصل للمتصرف من حيث تقديم المفعول وتقديم الاسم أو متعلق المفعول أو متعلق الخبر.. إلى غير ذلك، فإذا كان جامداً حينئذٍ يلزم حالة واحدة هذا الأصل.

وهنا ليس أشبهت فعل التعجب، سبق أن (ما) التعجبية مبتدأ لا يجوز تقدم الخبر عليها، حينئذٍ نقول: ليس هنا أشبهت (ما) التعجبية، فعل التعجب، لماذا؟ لأنه لا يجوز أن يتقدم على مبتدئه.

وبعضهم أجاز ونسب إلى الجمهور استدلالاً بقوله تعالى: ((أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)) [هود:8] ((لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)) **لَيْسَ** ,هو، مَصْرُوفًا هذا خبر ليس، تقدم أو تأخر؟ تأخر، نحن نستدل بهذه الآية على تقدم الخبر على ليس، وهنا تأخر قالوا: ((يَوْمَ يَأْتِيهِمْ)) يَوْمَ هذا منصوب على ماذا؟ على الظرفية، والعامل فيه مصروفاً وهو الخبر، فتقدم على ليس، وتقدُّم معمول الخبر على الفعل يؤذن بجواز تقدم الفعل نفسه؛ لأنه لو لم يكن جائز أن يتقدم مصروفاً ما جاز أن يتقدم معموله؛ لأن المعنى واحد ارتباط العامل بالمعمول شيء واحد، والمعمول مكمل للعامل، والعامل لا يكمل إلا بمعموله، فإذا تقدم المعمول وهو فرع له وأثره، ومعناه موجود فيه، حينئذٍ يؤذن بجواز تقدم الخبر نفسه، وهذا واضح واستدلال جيد.

أجيب من جهة المانعين بأن يوم هذا ظرف، وأن القاعدة أنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسعون في غيره، حينئذٍ ألحق بالقاعدة العامة وهو: أن الظروف والمجرورات هذه يتوسع فيها، يتوسع فيها بماذا؟ يعني يتساهل فيها، لا نأتي نطبق الأحكام بالمنع والإيجاب إلى آخره على الظرف والجار؛ لأنه ضعيف، الضعيف لا نقوى عليه إنما نقوى على القوي، فنقول الضعيف هذا لا يعتبر حجة في إثبات الأحكام.

إذاً ((أَلا يَوْمَ)) يَوْمَ نقول هذا معمول مَصْرُوفًا وهو خبر ليس فتقدم على ليس، دل عند الجمهور على جواز تقدم الخبر، أجيب -هذا الاستدلال- بأن يوم ظرف، ويتوسع في الظرف والمجرورات ما لا يتوسع في غيرها.

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ ٱصْطُفِي: **(وَمَنْعُ سَبْقِ)** مبتدأ هذا منع، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله

والفاعل محذوف، وسبق هذا مصدر مضاف إلى فاعله وهو خبر، و(**لَيْسَ**) ما إعرابه؟ قصد لفظه وهو مفعول **ٱصْطُفِي** هذه الجملة خبر.

إذاً: يمنع تقدم خبر ليس عليها، اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها، وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع؛ لعدم السماع، ولأنه فعل غير متصرف قياساً على نعم وبئس ونحوها..

وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز فتقول: قائماً ليس زيد، واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع، له قولان، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى: ((أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ)) إلى آخره.

وبهذا استدل من أجاز تقديم خبره عليها وتقريره أن يوم يأتيهم معمول الخبر، الذي هو مصروفاً، وقد تقدم على ليس.

قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، والجواب ما ذكرناه.

ثم قال: **وَذُو تَمَامٍ**، ونقف على هذا، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد...!!!

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحمَنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصالة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

.... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ والنَّقْصُ فِي فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمَاً قُفِي

أشار بهذا البيت إلى أن هذه الأفعال النواسخ تنقسم إلى قسمين: منها ما هو تام، ومنها ما هو ناقص. وبعضها يأتي ناقصاً فحسب ولا يأتي تاماً يعني يلازم النقص، وبعضه قد يكون تارة ناقصاً ويكون تارة تاماً.

وَذُو تَمَامٍ:..... عرفنا أن منها ما هو تام ومنها ما هو ناقص. ما هو التام وما هو الناقص؟ هذا فيه خلاف بين النحاة، والأصح أن التام ما اكتفى بمرفوعه، يعني: عن طلب المنصوب.

والناقص: هو ما لا يكتفي بمرفوعه فيحتاج ويفتقر إلى المنصوب، فحينئذ (كان) نفسها إذا افتقرت إلى المنصوب رفعت الاسم ونصبت الخبر قلنا: هذه ناقصة. وإذا لم تنصب الخبر وإنما اكتفت برفع الفاعل حينئذ نقول: هذه تامة.

وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وَذُو تَمَامٍ: يعني من أفعال هذا الباب أي: التام منها.

مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي: مَا.. اسم موصول بمعنى الذي.

يَكْتَفِي: هذا صلتها.

بِرَفْعٍ: هذا جار ومجرور متعلق بـ يكتفي، والمراد به: مرفوع، فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول.

إذاً: ما اكتفى بمرفوعه هو الذي يعبر عنه بأنه ذو التمام. **وَذُو تَمَامٍ**: أي من أفعال هذا الباب أي: التام منها.

مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي: أي: الذي يكتفي برفع، أي: يستغني بمرفوعه عن منصوبه، وحينئذ هذا المرفوع لا نقول: اسم (كان) واسم (أصبح) لا، نقول: فاعل، مثل: قام زيد، ((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)) [البقرة:280] نقول: كَانَ: فعل ماض تام ولا نقول ناقص. و ذُو عُسْرَةٍ: فاعل، مثل:

قام زيد. إذاً: خرجت عن كونها ناقصاً تدخل على المبتدأ والخبر وترفع فاعلاً صريحاً، إن كان ذو عسرة {حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ} نقول: هذه تامة ترفع الفاعل الصريح، نعربه فاعلاً مثلما نعرب زيد من قولك: قام زيد، قام: فعل ماض، وزيد: فاعل.

((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)) [البقرة:280] كَانَ: فعل ماض تام. و ذُو عُسْرَةٍ: هذا فاعل، ليس عندنا خبر وليس عندنا (اسم كان) ولا غيرها.

وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ: يعني ما بمرفوع يكتفي، أي: يستغني بمرفوعه عن منصوبه، وهذا المرفوع فاعل صريح. **وَمَا سِوَاهُ:** والذي سواه، أي: سوى المكتفي بمرفوعه.

وَمَا سِوَاهُ: الضمير يعود على المكتفي بمرفوعه.

وَمَا سِوَاهُ: أي: سوى المكتفي بمرفوعه **نَاقِصٌ**، لافتقاره إلى المنصوب، **نَاقِصٌ** لماذا؟ لافتقاره إلى المنصوب. إذاً: عرف لنا التام والناقص، في هاتين الجملتين عرف لنا التام ما هو، قال: ما برفع يكتفي.

وَمَا سِوَاهُ: وما سوى المكتفي بمرفوعه **نَاقِصٌ**، يعني: الذي يفتقر إلى المنصوب، هذا عرف لنا على جهة العموم.

ثم قال:

..............وَالنَّقْصُ فِي فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمَاً قُفِي

دَائِماً قُفِي: تُبع، حينئذ بهذا التعبير الذي هو حصر لنا أن منها ما هو ناقص أبداً ولا يكون تاماً، فما عداه يكون ناقصاً وتاماً، أثبت لنا النقص -ما لا يخرج عن النقص- وما عداه حينئذ ما لم يذكره من النواسخ نقول: هذا يكون تارة تاماً ويكون تارة ناقصاً.

والنَّقْصُ: **النَّقْصُ** هذه (أل) للعهد الذكري؛ لأنه قال: **وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ**. ((إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُم

رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)) [المزمل:16] مثلها، أعيدت النكرة معرفة، فهي عين الأولى.

إذاً: والنقص السابق المذكور وهو الافتقار إلى المنصوب في فتئ وليس، وزال: هذا ماضي يزال **قُفِي**: تبع دائماً، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال، لا تكون إلا ناقصة، وما عداها يكون تارة ناقص، وتارة أخرى تاماً، وما سواها يستعمل ناقصاً وتاماً.

إذاً: فتئ وليس وزال دائماً قفي، دائماً هذه حال من الضمير المستتر في قفي، تقدم عليه، يعني: قفي دائماً بمعنى أنه مستمر لا ينفك عن النقص بحال من الأحوال.

إذاً: كل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة إلا فتئ وزال التي مضارعها: يزال، لا التي مضارعها: يزول؛ فإنها تامة. هذه الأفعال نواسخ كلها. قوله: **كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ**.. إلى آخره، نقول: هذه تسمى نواقص. وسبق خلاف: هل تدل على حدث أم لا؟ هل (كان) تدل على حدث؟ هل (أصبح) تدل على حدث أم لا؟ الصحيح قلنا: أنها تدل على حدث، لأنها الأصل في وضع الأفعال أن تكون متضمنة للحدث.

ثم الكثير منها سمع له مصادر، وهل المصدر إلا الحدث؟ إذا قيل: (كان) مشتقة من الكون والكون هو عين الحدث مصدر، فحينئذ نقول: (كان) هذه متضمنة للحدث ولا شك، وكذلك الصباح والمساء ونحو ذلك.

إذاً: هذه الأفعال تسمى نواقص، قيل: لعدم دلالتها على الحدث بناءً على أنها لا تفيد، وهذا مشهور عند النحاة: أن (كان) الناقصة لماذا سميت ناقصة؟ لأنها لا تدل على حدث، وإنما هي لمجرد الربط -ربط الخبر بالمبتدأ- في الزمن الماضي فحسب، فهي زمانية محضة جردت للزمن، كان زيد قائماً ماذا أفادت؟ أفادت اتصاف زيد بالقيام في الزمن الماضي فقط؛ لأن القيام هو مدلول الجملة، الحدث الموجود في الجملة الآن ما هو؟ هو القيام فحسب. و (كان) ما وظيفتها؟ قالوا: أضافت القيام إلى زيد وقيدته بكونه في الزمن الماضي فحسب، أما

(هي) هل تدل على حدث عند الكثيرين؟ لا، الصواب أنها تدل على حدث، ولذلك عند بعضهم سميت ناقصة لكونها لا تدل على حدث؛ لأن الأصل في الفعل أن يكون متضمناً لشيئين: زمن وحدث. هنا الأصل فيها (كان) أن تدل على حدث وزمن، لكن دلت على الزمن، إذاً: نقصت أو لا؟ نقصت أحد جزئي الفعل، قام: يدل على حدث وهو القيام وأنه في زمن مضى. (كان) لا تدل على حدث، وإنما تدل على زمن مضى، إذاً: هي ناقصة. فنقصها لأحد جزئي الفعل الذي يوضع له في أصل لسان العرب سميت ناقصة، وهذا مشهور عند كثير من النحاة والصواب خلافه.

تسمى نواقص؛ قيل: لعدم دلالتها على الحدث، بناءً على انها لا تفيده، لا تدل عليه، والأصح لعدم اكتفائها بالمرفوع. هذا الأصح، إنما سميت نواقص؛ لأنها لا تكتفي بالمرفوع، لعدم اكتفائها بالمرفوع؛ لأن فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر إلى المنصوب. كان زيد هل اكتفت في الدلالة؟ لا، ما اكتفت؛ لأن الأصل في دخول (كان) قلنا: نواسخ تنسخ المبتدأ، حكم المبتدأ والخبر، هذا الأصل، وحينئذ دخلت على ما هو عمدة من حيث المبتدأ ومن حيث الخبر، حينئذ لا يتم معناها إلا بالنصب للخبر، كان زيد هكذا لوحدها نقول: هذا لا يفيد شيئاً الأصل فيه، وحينئذ لا بد من منصوب تتعدى إليه بعد رفعها للمبتدأ على انه اسم لها؛ لأن فائدتها لا تتم به فقط، بل تفتقر إلى المنصوب.

ثم منها -من النواسخ-: ما لزم النقص فحسب ولا يتعداه بحال من الأحوال وهو **(ليس)** باتفاق، وهذا محل وفاق أنها لا تستعمل تامة، وإنما تكون ناقصة، وسيأتي أنه يجوز حذف خبرها عند سيبويه وتبعه ابن مالك رحمه الله تعالى. ليس أحد هنا، ليس أحد هكذا سمعت. ليس أحد هنا، وأما: (ليس أحد) لوحدها نقول: هذا ليست تامة، بل هي ناقصة والخبر محذوف.

منها: ما لزم النقص وهو (ليس) باتفاق، و (زال) خلافاً للفارسي، و (فتئ) خلافاً للصاغاني،

وحينئذ (زال وفتئ) محل خلاف؛ هل ملازمة للنقص أم لا؟ تأتي تامة أو تأتي ناقصة؟ هذا محل خلاف، والجماهير على أنها لا تأتي تامة بل هي ملازمة للنقص، وهذا الذي رجحه ابن مالك كما قال:

..........وَالنَّقْصُ فِي فَتِىءَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي

وبقية الأفعال -يعني: عدا (ليس وزال وفتئ)- تستعمل بالوجهين: تارة تأتي تامة فتكتفي بمرفوعها عن طلب منصوبها، وتارة تأتي ناقصة وحينئذ لا بد من منصوب ولا بد من مرفوع، فإن استعملت تامة اكتفت بالمرفوع، فتكون حينئذ (كان) لها معاني مختلفة غير (كان) التي تكون ناقصة؛ لأنها خرجت عن النقص، وحينئذ لا بد من معنىً نستقرأ كلام العرب فنثبت لها معنى، فإذا كانت تامة (كان) حينئذ تأتي بمعنى ثبت، **كان الله ولا شيء معه**، مثلوا بهذا لدلالتها على ثبت، كان الله يعني: ثبت الله، ولا شيء معه.

وتأتي بمعنى: حدث، نحو: **إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي**، إذا حدث، ووجد مثلها.

وحضر؛ نحو: ((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)) [البقرة:280].

وتأتي بمعنى: وقع، نحو: ما شاء الله كان، يعني: ما شاءه الله وقع، وحينئذ (كان) بمعنى وقع.

وكفل وغزل، يعني: تأتي بمعنى كفل، يقال: كنت الصبي كفلت الصبي، كنت الصبي، هذا توري به، كنت الصبي، يعني: كفلت الصبي. وكنت الصوف، يعني: غزلته.

وأصبح وأضحى وأمسى بمعنى: دخل في الصباح والضحى والمساء.

وظل بمعنى: دام أو طال أو أقام نهاراً.

وبات بمعنى: أقام ليلاً أو نزل بالقوم ليلاً.

وصار: تأتي بمعنى رجع؛ ((أَلا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ)) [الشورى:53] يعني: ترجع الأمور.

وضم وقطع: ((فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ)) [البقرة:260] فصرهن بمعنى: قطع، وضم.

ودام بمعنى: بقي.

وانفك بمعنى: خلص أو انفصل، نحو: انفك الأسير أو الخاتم.

وبرح بمعنى: ذهب أو ظهر. واختلف في (كان) الشانية؛ هل هي ناقصة، أم تامة، أم أنها قِسم برأسها؟ فالجمهور على أنها ناقصة، وقيل: من أقسام التامة، وقيل: قسم برأسها. الصحيح أنها من أقسام الناقصة.

إذاً: (كان) تأتي تامة وتأتي ناقصة إذا جاءت تامة حينئذ تكتفي بمرفوعها عن منصوبها. ((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ)) [البقرة:280] إن وجد إن ثبت لا بأس، تتناوب.

وقوله تعالى: ((خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ)) [هود:107] يعني: ما بقيت السَّمَوَاتُ، هنا (دام) تامة، فحينئذ تكتفي بمرفوعها. ((مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ)) [هود:107] يعني: ما بقيت.

((فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)) [الروم:17] تمسون أي: تدخلون في المساء، وتصبحون يعني: تدخلون في الصباح. وهذا هو معنى التمام.

إذاً: **وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي**

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ

ما سوى الذي لا يكتفي بمرفوعه، بل لا بد أن يفتقر إلى منصوب فينصبه، وحينئذ نقول: هذا ناقص. ثم الأفعال قسمان: منها ما هو لازم للنقص، وهو الذي حصره في الشطر الآتي:

والنقص في فتئ وليس وزال على إسقاط حرف العطف.

دَائِماً قُفِي: يعني تُبع دائماً.

وما عداه حينئذ يأتي بالوجهين: تارة يكون تاماً، وتارة يكون ناقصاً.

أشار إلى أن التمام: الاكتفاء بالمرفوع، والنقصان: الافتقار إلى المنصوب.

وتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين، وقيل: لنقصانها عنها بتجردها عن الحدث، أي: من الحدث المقيد؛ لأن الدال عليه هو الخبر، أما هي فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى (ليس) وحدثها الانتفاء، (ليس) الجمهور على أنها ليس لا حدث، وإنما هي لنفي الحال فقط، للنفي هل لها حدث؟ ليس لها حدث، وذهب الرضي إلى أن لها حدث وهو الانتفاء، وحينئذ الانتفاء هذا مصدر انتفى ينتفي انتفاءً، حدثها هو الانتفاء، ورده عليهم كثير، لماذا؟ لأنها وإن كانت فعلاً إلا أنها من جهة أصل الوضع دلت على حدث، لكن باستعمالها لنفي الحال جردت عن الحدث، وهذا موافق لما ذكروه في تعريف الفعل.

وحدثها الانتفاء، فإذا قلت: كان زيد قائماً أو ليس زيد قائماً فكأنك قلت في الأول: حصل شيء لزيد حصل القيام، حصل شيء لزيد هذا عام، حصل القيام، وفي الثاني انتفى شيء عن زيد، انتفى القيام، فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل، وعليه؛ فتعمل في الظروف، وقيل: لا تدل على الحدث أصلاً بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعه وزمانه. وهذا خلاصة ما ذكره الرضي لأنه خالف الجمهور في هذه المسألة بأن (ليس) لها حدث وهو الانتفاء. وكثير من النحاة يرون أنها ليست دالة على حدث.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَلاَ يَلِي ٱلْعَامِلَ مَعْمُولُ ٱلْخَبَرْ   إِلاَّ إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

(كان) تدخل على جملة المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب الخبر على أنه خبر لها، وحينئذ هي عملت في الاسم وعملت في الخبر. يرد السؤال هنا: هل (كان) باعتبار الاسم وباعتبار الخبر؛ هل هما أجنبيان أم لا؟ الأجنبي عندهم: الذي لا علاقة له بالعامل، هذا الأجنبي. هل لها علاقة أو لا؟ قطعاً واضح، نقول: (اسم كان) إذاً عملت فيه الرفع، إذاً

ليس بأجنبي عنها، (اسم كان) ليس بأجنبي عنها، وخبرها كذلك ليس أجنبياً عنها؛ لأنها عملت في الاسم فصار بينهم علاقة، وعملت في الخبر فصار بينهما علاقة، فحينئذ: إذا كان الخبر عاملاً في غيره: كان زيد ضارباً عمْراً، عمْراً هذا إعرابه مفعول به، لضارباً، ضارباً هذا إعرابه خبر (كان).

إذاً: كان زيد ضارباً عمْراً، عمْراً هذا معمول الخبر، عرفنا أن الخبر نفسه ليس بأجنبي عن (كان)، لكن معمول الخبر هل هو أجنبي عن (كان) أم لا؟ هذا محل نزاع وهو الذي أراده الناظم بهذا البيت.

معمول الخبر إذا نصب الخبر أو رفعه أو تعلق به ظرف أو جار ومجرور حينئذ ما علاقة هذا المعمول بالعامل -(كان) الأصلي-؟ هل هو أجنبي أم لا؟ إن قلت: أجنبياً؛ حينئذ لا يجوز أن يلي هذا المعمول (كان)؛ لأنك فصلت بين العامل الأصلي (كان) وبين معموليه، وإذا قلت: لا، ليس بأجنبي بل هو معمول لأن عامله معمول لـ(كان) حينئذ جاز أن يلي (كان) معمول الخبر، هذا محل النزاع، البصريون –جماهيرهم- على أنه يمنع أن يلي (كان) معمول الخبر، لماذا؟ لأنه أجنبي، والكوفيون على الجواز لأنه ليس بأجنبي، لأنه يعتبر كالجد، (كان) جد بالنسبة لعمْراً، وحينئذ إذا فصل بين (كان) ومعموليها بمعمول الخبر حينئذ ليس فيه مخالفة للأصل؛ لأن ألا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وهذا متفق عليه لا إشكال فيه، في الجملة متفق عليه، وإنما الخلاف: هل هذه الصورة داخلة تحت هذا الأصل أم لا؟ البصريون على دخولها، وحينئذ يمنع أن يلي العامل معمول الخبر، والكوفيون على الجواز؛ لأنه ليس بأجنبي فحينئذ لا بأس أن يلي العامل معمول الخبر. هذا هو محل النزاع.

إذاً: **وَلا يَلِي الْعَامِلَ**، ما مقصوده بالعامل هنا؟ (كان وأخواتها).

لا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ: معمول الخبر من مفعول أو حال أو ظرف أو جار ومجرور، كل ما تعلق بالخبر، فحينئذ: هل يجوز معمول الخبر أن يلي (كان وأخواتها)؟ هذا محل النزاع.

المصنف هنا اختار ماذا؟ قال: **وَلا يَلِي** نفي بمعنى النهي، **لا يَلِي الْعَامِلَ:** الذي هو (كان وأخواتها) **مَعْمُولُ الْخَبَرْ:** لا يليه لأنه أجنبي عنه، فحينئذ يكون قد فصل بين العامل ومعموليه، وهذا باطل مخالف لأصله.

وَلا يَلِي الْعَامِلَ: الْعَامِلَ هذا مفعول به.

و مَعْمُولُ الْخَبَرْ: هذا فاعل يلي. ولا يلي معمول الخبر العامل، سواء كان مفعولاً أو حالاً أو غيرهما، مطلقاً عند جمهور البصريين، يعني: سواء تقدم الخبر على الاسم أم لم يتقدم؛ لأن هذا يدخل تحته صورتان: إما أن يتقدم معمول الخبر على الاسم فقط، وإما أن يتقدم الخبر ومعمول الخبر على الاسم أيضاً مع كون المعمول تالياً لـ(كان)، وتحته صورتان: البصريون مطلقاً على المنع، سواء تقدم الخبر على الاسم، نحو: كان طعامَك آكلاً زيد، كان زيد آكلاً طعامَك، هذا التركيب الأصل فيه: كان زيد آكلاً طعامك، آكلاً: هذا خبر كان، والفاعل هو، وطعامك: هذا مفعول به. هل يجوز أن يقال: كان طعامك زيد آكلاً؟ لا. كان طعامك آكلاً زيد؟ لا، مطلقاً، فتحته صورتان: أن يتقدم الخبر على الاسم، فيقال: كان طعامك آكلاً زيد، زيد هذا متأخر وهو اسم (كان)، وآكلاً: هذا خبرها، تقدم على الاسم، وتقدم معمول آكلاً معمول الخبر على الخبر فتلا (كان)، هذا ممتنع عند البصريين.

أم لم يتقدم، نحو: كان طعامك زيد آكلاً، آكلاً هذا في محله، وزيد في محله لم يتقدم الخبر على الاسم، وإنما تقدم معمول العامل على الاسم فتلا العامل.

إذاً: هذا ممنوع مطلقاً، لماذا؟ للفصل بين العامل ومعموليه بأجنبي.

وأجازه الكوفيون مطلقاً؛ لأنه سيأتي استشهادهم بقوله:

بِمَا كان إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا وخُرِّجَ على زيادة (كان) أو ضمير الشأن، كما سيأتي.

استثنى الناظم صورة واحدة وهي: إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو حرف جر، حينئذ يجوز؛ لأنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسعون في غيرهما، فيستثنى هذا لما ذكرناه

من الأصل.

إلاَّ إذَا ظَرْفاً أَتَى: إلا إذا أتى معمول الخبر حال كونه ظرفاً كعند، أو حرف جر مع مجروره، إذا جاء معمول الخبر ظرفاً أو حرف جر ليس لوحده بل مع مجروره لأنه يستلزمه؛ حينئذ يلي العامل اتفاقاً، وهذا لا إشكال فيه؛ لأن الكوفيين يجيزون ما هو أشد من هذا وهو: كان طعامك زيد آكلاً، إذا أجازه الكوفيون طعامك وهو اسم أجنبي واضح بين ولا يتوسع فيه فجوازهم للمجرورات والظروف من باب أولى وأحرى، فهو محل وفاق بين البصريين والكوفيين، فالاستدلال حينئذ ليس لإثبات الكوفيين، لأنهم يثبتونه مطلقاً، الجواز عندهم مطلقاً؛ لأن معمول الخبر ليس أجنبياً عن العامل الأصلي وهو كان، فحينئذ جوازه هنا باتفاق، أن يكون معمول الخبر ظرفاً أو حرف جر.

للتوسع في الظروف والمجرورات: كان عندك زيد جالساً، زيد: اسم كان، وجالساً: خبرها، وعندك: هذا ظرف متعلق بجالس، هو معمول له، لأن (عند) منصوب على الظرفية.

وَعِندَ فِيهَا النَّصبُ يَستَمِرُّ   لَكنَّهَا بِمِنْ فَقَطْ تُجَرُّ

وحينئذٍ؛ تلى (**عِندَ**) العامل وهو معمول لخبر (كان)، هذا جائز باتفاق، لماذا؟ لأنه ظرف. كان في الدار زيد جالساً، جالساً في الدار، تقدم المعمول وهو جار ومجرور، هذا جائز؛ لأنه جار ومجرور، وهم يتوسعون في الجار والمجرور أكثر من توسعهم في غيره.

إذاً: **وَلا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ إلاَّ..** استثنى مسألة واحدة: وهي إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو حرف جر.

قال: ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة. لو قال: كان آكلاً طعامك زيد، يجوز؟ هذا مثل: ((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)) [الروم:47] فيجوز لتقدم الخبر على الاسم، وهنا لم يتلُ معمول الخبر العامل،

وإنما الذي تلاه هو الخبر وليس بأجنبي.

إذاً: يخرج من كلامه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم.

وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة؛ لأنه لم يلي (كان) معمول خبرها، فتقول: كان آكلاً طعامك زيد، ولا يمنعه البصريون، وهذا واضح بين لعدم وجود الأجنبي الذي يلي (كان).

وَمُضْمَرَ ٱلشَّانِ ٱسْماً ٱنْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ ٱمْتَنَعْ

نحن قعدنا قاعدة: أن معمول الخبر لا يلي (كان)، إذا سمع في لسان العرب ما ظاهره أن معمول الخبر تلا (كان) ماذا نصنع؟ لا بد من التأويل، وهذه طريقة البصريين، لا بد من التأويل. من التأويل الصحيح عندهم: أنه يجعل اسم (كان) ضمير الشأن محذوف واجب الحذف، والجملة التي تليه مبتدأ وخبر في محل نصب خبر (كان)، وحينئذ لم يلي كان معمول الخبر، فصلوا بين كان والجملة التي تليها بالاسم المحذوف وهو مضمر الشأن.

قال: **وَمُضْمَرَ الشَّانِ:** هذا مفعول مقدم لـ: **انْوِ**، وهو من إضافة الدال إلى المدلول.

مُضْمَرَ الشَّانِ: هذا الضمير التفسيري يسمى، المفسر، وبعضهم يسميه ضمير القصة، وهو يرجع إلى جملة بعده كما ذكرناه، يرجع إلى جملة، يعني: لا بد أن يفسر بجملة، ومرجعه يكون متأخراً، وأبرز وأوضح مثال: ((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)) [الإخلاص:1] هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، " هُوَ": هذا مبتدأ، هذا ضمير الشأن. اللَّهُ أَحَدٌ: مرجع الضمير الجملة هي التي فسرها، لو قال: " هُوَ" هو، على أي شيء يرجع هذا؟ ليس له مفسر، لو قال هكذا لوحده: " هُوَ" ، وهو قول الصوفية وغيرهم، نقول: هذا ليس له مرجع، ليس بكلام، هذه خرافة؛ لأن " هُوَ" لا بد من مرجع ضمير مفسر، هذا بإجماع النحاة. الأصل في الضمير أن يكون مرجعه سابقاً عليه، وهنا في ضمير الشأن يكون مرجعه متأخراً ثم يكون جملة ولا يكون مفرداً، زيد ضربته مرجع الضمير زيد وهو مفرد، لكن هنا: ((هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)) [الإخلاص:1] اللَّهُ: مبتدأ، و أَحَدٌ: خبر، والجملة في

محل رفع خبر المبتدأ الأول، وحينئذ نقول: مرجع الضمير الجملة، والجملة مفسرة للضمير.

وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْماً انْوِ: **انْوِ مُضْمَرَ الشَّانِ اسْماً**، اسماً لماذا؟ لـ(كان).

انو مضمر الشأن، {إنما الأعمال بالنيات} **انْوِ**، فهو ليس مذكوراً، وإنما يقدر وينوى، فحينئذ: **انو مضمر الشأن** حالة كونه اسماً، اسماً لماذا؟ لأي شيء؟ لـ(كان) من أجل فك الجملة عما بعدها، ولأجل ألا يلي معمول الخبر (كان) فنأتي باسم محذوف هو ضمير الشأن، **انو في العامل مضمر الشأن اسماً** حال من مضمر، أي: حالة كونه محكوماً باسميته لـ(كان) فيفيد أن (كان) لشأنية، هذه تسمى (كان) الشأنية، (كان) على أنحاء، (كان) الناقصة و (كان) التامة و (كان) الشانية و (كان) الزائدة، أربعة أنواع، مر معنا ثلاث، هذه الثالثة، وبقي (كان) الزائدة:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ

أربعة أنواع: (كان) الناقصة، و (كان) التامة وأشار إليها بقوله:

وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ

وهذه (كان) الشانية والصحيح أنها نوع من الناقصة، وهي يلجأ إليها عند تقدير الاسم ضمير الشأن. كان الناس صنفان، وإلا الناس صنفان، بعضهم رأى أنه قد ترفع (كان) الجزأين: الاسم، وهذا لا إشكال فيه، والخبر، صنفان والأصل نقول: صنفين، وحينئذ تخريجاً لهذا الفرع المخالف للأصل المتفق عليه لا بد من التأويل. **كَانَهُ** أو كان هوَ الناس صنفان، كان هو الحال والشأن الناس صنفان، هنا مثله،.. لـ(كان) فيفيدنا أن (كان) الشانية ناقصة وهو الأصح؛ لأنه لم يثبت في كلامهم ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال أو في الأصل، في الأصل قبل دخول (كان) هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، أو في الحال وهو: **كَانَهُ**، الذي معنا. **كَانَهُ**، نحو: ((هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)) [الإخلاص:1] وقيل: تامة فاعله الضمير والجملة مفسرة له، وقيل: واسطة.

انو مضمر الشان اسماً، يعني: انو في العامل مضمر الشان حال كونه اسماً لـ(كان).

إِنْ وَقَعْ: شيء من كلامهم وثبت **مُوهِمُ**: جواز **مَا اسْتَبَانَ** وظهر لك **أَنَّهُ امْتَنَعْ**، وهو أنه لا يلي العامل معمول الخبر، إن جاء في لسان العرب ما ظاهره أنه قد ولي العامل معمول الخبر حينئذ وجب التأويل، وصورة هذا التأويل ماذا؟ أن ننوي اسم (كان) محذوفاً وهو ضمير الشأن.

قال الشاعر:

قَنَافِذُ هَدَّاجُون حَوْلَ بُيوتِهِم   بِمَا كَان إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

ج

الكوفيون استدلوا بهذا على أنه لا يمتنع، أن يلي (كان) معمول الخبر، لماذا؟ لأن عطية اسم (كان)، و **عَوَّدَا**: هذا فعل ماضي، والجملة في محل رفع خبر (كان). **إِيَّاهُمْ** عودهم، هذا الأصل، عطية عودهم، عودهم: الهاء هذا مفعول به لعود، فهو معمول للخبر، انفصل فتقدم على الاسم فصار: **كان إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا**، هل يصح الاستدلال بهذا؟ قالوا: لا؛ لأن الأصل مطرد وحينئذ لا بد من التأويل، فننوي ضمير الشأن محذوفاً هنا، كان هو عطية عودا، إياهم بعد أن نوينا ضمير الشأن **كَانَهُ** إياهم كان هو إياهم، اتصل أو انفصل لا إشكال، **كَانَهُ** كان هو إياهم، إذاً: **إِيَّاهُمْ** لم يلي (كان)، لماذا؟ لأن الذي تلا (كان) هو الاسم المحذوف، والمحذوف لعلة كالثابت، وحينئذ يراعى حذفه كما أنه ثابت في الكلام، فحينئذ لم يلي العامل معمول الخبر، ولكن الكوفيون لهم تأويل ولهم إشكالات أخرى في هذا، فهذا ظاهره ماذا؟ أنه مثل: كان طعامك زيد آكلاً، تأخر الخبر وتقدم معموله على الاسم. كان طعامك زيد آكلاً، مثله، قلنا: هنا تقدم معمول الخبر ولم يتقدم الخبر نفسه على اسم كان، هذا مثله: كان إياهم عطية عوداً. إذاً: لا بد من التأويل، وهذا الوجه المشهور أنه ضمير الشأن.

ويحتمل أن (كان) زائدة.

بِمَا كان إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوَّدَا

إذا خرجناها على أنها زائدة حينئذ خرجت المسألة من باب (كان)، بما بالذي عطية عودهم، وحينئذ صارت الجملة مبتدأ وخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

ومثله:

فأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِم وَلَيْسَ كُلَّ النَّوى تُلْقِي المسَاكِينُ

تُلْقِي: هذا الفعل هو خبر (كان). **المساكينُ**: فاعله. و **كُلَّ النَّوى** نقول: هذا معمول الخبر، حينئذ نقدر: ليس هو كل النوى تلقي المساكين. الكوفيون إعرابهم مساكين هذا اسم (كان).

و **كُلَّ النَّوى**: هذا معمول تلقي، وتلقي: هو الخبر، على هذا يكون تلا العامل معمول الخبر، إذا جعلنا كل النوى: هذا منصوب، هذا معمول لتلقي، وتلقي هو الخبر، أليس كذلك؟ المساكين هذا اسم كان متأخر، يكون مثل كان طعامك آكلاً زيد، هذا مثله إذا قدمت الخبر على الاسم، والصواب: أن ضمير الشأن هنا محذوف، و **كُلَّ النَّوى**: هذا منصوب بتلقي، و **المساكينُ** هذا فاعل تلقي، ليس اسم (كان) بل هو فاعل على الصحيح.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

هذه **(كَانَ)** الزائدة.

وَقَدْ تُزَادُ

وَقَدْ: للتقليل هنا؛ لأن الزيادة أقل من الأصالة.

وَقَدْ تُزَادُ: قد للتقليل.

تُزَادُ: هذا فعل مضارع مغير الصيغة، و **كَانَ**: نائب فاعل قصد لفظه.

قَدْ تُزَادُ كَانَ: إذا زيدت (**كَانَ**) حينئذ هل لها عمل؟ هل تعمل؟ نقول: لا، ليس لها عمل البتة، لا ترفع ولا تنصب، لماذا؟ لأن الشيء الزائد إنما يزاد من جهة اللفظ فحسب، وأما المعنى الذي وضع له في لسان العرب فليس مراداً، فحينئذ يقال: التركيب هنا: زيد فيه كلمة، فنقول: هذا المراد به التأكيد وليس المراد به المعنى الذي وضع له في لسان العرب، فحينئذ (كان) إذا لم يكن المراد بها المعنى الأصلي الذي وضع له في لسان العرب حينئذ لا تعمل، لا ترفع ولا تنصب. إذاً: ما الفائدة من ذكرها؟ نقول: تفيد التأكيد، تأكيد التركيب.

وَقَدْ تُزَادُ: إذاً تزاد ولا تعمل شيئاً أصلاً، وهو مذهب الجمهور. تزاد لا بقيد التمام أو النقصان، هل نقول: تامة أو ناقصة إذا زيدت؟ لا هذه ولا تلك؛ لأننا نقول: قسمة ثلاثية أو رباعية، تامة، ناقصة، زائدة، إذا كانت زائدة إذاً لا بقيد كونها تامة ولا بقيد كونها ناقصة؛ لأنها مباينة للقسمين، تامة لا بد لها من مرفوع، وناقصة لا بد لها من منصوب، وهذه لا ترفع ولا تنصب إلا على بيت سيأتي معنا.

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ: هنا ذكر (**كَانَ**) بلفظ الماضي فحينئذ يلتزم منها -من هذه الأفعال النواسخ التي تزاد- (كان) فحسب، ما عداها فهو شاذ، يعني: لا تزاد (أصبح وأمسى) نقول: هذا شاذ، ولذلك شذ قولهم: **ما أصبحَ أبْرَدَها**، هذا زائد، نقول: (أصبح) زائد، لكنه شاذ ليس ك(كان).

وشذ كذلك: **وما أمسى أدْفأها**، ما أبردها وما أدفاها، ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها، نقول: هذا شاذ؛ لأن التخصيص هنا ب(كان) فحسب، (كان) بصيغة الماضي، فإن زيدت بصيغة المضارع فهو شاذ كذلك. أنت تكون ماجد نبيل، أنت: مبتدأ، وماجد: خبر، زيدت (كان) بين المبتدأ والخبر زيادتها بين المبتدأ والخبر سماعية هذه، وكونها بلفظ المضارع نقول: هذا

شاذ؛ لأن الذي هو أصل للقياس زيادتها بلفظ الماضي، لأن هذا خروج عن الأصل، وما خرج عن الأصل حينئذ لا يقاس عليه غيره البتة، فإن قيس فيكون من باب ؟؟؟ فإن سمع قليلاً نادراً قلنا: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

إذاً: تزاد كان بلفظ الماضي، ولا تكون بقيد التمام ولا النقصان؛ لأنها مباينة لهما ثم لا تعمل شيئاً. أين تزاد؟ فسره وبين محله وقال: **فِي حَشْوٍ**: في حشو جار ومجرور متعلق بقوله: تزاد، هذا بيان، تزاد هذا فيه إبهام، ولذلك المتعلقات دائماً تخصص العوامل.

تُزَادُ كَانَ: أين تزاد؟ هذا محتمل في الأول، في الأثناء، في الأخير.

قال: **فِي حَشْوٍ:** يعني في أثناء الكلام لا في أوله ولا في آخره.

إذاً: نأخذ أن (كان) إذا جاءت في أول الكلام لا تكون زائدة، وإذا جاءت في آخر الكلام خاتمته لا تكون زائدة، وإنما يحتمل زيادتها إذا كانت في أثناء الكلام.

فِي حَشْوٍ: أي: في أثناء الكلام، فلا تزاد في الأول؛ لأن الأول محل الاعتناء، ولا في الآخر الذي هو الأطراف؛ لأنه محط الفائدة.

...... فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

فسر بعضهم **الحَشْوِ** بأنه بين شيئين متلازمين، ليس جاراً ومجروراً، بين شيئين متلازمين، يعني: كل منهما يطلب الآخر كالمبتدأ والخبر، والفعل وفاعله، والصفة والموصوف، والجار مع المجرور، هذه كلها متلازمة، شيئان متلازمان، كل منهما إذا وجد وجد الثاني. ضابط زيادة (كان) إنما تكون في حشو، وهذا الحشو يكون بين متلازمين مبتدأ وخبر، زيد كان قائمٌ، مررت بزيد قائمٍ، بزيد كان قائمٍ، زادت بين متلازمين.

؟؟؟يقول: وذكر ابن عصفور أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ وخبره، زيد كان قائمٌ،

زيد: مبتدأ، وقائم: خبر، وكان: هذه زائدة. أين اسمها وخبرها؟ ليس لها اسم ولا خبر.

والفعل ومرفوعه، نحو: لم يوجد كان مثلك، لم يوجد مثلك، يوجد مثلك هذا الأصل، قام كان زيد؛ لم يوجد كان مثلك، هذا من باب التأكيد، فمثلك فاعل يوجد، و (كان) هذه زائدة وهي زيدت بلفظ الماضي وليس لها معنىً إلا التأكيد.

والصلة والموصول: جاء الذي كان أكرمته، الذي أكرمته، هذان متلازمان، أليس كذلك؟ وحينئذ الذي كان أكرمته نقول: زيدت (كان) بين متلازمين وهما الصلة والموصول.

والصفة والموصوف: مررت برجلٍ كان قائم، برجلٍ بالتنوين، برجلٍ كان قائمٍ، برجل: هذا موصوف، وقائم: صفته، و (كان) فاصلة أو زائدة بينهما.

وهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ

بل هو أعم، لم يقيده بمتلازمين، بل ما كان في أثناء الكلام فحسب، قد يكون بين متلازمين وقد لا يكون، هذا ظاهر كلام المصنف، لكن بالمثال قد يقال: إنه أراد نوعاً معيناً وهو ما يقاس عليه، وهو (ما) التعجبية وفعلها، ما كان أصح، (ما): هذه تعجبية مبتدأ، أصح: هذا فعل التعجب مثل: ما أحسن زيداً، تزاد قياساً بين (ما) التعجبية وفعلها، ما أحسن زيداً؛ ما كان أحسن زيداً، وما عداه فهو سماعي.

ما **كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا**: الألف هذه للإطلاق يتعجب من علم المتقدمين.

إذاً: وإنما تنقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب، **كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا**، ولا تزاد في غيره إلا سماعاً.

إذاً: قوله: **فِي حَشْوٍ**: إن أراد به القياس فحينئذ مقيد بالمثال الذي ذكره، إن كان أراد به ما هو سماعي وقياسي حينئذ يكون المثال ذكر بعض الأفراد فحسب، وما عداه فهو مرجع أو مرده

إلى الموقف.

وقد سمع زيادتها بين الفعل ومرفوعه، هذا سماعي. والأمثلة التي ذكرها الشارح أمثلة مولدة، يعني ليست مسموعة.

سمع زيادتها بين الفعل ومرفوعه: **وَلَدتْ فاطمةُ - بنتُ الخُرْشُبِ الأَنْمَارِيَّةُ الكَمَلَةَ من بني عَبْس، لم يُوجَدْ (كانَ) أَفْضَلَ مِنْهُم**.

لم يوجد كان أفضل منهم، أفضل: هذا فاعل ليوجد، يوجدْ أوجد يوجد ليس نائب فاعل، ولذلك قال: بين الفعل ومرفوعه. يوجدْ جزم بلم، وأفضل: هذا فاعل يوجد، و (كان) هذه فاصلة زائدة. وسمع أيضاً زيادته بين الصفة والموصوف:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

وَجِيرَانٍ لَنَا كِرَامِ؛ هنا فصل بين الموصوف والصفة، أين الموصوف؟ **وَجِيرَانٍ**، و **كِرَامِ**: هذا الصفة فصل بينهما بـ **كَانُوا**، لكن ورد إشكال هنا: سيبويه استدل بهذا على أن (كان) تزاد بين الصفة والموصوف، وابن هشام لم يرتضِ هذا، لماذا؟ لأن (كان) هنا عملت، الواو هذا اسمها، وهذا محل إشكال، ولذلك قال: هذا البيت لا يقال بأن (كان) زائدة، وإنما الواو هذه اسم (كان) ولنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وإنما فيه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة، على حد قوله: ((كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ)) [الأنعام:155] كِتَابٌ: موصوف، مُبَارَكٌ: صفته، فصل بينهما بالجملة: أَنزَلْنَاهُ، هذا مثله، وحينئذ استدلوا به على الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة، أما كونه (كان) زائدة هذا محل إشكال.

أجاب بعضهم: بأنه لا مانع بأن يقال: (كان) مع اسمها تزاد، أنها تزاد (كان) مع اسمها، وحينئذ نقول: لا نقول (كان) هي الزائدة، بل الجملة كلها، فحينئذ: هل ينظَّر هذا بمثل "ظننت" إذا أُهملت وأُلغيت؟ وحينئذ تكون ملغاة هي وفاعلها وهذه مثلها الزيادة، لكن فرق

بين الإلغاء وبين الزيادة؛ لأن الأصل الزيادة أنها منافية لا تزاد، إنما الزيادة تكون للحروف، وأما الأسماء فزيادتها شاذة لا يُحمل عليها، ولذلك لا يقال: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)) [الشورى:11] كَمِثْلِ الكاف زائدة لا، وإنما نقول: هي أصلية.

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ   وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله:

سَرَاةُ بَنِيْ أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ العَرابِ

عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ، على المسوَّمة: جار ومجرور دخلت بينهما (كان).

والأصل فيها أنها تزاد بلفظ الماضي، هذا كثير، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع؛ لأن (كان) بلفظ الماضي مبنية، فأشبهت الحرف والأصل في الزيادة للحروف، وأما الفعل المضارع فهو معرب وحينئذ يكون قد أشبه الاسم المعرب وزيادة الأسماء شاذة، فما أشبه الاسم حينئذ صارت زيادته شاذة، وما أشبه الحرف من حيث البناء صارت زيادته أصلية، ف(كان) لماذا نقول: زيادتها قياسية -قياساً-؟ لأنها أشبهت الحرف والجامع هو البناء، هذا مبني وهذا مبني، والحرف يزاد، بل هو الأصل في الزيادة.

و (كان) وتكون الذي هو الفعل المضارع هذا معرب، فأشبه ماذا؟ أشبه الاسم المعرب، والأسماء لا تزاد إلا شذوذاً، وحينئذ زيادة ما أشبهها لأن القاعدة: أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه.

أَنتَ تكُونٌ مَاجِدٌ نَبِيلُ   إذا تَهُبُّ شَمأَلٌ بَلِيلُ

فحينئذٍ نقول: هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه.

ثم قال رحمه الله:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ ٱلْخَبَرْ   وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

الكلام كله الآن فيما سبق، وهذا فيما اختصت به (كان) دون أخواتها، وأكثرها مجمع عليه في الجملة، الخلاف فيه قليل.

مما اختصت به (كان) أنها قد تحذف دون سائر أخواتها ثم تعمل وهي محذوفة، تحذف ويبقى اسمها منسوباً إليها، أو تحذف ويبقى خبرها ويكون منسوباً إليها –منصوباً، حينئذ حذفت وبقي عملها، وهذا من خصائص (كان) دون سائر أخواتها.

وَيَحْذِفُونَهَا: من؟ العرب، يعني نطقوا بها محذوفة، أو النحاة حكموا بجواز حذفها مع ما ذكر.

وَيَحْذِفُونَهَا: الضمير هنا يعود إلى (كان)، ثم إما أن يكون حذف (كان) هنا وحدها، أو مع اسمها، إما أن تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر، وإما أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وزيد: أن تحذف (كان) مع خبرها ويبقى الاسم، ماذا بقي؟ أن تحذف هي واسميها، تحذف (كان) وحدها، هذا أولاً. تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، تحذف مع الخبر ويبقى اسمها، هنا قال:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ

ظاهر العبارة -والله أعلم- أنه أراد حذف (كان) مع اسمها، والشراح أدخلوا حذف (كان) وحدها كذلك ولا بأس من باب تكثير المعاني، لكن ظاهر العبارة أنه أراد حذف (كان) مع اسمها؛ لأنه قال: **وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ**

، إذاً: لا يبقون الاسم، وإنما يحذف الاسم مع (كان)، هذا ظاهر العبارة.

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ: أي: (كان) إما وحدها أو مع الاسم وهو الأكثر، أنها تحذف مع اسمها؛ لأن الفعل ومرفوعه كالشيء الواحد، وقد تحذف (كان) مع خبرها ويبقى الاسم، تحذف مع الخبر ويبقى الاسم مرفوعاً، ومن ذلك قولهم: **"المرء مجزي بعمله، إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر"** -برفعهما- **(المرء مجزي بعمله، إن خيرًا فخير) خير**: هذا اسم (كان) المحذوفة مع خبرها، إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر، إن خيراً فخير وإن شراً فشر، هذه قل ما شئت، إن شراً فشر وإن خيراً فخير، إن خيرٌ فخير، إن شرٌ فشر، يعني: برفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثاني ونصب الأول ورفع الثاني، لكن المثال الذي هو الشاهد معنا هنا في حذف (كان) مع خبرها: إن خيرٌ فخيرٌ، إن كان في عمله (كان) حذفت، في عمله: هو الخبر، خير الذي بقي هو الاسم، لكن هذا قليل جداً، قليل، والكثير أن تحذف (كان) مع اسمها.

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ: على حاله كما هو منصوب لا يرفع؛ لأن (كان) المحذوفة هنا تعمل وهي محذوفة، وهذا لقوتها؛ لأنها أم الباب.

ثم بين أن هذا الحذف (كان) مع اسمها في موضعين يكثر.

وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثيراً ذَا اشْتَهَرْ

واشْتَهَرْ: يعني الحذف مع إبقاء الخبر، **واشْتَهَرْ** بعد **(إِنْ)** و **(وَلَوْ)** الشرطيتين **كَثيراً ذَا** الحكم، **ذَا** مشار به الحكم وهو حذف (كان) مع إبقاء الخبر.

وَبَعْدَ إِنْ: بَعْدَ: هذا متعلق بقوله: **اشْتَهَرْ**.

إِنْ: هذا قصد لفظه مضاف إليه، **بَعْدَ**: مضاف، و **(إِنْ)** مضاف إليه. كيف أضيفت وهي حرف؟ نقول: هذا قصد لفظه، وإذا قصد لفظه صار علماً صار اسماً.

بعد (إن) الشرطية كثير؛ لأنها أم أدوات الجزم (إن)، و (لو) أم أدوات الجزم غير العاملة، ولذلك اختص كثرة الحذف بهذين الحرفين: (إن) أم أدوات الجزم، يعني: التي تعمل الجزم هي أمها، مثل: كان هنا، و (لو) هذه أم أدوات الجزم غير العاملة، ولذلك اختص الحذف بعدهما، إذا جاء اسم منصوب بعد (لو وإن) حينئذ تعربه خبراً لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، {**الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ**} ولو خاتماً، نقول: خاتماً هذا خبر لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، ولو كان الملتمس، هكذا تقدره: ولو كان الملتمس خاتماً، حينئذ هذا فصيح أو نقول شاذ؟ نقول: فصيح.

وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثيراً: **بَعْدَ إِنْ وَلَوْ** ، **(المرء مجزي بعمله، إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ)** إن كان عمله خيراً، إن خيراً: حذف (كان) مع اسمها بعد (إن) تقديره: إن كان عمله خيراً، إذاً بقي الخبر على ما هو، (وإن شراً فشرٌ) إن كان عمله شراً فشر.

وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ: الشرطيتين.

كَثيراً ذَا: الحكم **اشْتَهَرْ**، **ذَا**: مبتدأ، واشتهر: الجملة خبر، **وكَثيراً**: هذا حال، حال من الضمير المستتر في **اشْتَهَرْ** ، هذا الظاهر.

وذَا اشتهر: **ذَا** قلنا: الحكم الذي هو حذف (كان) وإبقاء خبرها مع اسمها، **وذَا**: اسم إشارة مبتدأ، **واشْتَهَرْ**: الجملة خبر.

وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ: نقول: هذا متعلق باشتهر، **وكَثيراً** هذا حال من الضمير المستتر في **اشْتَهَرْ**.

قَدْ قيلَ مَا قِيلَ، إنْ صِدْقاً، وإنْ كَذِباً فَما اعتِذارُكَ من قَولٍ إذا قيلا؟

إنْ صِدْقاً: إن كان المقول صدقاً، وإن كان المقول كذباً.

وبعد (لو) كما في الحديث: {التمس ولو خاتماً من حديد}.

وقد شذ حذفها بعد (لدن).

إذاً: بعد (إن ولو) كثير. مفهومه: أنه قد يأتي لا بعد (إن ولو) وهو كذلك، لكنه قليل، وهو بعد (هلا وألا ولدن) هذا قليل يحفظ ولا يقاس عليه، يعني: القلة هنا معبر عنها بالندرة. بعد (هلا وألا ولدن)، **(مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلاَئِهَا ...) : مِنْ لَدُ أن كَانَتْ شَوْلاً** ثم قال:

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

إذاً: عرفنا أن (كان) تحذف مع اسمها، وقد تحذف دون اسمها، وقد تحذف مع خبرها، والأكثر هو حذفها مع اسمها، وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر، ويعوض عنها (ما) الزائدة، وهذا بعد (أن) المصدرية.

وَبَعْدَ أن: المصدرية.

تَعْوِيضُ مَا: الزائدة عنها -عن (كان) المحذوفة فقط دون اسمها-.

ارْتُكِبْ: فتحذف (كان) وجوباً إذا عوض عنها، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، إذاً: تحذف (كان) بعد (أن) المصدرية، هذا ضابط في التعويض، الأصل في حذف (كان) ألا يعوض عنها.

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ

دون تعويض، لكن في محل واحد حفظ عن العرب أنهم عوضوا عن ذلك المحذوف، وهو فيما إذا حذفت (كان) فقط دون اسمها وخبرها، ثم كانت (كان) هذه بعد (أن) المصدرية، هذا ضابطها، ولذلك قيدها:

وَبَعْدَ أَنْ: يعني بعد (أن) المصدرية.

تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا: تعويض (ما) الزائدة عنها، يعني: عن (كان) المحذوفة، لذلك قال: **عَنْهَا** ولم يقل عنهما.

ارْتُكِبْ: فتحذف (كان) وجوباً بعد التعويض، يعني: لا يصير الحكم وجوباً، قبل التعويض الحذف جائز، لكن لما عوض عنها حينئذ لا يجوز إرجاع (كان) لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض.

أنَّ (كان) تحذف بعد (أن) المصدرية، ويعوض عنها (ما)، ويبقى اسمها وخبرها.

أمَّا أنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

كَمِثْلِ أمَّا أنْتَ بَرًّا، أصلها: أن كنت براً، وبعضهم يقدره: لأن كنت براً بلام التعليل ولا إشكال. أن كنت براً، التاء هنا هي اسم (كان)، وبراً: خبرها، احذف (كان)، إذا حذفت (كان) الضمير المتصل ينفصل، صار أنت كنت، هذا متصل، وحينئذ ينفصل، فتقول: (أنْ أنت براً)؛ لأنك حذفت كنت (التاء) كان وبقيت التاء المتصلة فجئنا بالضمير المنفصل، فصار التركيب: أن أنت بعد حذف (كان) براً، عوض عن (كان) ما، فقيل: أن ما أنت، النون مع الميم للتقارب أدغمت، **أمَّا أنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ**. إذاً (أن): هذا حرف مصدري، و (ما): زائدة، وأنت: هذا اسم (كان) المحذوفة في محل رفع، وبراً: هذا خبر كان المحذوفة، هذا الحذف صار واجباً بعد التعويض، وأما قبله فلا، لا يوصف بكونه واجباً؛ لأنه لما عوض عنها لأنه إذا قلت مثلاً: (التمس ولو خاتماً من حديد) يجوز أن تقول: ولو كان الملتمس خاتماً، يجوز أو لا يجوز؟ يجوز أن تقول: ولو خاتماً، ويجوز أن تقول: ولو كان الملتمس خاتماً تأتي به وتحذفها، الحذف جائز، أما إذا عوض عنها فحينئذ لا يجوز، خلافاً لمن قال بذلك، وقد قيل به.

إذاً: تحذف بعد (أن) المصدر ويعوض عنها -كذا يقول ابن عقيل- ويعوض عنها (ما) ويبقى اسمها وخبرها نحو: **أمَّا أنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ** ، والأصل: أن كنت براً فاقترب، لأن كنت، قيل هكذا، ابن هشام يقدرها هكذا في التوضيح وفي قطر الندى، فحذفت لام التعليل لأن حذفها مع

(أن) مطرد، فحذفت (كان) أن كنت براً حذفت (كان) لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف، فانفصل الضمير المتصل؛ لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير، فانفصل؛ لأنه لما اتصل به نقول: لكونه عامل، لأن الضمائر لا تتصل إلا بعواملها، وحينئذ لما ذهب العامل انفصل وهو التاء، فصار: أن أنت براً، ثم عوض عنها (ما) عوضاً عن (كان) فصار: أن ما أنت براً، ثم أدغمت النون في الميم فصار: **أَمَّا أَنْتَ بَرًّا**، ومثله قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنتَ ذا نفَرٍ   فَإنَّ قَومِيَ لم تَأكُلهُمُ الضَّبُعُ

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه...!!!

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ   كَمِثْلِ أَمَّا أَنْت بَرًّا فَاقْتَرِبْ

عرفنا أن كانت تحذف دون اسمها ويبقى الاسم مرفوعاً والخبر منصوباً، ويعوض عنها (ما) الزائدة بعد (أن) المصدرية كما مثّل الناظم هنا بقوله: **أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ.**

عرفنا كيف وصل إلى هذا:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنت ذَا نفَرٍ   فإنَّ قَومِيَ لمْ تَأكُلهُمُ الضَّبُعُ

فـ(أن) مصدرية، و(ما) زائدة عوضاً عن كان و**أَنتَ** اسم كان المحذوفة، و**ذَا** نفر خبرها، ولا

يجوز الجمع بين كان و(ما)؛ لكون (ما) عِوَضاً عنها ولا يجوز الجمع بين العِوَضِ والمُعَوَّض.

هذه قواعد عندهم أغلبية، قد يخالفون هذا النص لكن في بعض المواضع، وهذا الشأن كما هو الشأن في القواعد الفقهية والأصولية، الأصل أنها تكون مطردة، لكن قد يشذ عنها بعض الأفراد، لذلك ما من قاعدة إلا ولها استثناء هذا الأصل، ولذلك تجد في كتب القواعد أن يذكروا القاعدة و... خرج كذا وكذا وكذا إلى آخره، لماذا؟ لأن هذه القاعدة -وإن كان أصلاً يدخل هذا الفرد تحتها إلا أنه لموجب أو لعارض أو لمانع- حينئذٍ لم يدخل تحت هذه القاعدة، مثلها الجمع بين العوض المعوض؛ لأنه قد يخالفون في بعض المسائل ويجمعون بين العوض والمعوض، فنقول: قاعدة أغلبية، ومثلها القاعدة التي ذكرناها في ((أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)) [هود:8] أنه تقديم المعمول يؤذن بتقديم العام، هذا أيضاً أغلبية فقد يخالفون في بعض المواضع، ويختلف النظر حينئذٍ يبقى الاجتهاد، هل هذه مما ينازع فيها فتخرج أو أنها داخلة تحت القاعدة، يبقى المسألة من باب تحقيق المناط كما يقولو الأصوليون.

وأجاز ذلك المبرد فيقول: أمَّا كنت منطلقاً انطلقت.

يعني جوز الجمع بين العوض والمعوض، أمَّا كنت، (ما) هذه زيدت من أجل كان المحذوفة، يعني كأنه جوز رجوع كان بعد حذفها، أما أنت منطلقاً انطلقت. هذا الأصل، فرد كان رجعت صار أما كنت منطلقاً انطلقت، لكن هذا يعتبر شاذ.

ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف.

وهذه القاعدة في مثل هذه المسائل كلها كل ما خرج عن القياس فالأصل أنه يكتفى بما سمع ولا يقاس عليه غيره، إذا سمع استثناء كان بأنها تزاد بهذا اللفظ لا يقاس عليه أبداً لا المصدر، ولا اسم الفاعل، ولا الفعل المضارع.. إلى آخره، لماذا؟ لأن الأصل عدم الزيادة، فإذا كان

كذلك حينئذٍ نقف على السماع.

ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو: أما أنا منطلقاً انطلقت، والأصل: أن كنت منطلقاً، ولا مع الظاهر: أما زيد ذاهباً، زيد اسم كان المحذوفة وهو اسم ظاهر، الأصل عدم الزيادة، ومثّل به سيبويه في كتابه، والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب، قياس ما لم يسمع على ما سمع.

والأصل أن كان زيد ذاهباً انطلقت وقد مثل سيبويه رحمه الله في كتابه: أما زيد ذاهباً.

إذاً الحاصل أن المسموع هو ما كان بضمير المخاطب، وما عداه يكون من باب القياس، فهل يوافق أم يخالف؟ الثاني أقرب.

إذاً: هذه مواضع حذف كان كما ذكرناها.

قال ابن هشام رحمه الله تعالى في التوضيح: تحذف كان ويقع ذلك على أربعة أوجه:

الأول -وهو الأكثر-: أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وكثر ذلك بعد إن ولو الشرطيتين، ومثّل لهما بقولهم: **" النَّاسُ مجَزِيُّونَ بِأعْمَالِهِمْ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإنْ شَرَّاً فَشَرٌّ"**، أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، ويجوز إن خير فخير بتقدير إن كان في عملهم خير فيجزون خيراً، ويجوز نصبهما ورفعهما، والأول أرجحها والثاني أضعفها، والأخيران متوسطان، ومثال لو: **{الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ}**، وقل الحذف المذكور بدون إن ولو.

الموضع الثاني: أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف كما سبق إن خير، إن كان في عمله خير، هذا ضعيف.

ثالثاً: أن تحذف وحدها، وكثر ذلك بعد أن المصدرية، بمثل أما أنت منطلقاً انطلقت، ثم شرحه.

الرابع: أن تحذف مع معموليها، -كلها يعني-، لكن هذا ضعيف جداً، وذلك بعد إن الشرطية يعني، في قولهم: افعل هذا إما لا، إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض ولا نافية للخبر. هذا أقل

من ذكره ذكره في التوضيح.

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

أيضاً هذا من خصائص كان ولا يلحق بها غيره، وهو أنه تحذف نون كان بشروط ذكرها المصنف هنا.

وَمِنْ مُضَارِعٍ: جار ومجرور متعلق بقوله: **تُحْذَفُ نُونٌ**.. **تُحْذَفُ نُونٌ** من مضارع، إذاً خصوص النون، وخص بها المضارع، إذاً لا الأمر ولا اسم الفاعل ولا الماضي ولا غيره، **وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ**: صفة لمضارع جار ومجرور متعلق بمحذوف، سواء كانت كان تامة أو ناقصة، أطلق الناظم هنا، **لِكَانَ** إذاً النون تحذف من كان سواء كانت كان تامة أو ناقصة، بشرط أن تكون بصيغة المضارع.

لِكَانَ مُنْجَزِمْ: هذه صفة ثانية لمضارع، صفة بعد صفة، **مُنْجَزِمْ** يعني بالسكون لا بحذف النون، لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك، **تُحْذَفُ نُونٌ** هي لام الفعل تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وشبهها بحروف العلة؛ لأنها متطرفة، وإذا كان كذلك حينئذٍنقول: يجوز حذف هذه النون بهذه الشروط المذكورة في البيت، وهو حذف جائز يعني ليس بواجب، وهو حذف جائز **مَا الْتُزِمْ**، يعني لم يوجبه العرب أو يحكم بوجوبه النحاة، بل من أراد أن يحذف تخفيفاً حذف، ومن أراد الأصل نطق بالأصل.

إذاً شروط الحذف: أن يكون من مضارع بخلاف الأمر والماضي.

ثانياً: مجزوماً بالسكون، بخلاف المرفوع والمجزوم بالحذف.

ثالثاً: ألا توصل بضمير، فإن وصلت بضمير حينئذٍلا يجوز حذفها نحو: **(إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّط عَلَيْهِ)**، لا يجوز حذف النون هنا، ولا بساكن نحو: ((لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ)) [البينة:1] حينئذٍنقول: تحركت النون هنا للتخلص من التقاء الساكنين، ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله: ((وَلَمْ

أَكُ بَغِيًّا)) [مريم:20] أَكُ أصلها: أكون، سكنت النون للجازمة ولم، فالتقى ساكنان الواو ساكنة والنون ساكنة، حينئذٍحذفنا الواو للتخلص من التقاء الساكنين فصار أَكُن، الأصل عدم الحذف؛ لأنه حذف منه حرف الواو، وإن كان للتخلص من التقاء الساكنين والمحذوف لعلة كالثابت، إلا أن الأصل أنه لا يحذف منه، لكن لكثرة استعمال هذا اللفظ (أك، و نك) خفف أيضاً بحذف النون، إذاً لم أك نقول: هذا فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفاً ((لَمْ أَكُ)) فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وجزمه سكون ظاهر على النون المحذوفة تخفيفاً.

((لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ)) [المدثر:43] أصلها نكن، حذفت النون تخفيفة، ((وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ)) [النحل:127]، ((فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ)) [غافر:85] –انظر- تصرَّفَ في الفعل المضارع من كان يك، أك، تكن، نكن.. كلها حذفت منها النون تخفيفاً، وسواء في ذلك الناقصة كالأمثلة السابقة والتامة، لكن الحذف فيها أقل، ((وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ)) [النساء:40] بالرفع –قراءة- ((وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ)) يعني توجد حَسَنَةٌ، حينئذٍ حذفت منها النون تخفيفاً.

إذاً: **وَمِنْ مُضَارِعٍ**: لا من ماضي ولا أمر.

لِكَانَ: لا لغيرها.

مُنْجَزِمْ: بالسكون لا مرفوع ولا منصوب.

تُحْذَفُ نُونٌ: وهي لام الفعل تخفيفاً. **وَهُوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ**.

يقول ابن عقيل: إذا جزم الفعل المضارع من كان قيل: لم يكن والأصل: يكون فحذف الجازم الضمة التي على النون فالتقى ساكنان الواو والنون، فحذف الواو لالتقاء الساكنين، يعني: للتخلص من التقاء الساكنين، فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، هذا هو القياس؛ لأنه إذا حذف منه حرف صار إجحافاً به، وإذا زيد عليه حذف آخر صار إجحافاً بعد إجحاف، ولو جوز القياس أن يحذف منها حرف واحد حينئذٍ

الأصل عدم حذف حرف آخر.

هذا من حيث النظر والتأصيل، وأما من حيث الوجوب فشيء آخر.

لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فقالوا: لم يك وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيبويه ومن تابعه: أن هذه النون لا تحذف عنه ملاقاة ساكن، بل تحرك: ((لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ)) [البينة:1] لا تحذف إذا حصل التقاء بين ساكنين، بل يجب تحريك النون للتخلص من التقاء الساكنين.

أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاة ساكن، فلا تقل: لم يك الرجل، هذا غلط بل: لم يكن الرجل.

وأجاز ذلك يونس، وقد قُرِءَ شاذاً (لم يكُ الذين كفروا).

وأما إذا لاقت متحركاً فلا يخلو إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً أولا، يعني إذا كان بعدها -بعد النون- متحرك، قلنا الساكن لا تحذف، إذاً يكون بعدها متحرك، هذا المتحرك إما أن يكون ضميراً أو لا، إن كان ضميراً فلا يجوز إن يكن هو، لا يجوز الحذف؛ لأنه يصير متصلاً بكان، وإن لم يكن ضميراً حينئذٍ جاءت المسألة.

فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً، قالوا: لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، إذا حذفت رده الضمير.. تحذف يرده الضمير يبقى الدور فيها.

كقوله صلى الله عليه وسلم: {**إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلّط عَليْه وَإنْ لاَ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**} فلا يجوز حذف النون فلا تقل: **إنْ يَكُهُ وَإنْ لاَ يَكُ**، وإن كان غير ضمير متصل جاز الحذف والإثبات نحو: لم يكن زيد لم يك زيد، لم أك بغياً، لم أكن بغياً.

وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة، وقد قرء ((وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا)) [النساء:40] برفع حَسَنَةٌ وحذف النون وهذه هي التامة.

مسائل: الأولى في تعدد الخبر، في كان الخلاف في تعدد الخبر المبتدأ.

هل يجوز أن يتعدد خبر كان؟

قلنا هذا الباب مفرع على الباب السابق، هذا هو الأصل، فما جاز هناك جاز هنا إلا لمانع، وما امتنع هناك امتنع هنا إلا لمانع؛ لأن كان هذه داخلة على جنس المبتدأ والخبر، حينئذٍ كلما ثبت للمبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ فهو مستصحب، الأصل بقاء ما كان على ما كان، حتى يدل دليل على انتفاء ما قد ثبت قبل دخول كان، هذا هو الأصل.

فحينئذٍ تعدُّدُ الخبر هل يجوز أم لا؟

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

الأصل –القياس- جواز تعدد خبر كان، لكن خالف بعض النحاة هنا ممن جوز هناك منع هنا، في تعدد الخبر في كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ، والمنع هنا أولى؛ لقيام المانع المقتضي على المانع من جواز تعدد الخبر، والمنع هنا أولى ووجهه أن هذه الأفعال قلنا الأصل فيها عدم العمل، هذا القياس، لكنها شُبّهت بما تعدى إلى اسمين ضرب، الأول فاعل والثاني مفعول به، إذاً أُعملت هذه الأفعال على خلاف الأصل، الأصل أنها أفعال غير صحيحة، غير تامة، وحينئذٍ الأصل فيها عدم العمل، لماذا أُعمِلت؟ حملاً لها على ضرب مُشَبَّهٌ به، هذا القياس، وهذا المُشَبَّهٌ به وجدناه يعمل في اسمين فقط ولا يتعدى إلى الثالث، حينئذٍ صار الأصل هنا ألا تعمل كان إلا في اسمين؛ لأنها ما أعملت إلا حملاً على ضرب ونحوه.

والمنع هنا أولى ووجهه أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدى إلى واحد، قالوا: فلا يزاد عليه، ضرب زيد عمرواً ينصب واحداً، إذاً كان ليس لها إلا منصوب واحد فقط، لماذا؟ لأنها إنما أعملت حملاً على ضرب، فلذلك لا تتعدى، إذاً وجد المانع من تعدد الخبر هنا، ومن جوزه قال: هو في الأصل خبر مبتدأ، فإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى

أولى، لكن هناك العامل في الخبر ليس هو الابتداء، بل هو المبتدأ، فليس هو ضعيف، بل كان والمبتدأ قد يكونان في مرتبة واحدة؛ لأن كان ليست فعلاً متمحضاً حتى نقول: هو مثل ضرب، وإنما هو ضعيف، فإذا كان ضعيفاً حينئذٍ الأصل في المبتدأ ألا يعمل أيضاً، ولكنه أعمل هناك للاقتضاء؛ لأنه لا يتم معناه إلا بالمبتدأ كالمضاف مع المضاف إليه.

إذاً: قولان في جواز تعدد خبر كان، القياس يقتضي ألا يتعدد، هذا هو القياس، واستصحاب الأصل يقتضي أي يتعدد.

الثانية قال أبو حيان: نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً، -هذا الأصل فيه، ولذلك اختصت كان لأنها أم الباب بما ذكر، أما ما عدا كان فلا يجوز، لا حذف اسم أصبح ولا خبرها إلى آخره، ولذلك خص الحكم بكان لأنها أم الباب فهو استثناء من الأصل- (لا اختصاراً ولا اقتصاراً) ما الفرق بينهما؟

الاختصار: هو حذف لدليل، والاقتصار: هو حذف لا لدليل.

إن حذف لقرينة –لدليل- سمي اختصاراً، وإن حذف لا لدليل هكذا لا لقرينة لا للعلم به.. صار اقتصاراً، ففرق بين الاختصار والاقتصار.

نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً، أما الاسم فلأنه مشبه بالفاعل، والفاعل لا يجوز حذفه، وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف؛ لأنه إن روعي أصله وهو خبر المبتدأ فإنه يجوز حذفه للعلم به، أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك، يعني إما أن يكون في الأصل أن يراعى الأصل وهو أنه خبر، والخبر يجوز حذفه للعلم به، أو ما آل إليه بعد دخول كان وهو كونه مشبهاً بالمفعول به – **وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ**.

حينئذٍ على الطريقتين قبل دخول كان وبعد كان الأصل فيه القياس يقتضي أنه يحذف.

لكنه صار عندهم عوضاً من المصدر؛ لأنه في معناها إذ القيام: كون من أكوان زيد، والأعراض

لا يجوز حذفها، قالوا: قد تحذف في الضرورة، يعني اسم كان لغير ما ذكر من الشروط السابقة وأخواتها قد تحذف في الضرورة.

ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً، يعني لا في الضرورة، إذا دل عليه دليل وعلم المحذوف سواء كان اسم كان أو خبرها جاز، وهذا هو الأصل والمطرد الذي ذكرناه.

وفصّل ابن مالك فمنعه في الجميع إلا ليس، منعه في الجميع لا يحذف منه لا اسم ولا خبر، إلا ليس لوجود السماع المقتضي ذلك.

فأجاز حذف خبرها اختياراً ولو بلا قرينة، لماذا؟ إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـ:لا، كقولهم: ليس أحد أي: هنا، لكن هذا مسموع حكاه سيبويه، ليس أحد هنا، هنا هذا حذف كما ذكرناه سابقاً.

هذا مسموع يحفظ ولا يقاس عليه، وحينئذٍ نقول: الأصل عدم جواز حذف اسم كان وخبر كان، هذا هو الأصل، لما ذكرناه من الأمور.

ثم قال رحمه الله تعالى:

{فَصْلٌ فِي مَا، وَلا، وَلاتَ، وإنِ، الْمُشَبَّهَات بِلَيْس}.

هذا الفصل تابع للمسائل التي ذكرناها، وباب كان وأخواتها

وهو أن ثم حروفاً أشبهت ليس، وليس هي من أخوات كان، وحينئذٍ تختص بالدخول على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب الخبر على أنه خبر لها.

فَصْلٌ: أي هذا فصل، وهذا أول موضع يترجم له المصنف، السابق كله لم يقل: باب ولا فصل، وإنما ذكر الفصل هنا لأن هذه المسائل الأصل أنها داخلة تحت الباب السابق: كان وأخواتها، لكن فصلها لماذا؟ لأن كان وأخواتها قلنا هذه كلها أفعال، وما سيذكره في الفصل هذا كلها حروف، وحينئذٍ فرق بينهما ويقتضي التصنيف وحسن التأليف أن يفصل هذا عن

ذاك.

فَصْلٌ: أي هذا فصل، **فَصْلٌ** هذا فعل مصدر، إما أن يكون بمعنى اسم الفاعل، أي هذا كلام فاصل ما بعده عما قبله، أو أن يكون هذا كلام مفصول، إما يكون بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول، وهو في اللغة: الحاجز بين الشيئين، وفي الاصطلاح: ألفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة.

فَصْلٌ هذا فصل خبر مبتدئٍ محذوف، يجوز فيه ما يجوز في (**بَاب**): الرفع والنصب على لغة ربيعة والجر، انظر في فصلٍ فصلاً فصلْ -وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة-. فصلٌ هذا فصلٌ، فصلٌ هذا محله يجوز الوجهان، وحينئذٍ الأولى أن يجعل من هذه الأعاريب أن يكون خبراً لمبتدىءٍ محذوف هذا أرجحها.

فَصْلٌ فِي (مَا) جار ومجرور متعلق بقوله: **فَصْلٌ**؛ لأنه مصدر، والمصدر من متعلقات الظروف والمجرورات، **فَصْلٌ فِي (مَا)**: هذه اسم هنا في هذا التركيب بدليل دخول حرف الجر عليها، وحينئذٍ صارت اسماً، وما عطف عليه مثله، **و(إنِ)**.

قال: **الْمُشَبَّهَات بِ(لَيْس)** يعني أُعملت **(مَا)** وما عطف عليها لكونها أشبهت ليس، إذاً ليس هي أصل وهذه الحروف الأربعة فروع مقيسة على ليس بجامع النفي المحض الحال، حينئذٍ انتقل الحكم من المشبه به وهو ليس من رفع الاسم ونصب الخبر إلى هذه الحروف، وإن المشبهات بـ(ليس) لم يقل المعملات عمل ليس، مع كونه قال: **إعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ (مَا)**، هذا فيه إشارة إلى علة عمل **(مَا)**، لماذا أعملت؟ لكونها مشبهة بـ(ليس) فذكر المشبهات وعدل عنه بالتوضيح قال: المعملات عمل ليس، والظاهر أن صنيع المصنف أولى؛ لأنه أراد أن ينص في الأبيات على أن **(مَا)** أعملت إعمال ليس، إذاً رفعت ونصبت، لماذا؟ ما العلة؟ لكونها أشبهت ليس، فنص على العلة في الترجمة، فحينئذٍ العدول عنه عدول عن تعليل المصنف في الحكم الذي ذكره في البيت.

و (إنِ) **الْمُشَبَّهَات بِ(لَيْس)** أي: المعملات عمل ليس تشبيهاً بها، فحينئذٍ جَمَعَ بين الحكم وبين العلة في قوله: المشبَّهات، فلما أشبه الشيء الشيء أخذ حكمه، وهذه قاعدة مطردة عند العرب.

وإنما شُبهت هذه بـ(ليس) لمشابتها إياها في المعنى، ولأنها حروف أفردها عن الأفعال، ولكونها أشبهت ليس في المعنى حينئذٍ ألحقت بها في العمل.

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ   مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا   بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ ٱلْعُلَمَا

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ (مَا): أُعْمِلَتْ (مَا) إِعْمَالَ لَيْسَ، إِعْمَالَ: هذا مفعول مطلق مقيد بالإضافة.

إِعْمَالَ مضاف و **لَيْسَ** مضاف إليه، قصد لفظها في محل جر.

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا –النافية- وبدأ بها لأنها هي أم الباب، الأصل في هذه الحروف الأربعة ألا تعمل، وخاصة (مَا)؛ لأن الحرف كما سبق هناك: **سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ(هَلْ) وَ (فِي) وَ (لَمْ)**.

قلنا عدَّد الأمثلة للإشارة إلى أن الحرف منه ما هو مشترك ومنه ما هو خاص، والخاص إما أن يكون خاصاً بالاسم، وإما أن يكون خاصاً بالفعل -قاعدة عنده-: أن ما كان مشتركاً فالأصل فيه الإهمال ألا يعمل؛ لأنه غير مختص يدخل على الاسم ما زيد قائم، ويدخل على الفعل ما يقوم زيد، إذاً ماذا يعمل؟ الأصل فيه الإهمال ألا يعمل، وحينئذٍ لو وجد من هذا النوع المشترك ما قد عمل يأتي السؤال: لماذا أعملت **(مَا)**؟ وما جاء منه مهملاً: هل زيد قام، هل قام زيد.. حينئذٍ لا يتوجه السؤال، لماذا؟ لأن الأصل في المشترك ألا يعمل، فإن أُعمل مثل **(مَا)**حينئذٍ يرد السؤال: لماذا أعمل، والمختص الأصل فيه العمل، فإذا أعمل حينئذٍ لا يقال

لماذا أعمل، بل جرى على الأصل، فإن أهمل مثل السين وسوف وقد وأل المعرفة، حينئذٍ يرد السؤال: لماذا أهملت هذه والأصل فيها أنها تعمل، وهذا يعلل في كل محل بحسب ما يناسبها، ولكن الذي وقع فيه النزاع المختص بالاسم، هل الأصل فيه أنه يعمل ما اختص بالاسم من أنواع الإعراب، أم أنه يعمل فحسب أي عمل؟ يعني مثلاً الآن حرف الجر في: مررت بزيد، نقول: حرف الجر الباء هذا مختص بالاسم، هنا عمل الجر في الاسم، والجر هذا خاص بالاسم، هل الحرف المختص يختص بأثر يختص به مدخوله، فحرف الجر حينئذٍ يؤثر الجر ولم حرف جزم يؤثر الجزم في الفعل المضارع لأنه مختص به، أم أنه يعمل مطلق العمل، وحينئذٍ إن زيداً نقول: إن هذا حرف يختص بالاسم، عمل لكنه ما عمل شيئاً يختص بالاسم، وإنما عمل شيئاً مشتركاً وهو النصب، هل هذا خروجٌ عن الأصل، أم المراد أن ما اختص يعمل مطلق العمل أو العمل الخاص؟

قولان للنحاة: المشهور أنه مطلق العمل، فحينئذٍ إنَّ زيداً لا نقول خرجت عن الأصل، هي عملت النصب، ثم يكفي هذا في كونها مختصة، أم نحتاج إلى سؤال نقول: هي عملت لأن الأصل فيها أنها تعمل؛ لأنها مختصة، يبقى السؤال: لماذا لم تعمل الجر وإنما عملت النصب؟ هذا بعضهم يعلل بهذا التعليل يقول: لأنها أشبهت الفعل إنَّ وأنَّ للتوكيد، ولكنَّ للتشبيه.. ونحو ذلك، فهي أشبهت الفعل في المعنى كما سيأتي، فحينئذٍ عملت النصب.

فنحتاج إلى تعليل لكونها خرجت من الجر إلى النصب، ولا نحتاج إلى تعليل في كونها قد عملت؛ لأن عمل المختص على الأصل، وتعليله يكون بخروجه عن الجر إلى النصب.

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا: **أُعْمِلَتْ**، **مَا** نائب فاعل، و **أُعْمِلَتْ** فعل ماضي مغير الصيغة.

إِعْمَالَ لَيْسَ: قلنا هذا مفعول مطلق مقدم.

أُعْمِلَتْ (مَا) إِعْمَالَ لَيْسَ، لماذا؟ لكونها أشبهتها في المعنى، ولذلك قيل: أشبهت **(مَا)** ليس من ثلاثة أوجه:

أولاً: أنها تدل على النفي في الحال، كما أن ليس تدل على النفي في الحال.

كيف تدل على النفي في الحال، ما وجهه؟

ليس زيد قائماً، متى نفي القيام عن زيد؟ الآن وقت الكلام، ثم إذا قيد بقيد فيحمل بحسبه، ليس زيد قائماً غداً، ليس زيد صائماً اليوم، ليس زيد صائماً غداً.. فحينئذٍ إذا قيد يحمل النفي على ما قيد به، وإذا لم يرد قيد لا بماضي ولا باستقبال، حينئذٍ يحمل على الحال، مثلها: **(مَا)**، ما زيد قائماً، يحمل على نفي الحال، ما زيد قائماً غداً، اليوم، أمس.. إلى آخره.

إذاً: أنها تدل على النفي في الحال كما أن ليس تدل على النفي في الحال.

الثاني: دخولها على المبتدئ والخبر، ليس تختص بالمبتدأ والخبر، وما كذلك النافية تختص بالمبتدئ والخبر، سواء أعملت كما هي لغة أهل الحجاز أو أنها تميمة بإلغائها.

ثالثاً: اقتران خبر **(مَا)** بالباء الزائدة، **وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ**، سيأتينا.

وكذلك **لَيْسَ** يأتي في خبرها حرف الجر الزائد وهو الباء ((أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ)) [التين:8]، ((وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)) [البقرة:74] دخلت الباء في خبر ما، ودخلت في خبر ليس، فدل على أن **مَا** مثل **لَيْسَ** في المعنى؛ لوجود هذه الأحكام، أنها في المعنى للنفي -نفي الحال- وكذلك أنها خاصة بالدخول على المبتدأ والخبر.

ثالثاً: دخول الباء الزائدة للتأكيد في خبر **مَا** و **لَيْسَ**، فلما أشبهت (ما) (ليس) هذا الشبه القوي عملت عملها فرفعت الاسم ونصبت الخبر في لغة أهل الحجاز.

وَمَا التِي تَنفي كليسَ النَّاصِبَهْ   في قَولِ سُكّانِ الحِجَازِ قَاطِبَهْ

حينئذٍ تعمل ما النافية عمل ليس برفع المبتدئ على أنه اسم لها، والخبر تنصبه على أنه خبر لها.

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا -أعملت ما النافية للاستقراء والعلة هي المشابهة- **دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ**: ذكر ثلاثة شروط صريحة، والبيت الذي يليه ذكر شرطاً رابعاً ضمناً، حينئذٍ لا تعمل مطلقاً، لماذا لا تعمل مطلقاً؟ الأصل يقال: بالاستقراء، أنه لما كان الأصل فيها عدم العمل فإذا وجدت قد عملت، حينئذٍ نكتفي بما سمع، فنستنبط ما الذي دخلت عليه؟ وكيف دخلت عليه؟ فنقول: هذه هي الشروط، هذا هو الأصل فيه؛ لأن الأصل أنها لا تعمل.

حينئذٍ ما لم يكن أصلاً في العمل إذا عمل لا بد من شروط، في أبواب النحو كلها، اسم الفاعل لا يعمل مطلقاً إلا بشرط، اسم المفعول لا يعمل إلا بشرط، المصدر لا يعمل إلا بشرط مطلقاً، لماذا؟ لأن الأصل في هذه الألفاظ عدم العمل، فإذا أعمل حينئذٍ لا بد من تقريبه إلى الأصل وهو الفعل.

هنا الأصل في **مَا** أنها لا تعمل، حينئذٍ إذا أعملت لا بد من شروط تقربها وتؤكد أنها قريبة المعنى من ليس، وأول شرط قال: **دُونَ إِنْ**، يعني ألا يقترن بها إن، فإن زيدت عليها إن، حينئذٍ بطل عملها، والمراد بـ(إن) هنا إن الزائدة لا النافية المؤكدة.

إن حلولها بعد ما على ثلاثة أنحاء: إما أن تأتي زائدة، وإما أن تأتي نافية، وإما أن تأتي مؤكدة للنفي.. ثلاثة أنحاء.

إما أن تكون زائدة محضة، إذا قيل الحرف زائد معناه لم يستعمل في المعنى الذي وضع له في لسان العرب، إذا جيء بها نافية، حينئذٍ إما أن يكون نفياً مستقلاً، وإما أن يكون من باب التأكيد.. هذه ثلاثة أنحاء.

ما الذي يُمنَعُ هنا؟ **دُونَ إِنْ** الزائدة، والنفي المنفي هنا هو أن تكون **إِنْ** مقصوداً بها النفي المستقل، يعني **إِنْ** لو قصد بها أنها بمعنى **مَا** النافية، حينئذٍ الأولى بطلت -بطل عملها-؛ لأن نفي النفي إثبات، **ومَا** إنما ألحقت بـ(ليس) لشبه النفي، إذاً إذا نفيت **مَا** بطل، وإذا استعملت إن تأكيداً بمعنى **مَا** ، حينئذٍ بقي على أصله.

إذاً: **إِعْمَالَ مَا**: أعملت ما إعمال ليس دون إن الزائدة لا النافية المؤكدة، أما النافية المؤكدة فلا إشكال في كونها تالية لـ: **مَا**، ويبقى عمله على الأصل.

إذاً: الشرط الأول: ألا يزاد بعدها إن، فإن زيد بطل عملها؛ لأن (ما) عامل ضعيف، والضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا وقع معموله في موقعه الأصلي؛ إذ أصلها حرف مشترك فالأصل إهمالها، وأعملت حملاً على فعل جامد لا يتصرف، حينئذٍ يبقى على ما سمع فحسب، نحو: ما إن زيد قائم، الأصل: ما زيد قائماً، زيد هذا اسم ما، وقائماً هذا خبرها، لما زيدت إن بعد ما وهي الزائدة حينئذٍ بطل عملها فقيل: ما إن زيد قائم، ما حرف نفي ملغى، وإن زائدة، وزيد مبتدأ وقائم خبره، هذا مرفوع وهذا مرفوع على الأصل كأنها لم تدخل على الجملة.

ما إن زيد قائم، برفع قائم ولا يجوز نصبه وأجازه بعض النحاة.

استدلوا بقول القائل: **بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَباً** بالنصب، والبصريون يمنعون هذا، والصحيح أنه مروي بالرفع **بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ**: ما نافية، إن زائدة، أنتم مبتدأ، ذهب خبر؛ لأنه بطل عملها، وإذا بطل عملها رجعنا إلى الأصل، فما نافية وإن زائدة فبطل عملها، وروي بنصب ذهباً فهي نافية إن مؤكدة لنفي ما، وإن المؤكدة لنفي ما لا تعارض ما، على رواية النصب **بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَباً**، لا نقول: إن هنا زائدة؛ لأنها لو كانت زائدة لبطل عملها، فعلى الرواية الثانية **مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَباً** نحمل إن هنا على أنها نافية على أصلها، لكنها مؤكدة لمعنى ما، ولو حملناها على أنها مستقلة النفي بطل عملها؛ لأن نفي النفي إثبات. إذاً: فهي نافية إن مؤكدة لنفي ما، فالنفي التي عملت ما لدلالته عليه باق، بخلاف ما لو جعلت إن نافية لنفي ما فإن الكلام يكون موجباً ثابتاً؛ لأن نفي النفي إيجاب، فيزول حينئذٍ سبب عمل ما؛ لأن شرط إعمالها بقاء النفي.

إذاً: **إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ**، نقول: ألا يقترن ما بـ:إن، يعني ألا يتلو ما حرف إن، ثم ننظر إن كانت زائدة بطل عملها، إن كانت مؤكدة للنفي بقي عملها، إن كانت نافية محضة

مثل: (ما) بطل عملها، إذاً يبطل عملها في موضعين: إذا كانت زائدة وإذا كانت نافية أصالة، وأما إذا كانت مؤكدة للنفي حينئذٍ بقي عملها، وعليه يحمل رواية النصب **بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ**.

هذا هو الشرط الأول.

الثاني قال: **مَعَ بَقَا النَّفْيِ**، يعني نفي الخبر أن يبقى على أصله، فلا ينتقض، ومتى ينتقض؟ إذا اقترن الخبر بإلا؛ لأن الأصل في إلا أنه يثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها، وإذا كان ما قبلها منفياً حينئذٍ نقيض حكم ما قبلها ثابت لما بعد إلا وهو الإيجاب، وشرط إعمال (ما) في اسمها وخبرها أن يكونا منفيين، فحينئذٍ صار الاسم منفياً والخبر مثبتاً، وهذا يبطل اختصاصها بالنفي.

ألا ينتقض النفي بـ:إلا -يعني: نفي خبرها- فلو كان النفي بغير إلا لم يبطل عمل (ما) نحو: ما زيد غير شجاع، ما زيد إلا قائم. نقول هذا باطل، يعني عملها مبطل، لماذا؟ لأن إلا يثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها، وشرط إعمال (ما) أن يكون اسمها وخبرها منفيين، فإذا أثبت أحدهما ونفي الآخر انتقى شرط العمل، فلا يجوز نصب قائم كقوله تعالى: ((مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا)) [يس:15] أَنْتُمْ مبتدأ، وبَشَرٌ خبر، و**مَا** هذه نقول: حجازية في الأصل لكنها ملغاة، ((وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ)) [الأحقاف:9] خلافاً لمن أجازه.

جمهور البصريين على أنه إذا انتقض نفي خبر (ما) بـ(إلا) وجب رفع الخبر مطلقاً، وذهب يونس بن حبيب إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذٍ مطلقاً، وذهب الفراء إلى جواز نصب الخبر حينئذٍ بشرط كونه وصفاً نحو: ما زيد إلا قائماً، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز نصبه حينئذٍ بشرط كون الخبر مشبهاً به نحو: ما زيد إلا أسد، والصواب هو الأول: أنه ينتقض مطلقاً؛ لأن شرط إعمال (ما) حملها على (ليس) النافية بجامع النفي، حينئذٍ يشترط أن يكون الاسم منفياً والخبر منفياً، فإذا لم ينف واحد منهما حينئذٍ حكمنا على (ما) بأنها ملغاة.

ثالثاً قال: **وَتَرْتيبٍ زُكِنْ**، هذا الشرط ثالث وهو أن يكون الاسم مقدماً على الخبر.

وَتَرْتيبٍ زُكِنْ: يعني علم، علم من أين؟ من الباب السابق أن المبتدأ حقه التقديم، والخبر حقه التأخير، إذاً يلتزم هذا الترتيب، فإن لم يلتزم بأن قدم الخبر على الاسم ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ألغي عمل (ما) هذا هو الأصل؛ لأنها ضعيفة، (ما) في نفسها ضعيفة، حينئذٍ الأصل في الضعيف ألا يتصرف فيه.

وَتَرْتيبٍ زُكِنْ: يعني علم، ألا يتقدم خبرها على اسم مطلقاً، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، لذلك الناظم أطلق قال: **وَتَرْتيبٍ زُكِنْ**، فعلمنا أنه يرى أن الظرف لو وقع خبراً لا يجوز أن يتقدم على اسم (ما)، وكذلك لو وقع ظرفاً، فالكلام عامٌ في النظم.

مذهب جمهور النحاة أنه لو تقدم الخبر على الاسم بطل العمل مطلقاً، سواء كان مفرداً نحو: ما قائم زيد، أم ظرفاً نحو: ما عندك زيد، أو جاراً ومجروراً نحو: ما في الدار زيد، وهذا هو الأصل وهو الصحيح؛ لأن (ما) الأصل فيها عدم العمل، فما سمع يبقى على الأصل ولا نتصرف فيه.

وذهب الفراء إلى أن تقديم الخبر لا يبطل العمل مطلقاً، هذا من باب الاجتهاد.

وذهب ابن عصفور إلى التفصيل: إلى أن الظرف والجار والمجرور لا يبطل العمل، استثنى الجار والمجرور؛ للقاعدة السابقة أنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسعون في غيره، وما عداه يبطل، ووجهه أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

إذاً ثلاثة أقوال: جمهور البصريين على المنع مطلقاً سواء كان مفرداً أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً، وهذا الذي ذهب إليه الناظم قال: **وَتَرْتيبٍ زُكِنْ**، بتقديم المبتدأ على الخبر والخبر يلتزم التأخير ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

والفراء على الجواز مطلقاً، وابن عصفور على التفصيل، وظاهر ابن عقيل أنه اختار قول ابن

عصفور.

فإن تقدم وجب رفعه نحو: ما قائم زيد، فلا تقول: ما قائماً زيد وفي ذلك خلاف كما ذكرناه.

وإن جاء في لسان العرب ما ظاهره تقدم الخبر على الاسم وجب تأويله.

فأَصْبَحوا قَد أَعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهم بَشَرُ

ما بشر مثلهم تقدم الخبر على الاسم، والخبر هنا منصوب، يجب التأويل، وحينئذٍ نقول: وإذ ما مثلهم بشر، سيبويه قال: شاذ، انتهينا.

إذا أردنا تأويله حينئذٍ نقول: إذ ما مثلهم، مثلهم هذا حال، والخبر محذوف أي: ما في الوجود بشر مثلهم، إذاً لا بد من التأويل أو نحكم عليه بأنه شاذ، مثل ما سبق: **وَمُضْمَرَ الشَّانِ اسْماً انْوِ إِنْ وَقَعْ**.

قال ابن عقيل: فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدمته فقلت: ما في الدار زيد وما عندك عمرو فاختلف الناس في (ما) حينئذٍ هل هي عاملة أم لا؟

هذا محل نزاع كما ذكرناه سابقاً، والناظم اختار أنها تكون غير عاملة، فيبطل عملها.

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِياًّ أَجَازَ العُلَمَا

وَسَبْقَ: هذا مصدر مضاف إلى فاعله، مفعول به لأجاز.

أَجَازَ العُلَمَا يعني: النحاة.

سَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ مع مجروره **أَوْ ظَرْفٍ** مدخولي **(ما)** مع بقاء العمل، لكن ليس الظرف والجار والمجرور مطلقاً، إنما المراد معمول الخبر، الكلام في معمول الخبر، البيت هذا مراده أنه يمنع أن يتقدم معمول الخبر على الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، مثل ما سبق **وَلاَ يَلِي**

الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ، والحكم سحبه إلى هذا الموضع، لكن يستثنى الجار والمجرور.

كَمَا بِي أنْتَ مَعْنِياًّ:

أصل التركيب **مَا أنْتَ مَعْنِياًّ بِي**.

(مَا) هذه حجازية نافية.

أنْتَ اسمها.

مَعْنِياًّ بالنصب على أنه خبر.

بِي جار ومجرور متعلق بالخبر معنياً، إذاً هو معمول الخبر وقد تلا ما، وسبق:

وَلاَ يَلِي ٱلْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ ... إِلاَّ إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

إذاً استثنى والقاعدة نفسها:

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيّاً أَجَازَ العُلَمَا

إذاً يجوز أن يتقدم معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على اسم (ما) الحجازية، وأما التميمية هذا لا إشكال فيه يأتي إن شاء الله.

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيّاً أَجَازَ العُلَمَا

وما عندك زيد قائماً، ما زيد قائماً عندك هذا هو الأصل فيه.

قال الشارح: أمَّا **(مَا)** فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً فتقول: ما زيد قائم، فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره، ولا عمل لما في شيء منهما، وذلك لأن (ما) حرف لا يختص بدخوله

على الاسم نحو: ما زيد قائم وعلى الفعل ما يقوم زيد، وما لا يختص فحقه ألا يعمل، ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل ليس لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر -هذا مذهب البصريين-، وأما الكوفيون فيجعلون الخبر أنه منصوب على نزع الخافض، وهذا بعيد جداً. هذا مشكل ضعيف هذا جداً.

قال الله تعالى: ((مَا هَذَا بَشَرًا)) [يوسف:31] **(مَا)** نافية، أعملت إعمال ليس، كأنه قال: ليس هذا بشراً، هَذَا _**ذَا**- اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسم (ما)، وها حرف تنبيه، وبَشَرًا بالنصب هكذا، فحينئذٍ نقول: الأرجح إعمال (ما) رداً على من منع، لماذا؟ للنص ((مَا هَذَا بَشَرًا)) [يوسف:31] لو كانت ملغاة لقيل: ممَا هَذَا بَشَرٌ كما هي لغة بني تميم، لكن لما أعملت وهو نص في القرآن، حينئذٍ نقول: الأصل والقياس هنا صحيح، وهو قياس (ما) على (ليس) في كونها تعمل عمل (ليس) بجامع النفي -المشابهة السابقة-.

((مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)) [المجادلة:2] ما قال: مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ، ((مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)) فـ: أُمَّهَاتِهِمْ بالكسر على أنه خبر لـ(ما) فدل على أنه يُعمل، فإذا جاء -الظاهر أنه لم يرد في القرآن بالنصب خبر لـ (ما) إلا في هذين الموضعين وما عداه إما أن يكون فعلاً وإما أن يكون دخل عليه حرف الجر الباء- فحينئذٍ صار المحتمل ((وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ)) [البقرة:74]، هل نقول: هذه تميمية أو حجازية؟

حجازية؛ لأنه محتمل وجاء عندنا نص صريح وهو ((مَا هَذَا بَشَرًا)) [يوسف:31] فحينئذٍ نحمل المحتمل على الصريح، فكلما ورد في القرآن (ما) ودخلت الباء في الخبر، حينئذٍ نجعلها حجازية، هذا الأولى، فتقول في الإعراب -تستفيد في الإعراب-: ((مَا هَذَا بَشَرًا)) [يوسف:31] هذا النصب ظاهر ((وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ)) [البقرة:74] **(مَا)** حرف نفي، لفظ الجلالة اسم (ما)، بِغَافِلٍ الباء حرف جر زائد، وغَافِل خبر (ما) منصوب، ونصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وحينئذٍ تعربه بهذا الإعراب، ولو جعلتها

تميمية لا بأس.

قال الله تعالى: ((مَا هَذَا بَشَرًا)) [يوسف:31]، ((مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)) [المجادلة:2].

أَبناؤُهَا مُتكَنفون أَباهُمُ حنقُو الصُّدور ومَا هُم أولادُها

إذاً الأصل إعمالها وهو صحيح خلافاً لمن منع.

إِعْمَالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ: هذا هو الشرط الأول وقيدنا إن المراد بها الزائدة، احترازاً من المؤكدة، وكذلك إن النافية، فحينئذٍ إذا أعملت إن وهي نافية أريد وقصد معناها بطل عمل (ما)، فحينئذٍ نخص **إنْ** هنا بالزائدة وبالنافية التي أريد معناها، خرج معنا أو عنا (إن) المؤكدة لنفي (ما).

مَعَ بَقَا النَّفْي: هذا الشرط الثاني، نفي الخبر فلا يضر انتقاض نفي معمول خبرها، لو قال قائل: ما زيد ضارباً إلا عمراً، ما الذي انتقض هنا؟ انتقض معمول الخبر لا الخبر، وهذا لا يضر، يعني لا يقال: بأن إلا هنا دخلت على معمول الخبر وحينئذٍ انتقض! نقول: لا، الشرط هنا انتقاض الخبر نفسه، لو قال: ما زيد إلا ضارباً عمراً، قلنا انتقض، يجب إلا ضارب، لا إذا رجح الاستثناء أو نحو ذلك، وأما كونه منصوباً على أنه خبر (ما) فممنوع.

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ العُلَمَا

المراد أنه يجوز تقديم معمول خبر (ما) على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل عملها ما طعامك زيد آكل، كما مر معنا.

ابن عقيل زاد شرطين على ما ذكره الناظم، وهما يردان إلى الشرط الأول والثاني، يعني ليست بشروط مستقلة.

قال: الشرط الخامس: ألا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها، إذاً هذا انتقض النفي، ألا يبدل من خبرها موجب، حينئذٍ انتقض النفي، لماذا؟ لأن (ما) لا تعمل إلا في اسم منفي وخبر منفي، وهذا داخل في ما سبق.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّ

إذا نصبت (ما) الحجازية، حينئذٍ إذا عطف على منصوبها وهو الخبر ببل ولكن، قال: يجب الرفع، مثل أن تقول: ما زيد قائماً بل قاعد، هل يصح أن نقول: بل قاعداً عطفاً على قائماً؟ لا يصح؛ لأنها للإيجاب، فحينئذٍ ما بعد بل منفي أو مثبت؟ مثبت، فإذا جعلته متصلاً بما قبله نقضت النفي، وحينئذٍ يتعين أن يرفع ما بعد بل، ويجعل خبراً لمبتدئٍ محذوف، ما زيد قائماً، بل عمرو، عمرو هذا خبر مبتدئٍ محذوف، كذلك بـ:لكن، ما عمرو شجاعاً لكن كريم.. لكن هو كريم، حينئذٍ تجعله خبر مبتدئٍ محذوف.

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلكِنْ أَوْ بِبَلْ * مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ** بِـ(**مَا**) الحجازية، **الْزَمْ** رفع معطوف، (**الْزَمْ**) هذا الأصل- **رَفْعَ مَعْطُوفٍ** - هذا مفعول به مقدم لـ: **الْزَمْ** ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف والتقدير: الزم رفعك معطوفاً.. الزم رفعك- أنت الذي ترفع معطوفاً- بـ:بل إلى آخره.

وقوله: **وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ**: سماه معطوفاً مجاز؛ إذ ليس معطوفاً هو، وإنما هو خبر مبتدأ محذوف، وبل ولكن حرفا ابتداء، فحينئذٍ إذا قلت: **وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلكِنْ**، هذه للاستدراك وهي تفيد إثبات الحكم، أو نفي الحكم السابق إثباته لما بعدها، وكذلك بل المراد ببل هنا ليس الانتقالية وإنما الإضرابية.

مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ: يعني من بعد خبر منصوب، بما الحجازية **الْزَمْ حَيْثُ حَلْ** ونزل، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدئٍ مقدر، ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر (ما) لأنه موجب، وهي لا تعمل في الموجب.

هذا متمم للشرط السابق؛ لأنه وإن كان منفصلاً موهماً أن بل ولكن يعطف بما بعدهما على ما قبلهما، فالحكم واحد نبه على هذا رحمه الله تعالى، فبين أن بل ولكن، الحكم يكون فيهما مختلف عن الواو والفاء، فإنه لو عطف بالواو والفاء حينئذٍ حكمه يختلف، وأما إذا عطف بلكن وبل اللذان يفيدان أن ما بعدهما مخالف لما قبلهما في الحكم، وما قبلهما منفي وما بعدهما موجب، حينئذٍ انتقض النفي، فوجب أن يفصل الكلام وأن يقدر للملفوظ مبتدأً محذوفاً؛ لأنه موجب، وهي لا تعمل في الموجب نحو: ما زيد قائماً بل قاعد، وما عمرو شجاعاً لكن كريم، أي بل هو قاعد، قاعد خبر مبتدئٍ محذوف، إذاً ليس بمعطوف؛ لأن قاعد مفرد والأصل في المعطوفات أن يكون للمفرد، ولكن هو كريم، فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو: ما زيد قائماً ولا قاعد، ولا قاعداً.. يجوز فيه الوجهان: لأن الواو لا تفيد أن ما بعدها مخالف لما قبلها بل تفيد الاشتراك، ومثلها الفاء ما زيد قائماً ولا قاعد على أنه خبر مبتدئٍ محذوف، ولا قاعداً بالنصب على أنه معطوف على منصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب،، ومثله بالفاء ما زيد قائماً فعمرو، إن كان العطف بالواو والفاء حينئذٍ نقول ما بعده معطوف على ما قبله، هل نعيد لا مع الفاء؟ لا نعيدها.

إذاً ما زيد قائماً فعمرو، فعمرواً.. يجوز فيه الوجهان. إن نصبنا فهو معطوف على ما قبله، وإن رفعنا حينئذٍ فصلنا فقلنا: فعمرو قاعد أو فعمرو جالس، نقدر ما يناسب الحال؛ لأن الفاء مثل قولك: جاء زيد فعمرو، فما بعده يكون مناسباً لما قبله في الحكم، رأيت زيداً فعمرو، ولا نحتاج إلى إعادتها.

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلٰكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلّ

مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا -الحجازية- الْزَمْ حَيْثُ حَلْ لَكِنْ و بَلْ هنا لا يقال إنها عاطفة؛ لأنهما لا يعطفان إلا المفرد وهنا جملة في الحقيقة **بَلْ** و **لَكِنْ** حرفان للانتقال.

قال الشارح رحمه الله تعالى: إذا وقع بعد خبر ما عاطف فلا يخلو إما أن يكون مقتضياً للإيجاب أو لا، فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو: بل ولكن فتقول: ما زيد قائماً لكن عمرو أو بل قاعد، فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد، وبل هو قاعد ولا يجوز النصب البتة، لما ذكرناه سابقاً.

وإن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب كالواو ونحوها كالفاء جاز النصب والرفع والمختار النصب: ما زيد قائماً ولا قاعداً، ويجوز الرفع: ولا قاعد، وهو خبر لمبتدأ محذوف.

ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد بل ولكن أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ البَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّ

ليس قد يقع في خبرها أو يتصل بها الباء الزائدة التي تفيد التأكيد، ومثلها (ما) النافية.

وَبَعْدَ (ما) النافية **وَلَيْسَ جَرَّ البَا الْخَبَرْ**: **جَرَّ** الباءُ **الْخَبَرَ**، بعد (ما) النافية، مطلقاً سواء كانت تميمية أو حجازية، فليس الحكم خاصاً بالحجازية، وسواء كانت الحجازية عاملة أو ليست بعاملة؛ لأنها إذا أبطلت ما إن زيد قائم، هل يصح إدخال الباء الزائدة على قائم؟ نقول: نعم، ولو كانت مبطلة ولو كانت ملغاة.

وَلَيْسَ جَرَّ البَا الْخَبَرْ: الباء الزائدة خبر كثيراً، أطلق الناظم هنا (ما) فيشمل الحجازية والتميمية وهو كذلك، وقيده بعضهم بالحجازية وهو مردود فقد نقله سيبويه عن تميم وهو موجود في أشعارهم فلا التفات إلى من منع ذلك.

وأيضاً يشمل إطلاقه العاملة والتي بطل عملها بدخول إن، كما صرح بذلك هو في غير هذا الكتاب.

وَلَيْسَ جَرَّ البَا: إذاً الزائدة.

وَبَعْدَ لا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرّ: قد هنا للتقليل، إذاً قد تتصل الباء وتدخل الباء المؤكدة في خبر (لا) النافية عاملة عمل ليس، **وَنَفْيِ كَانَ** وبقية النواسخ، غير إن وأخواتها وكاد وأخواتها، إذاً كان ما كان زيد بقائم، كان المنفية أو كل ما دخل عليه النفي من النواسخ حينئذٍ يجوز أن يتصل بخبرها الباء التي تفيد التأكيد.

ويشمل إطلاقه أنه لا فرق في (لا) العاملة عمل ليس والعاملة عمل إن نحو: **لا خَيْرَ بخيرٍ بعده النار** ، أي لا خير خير، لقوله: **وَبَعْدَ لا** –النافية-، سواء التي تعمل عمل ليس أو التي تعمل عمل إن كما سيأتي.

وَنَفْيِ كَانَ: أي كان المنفية.

قَدْ يُجَرّ: قليلاً، قد للتقليل.

تزاد الباء كثيراً في الخبر بعد ليس وما نحو قوله تعالى: ((أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)) [الزمر:36] كَافٍ هذا قطعاً أنه خبر ليس وهو منصوب، ولكنه جر لموافقة العامل الظاهر، وإلا في التقدير فهو منصوب.

((أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ)) [الزمر:37] أليس الله عزيزاً، زيدت الباب هنا للتأكيد، لتأكيد النفي، ((وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ)) [الأنعام:132]، و((وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ))

[فصلت:46] ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية، بل تزاد بعدها وبعد التميمية، وقد نقل سيبويه والفراء زيادة الباء بعد ما عن بني تميم، فلا التفات إلى من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم.

وذهب الكوفيون إلى أن الزيادة لتأكيد النفي، وهذا هو المرجح، وذهب البصريون إلى أنها لرفع أن يتوهم السامع أن الكلام بني على الإثبات لكونه لم يسمع أوله، هذه فلسفه.

يعني يقولون: زيدت الباب لماذا؟ لأنه يحتمل أنه لم يسمع أوله، ((وَمَا اللَّهُ)) ما سمع هذا، وإنما سمع ((بِغَافِلٍ)) علم أن الباء إنما تزاد في جواب ما وليس، هذا ليس صحيح.

وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر لا وكل ناسخ منفي كقوله:

فَكُنْ لي شَفِيعاً يومَ لا ذُو شَفاعَةٍ بِمُغنٍ هذا الشاهد.

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلاَ

انتهينا من ما وما يتعلق بها، ثم شرع في لا ولات وإن، وإعمالها أضعف من (ما)، والأشهر هو (ما)، وأما إن ولا ولات، هذه حتى بعضهم منع إعمالها،

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ: **أُعْمِلَتْ لا**، **لا** هذا نائب فاعل **كَلَيْسَ**: حال كونها **كَلَيْسَ**.

فِي النَّكِرَاتِ: جار ومجرور متعلق بقوله: أعملت، أعملت في النكرات لا في المعارف، إذاً هي مختصة بماذا؟ بالنكرات، وهذا قليل إعمال لا إعمال ليس قليل جداً.

وهم مع ذلك مختلفون في جواز إعمالها قياساً على ما سمع، فذهب سيبويه إلى جواز الإعمال، لكنه قليل، وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها وهو أقيس -وهو القياس- لماذا؟ لأنه مهمل هذا الأصل فيه، فالأصل فيه عدم العمل، لكنه سمع بعض الأشعار إعمال لا، وحينئذٍ نقول: تعمل لا، لكن بشروط وهو قليل، وليس هو ك(ما) النافية؛ إذ (لا) حرف

مشترك بين الأسماء والأفعال فحقه الإهمال، هكذا علله الأخفش والمبرد بمنع إعمالها وهو القياس، لكن السماع هنا مقدم.

ويبقى السماع على ما سمع، حينئذٍ يكون قيلاً.

إذاً **فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ**، ظاهر كلامه مساواة (لا) لـ: ليس في العمل؛ لأنه قال: **أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا**.

ثم قال: **وَقَدْ تَلِي**: تليها، قد يفهم منه أن لا وليس في العمل في مرتبة واحدة، وليس الأمر كذلك؛ لأن ليس إعمالها متفق عليه، وأما لا مختلف فيه، حينئذٍ ليس المراد هنا المساواة من كل وجه، ظاهر كلامه مساواة (لا) لـ(ليس) في كثرة العمل، وليس كذلك، بل عملها -عمل (ليس)- قليل، حتى منعه الأخفش والمبرد.

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا: بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر.. بشرط بقاء النفي فلا ينتقض، فإن انتقض حينئذٍ رجعنا إلى الأصل وهو الإهمال، كذلك يشترط فيه الترتيب على ما مر بتقديم المبتدئ على الخبر، فإن تقدم الخبر على المبتدئ، حينئذٍ بطل عملها، وهي لا تقترن بـ:إن أصلاً، حينئذٍ لا نحتاج إلى اشتراط إن؛ لأنه قال:

دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ.

(لا) لا تقترن بـ(إن) البتة، حينئذٍ لا نحتاج إلى اشتراط هذا الشرط، وإنما نقول: **مَعَ بَقَا النَّفْيِ**، يبقى النفي، فإن انتقض النفي بـ:إلا أو غيره بطل عمل لا.

تَرْتِيبٍ زُكِنْ على ما هو الأصل، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز دون تميم، إعمال لا الحجازية، أما تميم فلا.

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا: إنما اختص عمل لا في النكرات؛ لأنها عند الإطلاق لنفي الجنس برجحان، والوحدة بمرجوحية، وكلاهما بالنكرات أنسب، وهذا يأتينا في باب لا النافية

للجنس، أما التي لنفي الجنس نصاً فعاملة عمل إن.

إذاً النوع الثاني هو لا.

قال الشارح: أما لا فمذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس ومذهب تميم إهمالها، ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة، والغالب أن يكون خبرها محذوفاً، الغالب في لا أن يحذف خبرها، حتى قيل: يجب حذف الخبر.

كقوله: **(فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ ...)**، يعني لا براح لي، والصحيح جواز ذكره، لقوله:

تَعَزّ فَلاَ شَئٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً، بَاقِياً هذا تصريح بخبر لا، **وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِياً**، إذاً الصواب أنه يذكر، إذاً لا تعمل عند الحجازيين إلا بثلاثة شروط:

أولاً: أن يكون الاسم والخبر نكرتين؛ لأنه نص على ذلك قال: فِي النَّكِرَاتِ، ومنه قول الشاعر:

تَعَزّ فَلاَ شَئٌ (فلا) نافية تعمل عمل ليس، **شَئٌ** اسمها.

تَعَزّ فَلاَ شَئٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً: **(بَاقِياً)** هذا خبر لا، و **عَلَى الأَرْضِ** جار ومجرور متعلق بباقياً.

وَلا وَزَرٌ: (لا) نافية، تعمل عمل ليس، **وَزَرٌ** اسمها.

مِمَّا قَضَى اللهُ: من الذي قضى الله، متعلق بقوله: **وَاقِياً**، وواقياً هو الخبر -هذا الشرط الأول-.

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة بناء على ما ذكر عن النابغة:

وحَلَّتْ سَوادَ القَلبِ لاَ أَنَا بَاغِياً سِواهَا، وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَاً

لا أَنَا: هذا معرفة، ودخلت عليه (لا) وأعملت بدليل ماذا؟ باغياً، هذا خبر فدل على إعمالها، وتردد الناظم في هذا البيت فأجاز في التسهيل القياس عليه، وتأوله في شرح الكافية، فقال: يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغياً على الحال تقديره لا أرى باغياً، وهذا أولى أن يقدم لما ذكرناه.

الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها: لا قائماً رجل - **وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ** -.

الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بـ:إلا: لا رجل إلا أفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه، ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

بل الصواب أنه تعرض؛ لأنه ذكر الحكم أولاً.

وزِيد عليه شرط رابع: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، وهذا يمكن أن نأخذه من قوله :

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيَّاً أَجَازَ ٱلْعُلَمَا

الخامس: ألا تكون نصاً في نفي الجنس.

ثم قال: **وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلاَ**.

: **وَقَدْ تَلِي تَلِي** من ولي الشيء يليه ولاية إذا تولاه، **وَقَدْ تَلِي لاَتَ** ، لات هنا فاعل قصد لفظه، وإن معطوف عليه، **(ذَا)** اسم إشارة مفعول به، **تَلِي لاَتَ ذَا الْعَمَلاَ**، العمل المذكور السابق وهو عمل ليس، **وَقَدْ تَلِي لاَتَ ذَا الْعَمَلاَ**، **(ذَا)** اسم إشارة في محل نصب مفعول به لتلي، و **لاَتَ** هذه فاعل، و **الْعَمَلَ** هذا بدل أو عطف بيان.

أما **لاَتَ** فأثبت سيبويه عملها، ومنعه الأخفش.

وأما **إِنْ** فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين، ومنعه جمهور البصريين، والصحيح الإعمال فقد سمع نثراً ونظماً.

الصحيح في هذه المسائل الأربعة الإعمال؛ لأنه سمع نثراً وشعراً، حينئذٍ يبقى على ما سمع عليه، القليل قليل، والكثير كثير، ونبقى على أصول.

وأما **إِنْ** النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً، -الصحيح أنها تعمل وأن

إعمالها نادر-، ومذهب الكوفيين أنها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني، وزعم أن في كلام سيبويه إشارة إلى ذلك وقد ورد السماع به

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

وسمع: **(إِنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إلا بِالْعَافِيَةِ)**، إن أحد خيراً من أحد يعني: ما أحد خيراً من أحد، فنصب خيراً دل على أن إن هذه معملة.

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً: إن حرف نفي، يعمل عمل ليس، هو اسمها، مستولياً: هنا جاء معرفة لا يشترط فيها أن يكون نكرة، وإنما النكرة تشترط في (لا)، وأما (ما) لا يشترط فيها، وكذلك (إن).

مُسْتَوْلِياً: هذا خبر (إن)، شروط إعمال إن، أن يبقى النفي، أن يتقدم اسمها على خبرها، ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.

وذكر ابن جني في المستحب أن سعيد بن جبير قرأ: ((إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ)) بالنصب، نعت لـ: عباداً -نعت له-.

إِنْ الَّذِينَ نافية رفعت الذين ونصبت عباداً، إِنْ الَّذِينَ يعني ما الذين تدعون من دون الله عِبَاداً بالنصب على أنه خبر لـ(إن) وله توجيه عند النحاة.

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، إن رجل قائماً، وإن زيد القائم، وإن زيد قائماً.

وأما لاتَ بزيادة التاء قيل: هي أصلها **(لا)** النافية زيدت عليها التاء، تاء التأنيث المفتوحة لتأنيث اللفظ، وقيل: زيدت للدلالة على المبالغة في النفي، وقيل: ليقوى شبهها بالفعل.

ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معاً، بل لا بد من حذف أحدهما، والأكثر أن يحذف الاسم، بل إنما يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ((وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ)) [ص:3] وَلاتَ الحين حِينَ مَنَاص، يعني فرار، وَلاتَ الحينُ حينَ، فـ:حِينَ منصوب على أنه خبر لات، وإن اسمها محذوف تقديره: و لات الوقت وقت مناص، يعني فرار، أو وَلاتَ الحين حين مناص.

فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير: وَلاتَ الحين وحين مناص، والحين اسمها، وحين مناص خبرها، وقد قرأ شذوذاً ((وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ)) على أنه اسم لات، وحذف خبرها.

والخبر محذوف والتقدير وَلاتَ حين مناص لهم، وَلاتَ حين مناص كائناً لهم.

قال الناظم:

.... وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلاَ

وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلّ

وَمَا لِلاَتَ: ليس للات في غير اسم حينٍ يعني زمان، هل المراد في لفظ الحين فقط أو المراد الحين ومثله؟ كل ما دل على زمن من أسماء الزمان، الثاني هو الظاهر، ليس المراد لفظ الحين، وإنما المراد كل ما دل على الزمن، فحينئذٍ يختص اسم أو يختص مدخولا لات بأسماء الزمان، وليس الحكم خاص بالحين، والآية إنما تذكر كمثال فقط.

وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ: لعله خص حين للآية؛ لأنها هي المثال المشهور عند النحاة.

وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ: اسم حين، أي زمان عمل.

بل لا تعمل إلا في أسماء الأحيان، نحو: حين، وساعة، وأوان؛ للآية السابقة، وقول الشاعر:

نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ.

وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا: يعني لا يذكر معها المرفوعان، وإنما لا بد من حذف أحدهما.

وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ: أي المرفوع، يعني صاحب الرفع، وهو الاسم المرفوع.

فَشَا: يعني كثر، **وَالْعَكْسُ قَلْ**: وهو حذف الخبر وإبقاء الاسم.

الأول كثير حذف الاسم وإبقاء الخبر، والعكس قل.. قل جداً؛ للآية التي ذكرناها ((وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ)).

قال: وأشار بقوله: **وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ** إلى ما ذكره سيبويه من أن لات لا تعمل إلا في الحين، واختلف الناس فيه، فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل في مرادفه كالساعة ونحوها، وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، وتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان، ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر:

نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمٍ: إذاً سمع، وإذا سمع حينئذٍ نقول: لا يراد به لفظ الحين بل هو عام، وكلام المصنف محتمل القولين، وجزم بالثاني في التسهيل.

ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إن وجد الاسم بعدها منصوباً فناصبه فعل مضمر، والتقدير لات أرى حين مناص، وإن وجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: لات حين مناص كان اللفظ.

ولكن المشهور هو الأول.

إذاً: شروط عمل **لاَتَ**: أن يبقى النفي، وأن يتقدم اسمه على خبرها، ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، أن يكونا نكرتين، ألا يجمع بين جزئيها والأكثر

حذف الاسم، لا تعمل إلا في الحين وما رادفه، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين...!!!

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: **أَفْعَالُ الْمُقَارَبَة**، أي: هذا باب بيان أفعال المقارنة. أفعال هذا جمع، والمراد بها: أن الحكم على هذه المذكورات كلها أفعال، وكلها متفق على فعليتها إلا عسى، فهي مختلف فيها، ذهب بعضهم إلى أنها حرف، نقل عن ثعلب ونسب أيضاً إلى ابن السراج، والصحيح أنها فعل. والدليل على فعليتها: اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها، عسيتُ، عسيتَ، فَهَلْ عَسَيتُم، حينئذٍ نقول: اتصال تاء الفاعل دليل على أنها فعل.

وذهب ابن هشام رحمه الله تعالى إلى التفصيل بين كونها فعلاً وبين كونها حرفاً ولذلك عدها من النواسخ التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، يعني: من أخوات (إن)، فتأتي حرفاً وتأتي فعلاً، وحينئذٍ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر هي فعل، والتي تنصب المبتدأ وترفع الخبر هي حرف.

وجمهور البصريين على المنع، بل الصواب عندهم: أنها لا تأتي إلا فعلاً ماضياً، وإذا جاءت متصلة بال(كاف) عساك، عساه ؟؟؟ ونحو ذلك، حينئذٍ نقول: هذه لا بد من تأويلها وتخريجها على ما يوافق الأصل. إذاً التفصيل عند ابن هشام رحمه الله تعالى ويأتي في باب (إن وأخواتها)، لذلك قال الناظم: أفعال، حينئذٍ عسى عنده فعل، بدليل بدليل التعميم.

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَة،لم يقل: **كَادَ وَأَخَوَاتُهَا**، وإن كان هذا الباب يعتبر متمماً لما سبق، وهو أن من النواسخ ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، قلنا: هذا الأصل فيه باب (كان وأخواتها)، حينئذٍ باب (كاد وأخواتها) هذا ملحق به، بمعنى: أنه يعمل عمل (كان)، كما قال: **كَكَانَ كَادَ وَعَسَى**،

فدل على أن هذا الباب فرع وليس بأصل، ولم يقل كاد وأخواتها؛ لأن كان وأخواتها هناك دل الدليل على أن (كان) لها اختصاص، وأنها أم الباب، وانفردت بأحكام لم يشاركها غيرها من الأفعال.

وأما (كاد) فلم يثبت أنها أم الباب، وحينئذٍ إثبات أمية (كاد) يحتاج إلى دليل ولا دليل فيبقى على الأصل، فلا نقول: كاد وأخواتها، وإن كان بعضهم عبر بهذا التعبير.

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَة، لم يقل كاد وأخواتها؛ لأنه لا دليل على أنها أم الباب، بخلاف كان.

قوله: **أَفْعَالُ الْمُقَارَبَة**، مقاربة مفاعلة، والمفاعلة إنما تكون بين شيئين، مضاربة ومقاتلة لا بد بين اثنين، وهنا مفاعلة المقاربة. قيل: المراد أصل القرب، يعني ليست المفاعلة هنا على بابها، لأنه يقال: سافر، فاعل، ضارب. ضارب زيد عمرواً، إذاً فيه نوع مشاركة بين الطرفين، لكن: سافر زيد، نقول: سافر هذه جاءت على صيغة ماذا؟ صيغة فاعل، هل ثمَّ مفاعلة بين زيد والسفر؟ الجواب: لا. إذاً نقول: هذه ليست على بابها، سافر ليست على بابها. كذلك هنا المقاربة قيل: مأخوذ من أصل القرب كسافر.

لا حقيقة المفاعلة، لأنه للخبر فقط، لأنه إذا قيل: كاد زيد يفعل كذا، إذاً المراد قرب الخبر من الاسم، هذا المراد، فهي مفاعلة من جهة الخبر أو مقاربة من جهة الخبر للاسم، والاسم الأصل فيه أنه لا يقارب الخبر، هذا المراد هنا، حينئذٍ إذا قيل: كاد زيد يفعل كذا، المراد بالخبر هنا: أنه قرب من الاسم. إذاً: ليس فيه مفاعلة، الاسم في الأصل لا يقرب من الخبر، وإنما المراد الإخبار بقرب مدلول الخبر من الاسم. هذا هو الأصل، وحينئذٍ لا وجه للمفاعلة هنا، وحينئذٍ لا بد من صرفه على ما ذكرناه.

وقد يقال: يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر التزاماً. إذا قيل بأن أصل الوضع، وضعت كاد وأخواتها من أجل دلالتها على قرب الخبر من الاسم، إذا قرب الخبر من الاسم لزم منه أن يكون الاسم كذلك قريباً من الخبر، وحينئذٍ وجدت

المفاعلة، لكن قرب الخبر من الاسم وضعاً، لأنه وضع له في لسان العرب لهذا المعنى.

وأما قرب الاسم من الخبر هذا التزاماً؛ لأنه إذا قيل: قرب معنى الخبر من مسمى الاسم حينئذٍ لا يكون الاسم أجنبياً بعيداً عنه، بل كل ما قرب قرب منه الاسم كذلك.

إذاً: فيه معنى المفاعلة لكن من جهة الالتزام، فتكون حينئذٍ على بابها. إذاً: أفعال المقاربة، مقاربة المفاعلة هل هي على بابها أم لا؟ نقول: قيل: الأصل أنه من قرُب، وحينئذٍ لا مفاعلة كسافر. وقيل: أن الأصل في وضع (كاد وأخواتها) لقرب معنى الخبر من مسمى الاسم، لزم منه قرب الاسم من الخبر، هذا لازم له، فحينئذٍ حصلت المفاعلة في الأول الخبر للاسم بالوضع، والاسم للخبر بالالتزام، وحينئذٍ معنى المفاعلة موجود.

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَة، هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو (كاد وأخواتها)، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلاً، ولا خلاف في أنها أفعال إلا (عسى) هذا محل نزاع كما ذكرناه، والصحيح أنها فعل مطلقاً، وإذا جاءت ناصبة فحينئذٍ تؤول أو تستثنى في أحوال معينة فحسب، أما أنها تكون فعلاً وتكون حرفاً هذا محل نظر.

وهذه أفعال المقاربة على ثلاثة أنواع، لأنها ليست كلها أفعال مقاربة، بل هي من باب إطلاق الكل مرادٌ به الجزء، لأن الذي يعمل عمل (كان) في هذا النوع على ثلاثة أقسام: منها ما دل على المقاربة، ومنها ما دل على الرجاء، ومنها ما دل على الإنشاء، وحينئذٍ كيف يقول الناظم: باب المقاربة وليست كلها للمقاربة، وإنما بعضها للمقاربة، وبعضها للرجاء، وبعضها للإنشاء والشروع، وحينئذٍ نقول: إما أن يكون من باب التغليب، غلَّب أفعال المقاربة على الرجاء والإنشاء والشروع، وإما أن يكون على حقيقته.

وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

قيل الجواب: أنها من باب التغليب. وقيل في أفعال الرجاء والشروع أيضاً نوع مقاربة -فيها نوع مقاربة- قيل: في أفعال الرجاء والشروع أيضاً مقاربة بطريق الاستلزام، لأن رجاء الفعل دُلُوٌّ

لتقدير نيله، إذا رجى الفعل حينئذٍ فيه نوع قرب، إذا رجى الفعل حينئذٍ نقول: فيه نوع قرب، فالأصل فيه إذا رجاه أن يتحرك إليه وأن يتقرب منه ذلك الفعل. هذا هو الأصل.

والشروع في الفعل يلزمه القرب منه، وعليه حينئذٍ فلا تغليب، بل يكون المراد بأفعال المقاربة على أصلها، إما أن تكون بالوضع وهو كاد وأخواتها، وإنما أن تكون بالاستلزام، لأن أفعال الرجاء إذا رجى الفعل دنا منه ولا شك، وهذا معنى القرب. وأفعال الشروع إذا قرب من الشيء من أجل أن يشرع فيه وينشأ فيه حينئذٍ صار قريباً منه، لكن هذا يكون من باب دلالة الاستلزام، وعليه فلا تغليب.

ثلاثة أقسام: الأول: ما دل على المقاربة، يعني أفعال تفهم منها مقاربة مضمون الخبر لمسمى الاسم، وهي ثلاثة سيذكرها الناظم: كاد وكرب وأوشك، وضعت للدلالة على قرب الخبر أي: قرب معناه من مسمى الاسم. قرب الخبر يعني معنى الخبر من مسمى الاسم، هذا معنى أفعال المقاربة. وضعت للدلالة على قرب الخبر، أي: قرب معناه من مسمى الاسم، وقربه منه لا يستلزم وقوعه. إذا قيل: قريب -كاد تدل على قرب خبرها من معنى اسمها- حينئذٍ لا يدل على أنه سيقع، بل قد يستحيل عادة كما في قوله تعالى: ((يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ))[النور:35] قال: هذا مستحيل، فحينئذٍ لا يلزم من قربه وقوعه، وإنما هذا اللفظ وضع من أجل أن يدل على القرب فحسب، قرب الخبر معناه من مسمى الاسم.

الثاني: ما دل على الرجاء، يعني أفعال دلت على الرجاء، وهي ثلاثة: **"عَسَى وحَرَى واخلَوْلَقَ "**، يعني: كلها تستعمل بمعنى واحد. **عَسَيْتُ** بمعنى: رجوت. **اخلَوْلَقَ** بمعنى: رجى، **وحَرَى** بمعنى: رجى، هذا المراد أنها كلها تفسر بمعنى واحد، فاللفظ متعدد والمعنى واحد، فعسى هي الأصل **وحَرَى وَاخلَوْلَقَ** محمولان عليهما.

وضعت للدلالة على الرجاء الخبري، يعني: الطمع في الخبر محبوباً والإشفاق أي: الخوف منه مكروهاً، هذا معنى الرجاء.

والثالث: ما دل على الإنشاء والشروع فيه، وهو كثير -هذه كثيرة- لكن عدَّ الناظم منها: جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ. هذا المشهور منها. وضعت للدلالة على الشروع في الخبر: **أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو**: بمعنى أنه شرع، بدأ. فأفعال الشروع كأفعال المقاربة كأفعال الرجاء كلها داخلة تحت مسمى أفعال المقاربة.

قال الناظم:

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ ج	غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ

إذاً: هذا الباب محمول على باب **(كَادَ وَأَخَوَاتُهَا)**، وعلم أن (كان) ترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب الخبر على أنه خبر لها، هذا هو الأصل فيها، فالأصل كل ما جاز هناك أنه يجوز هنا، فالفرع يحمل على أصله، وكل ما اشترط هناك يشترط هنا، والعمل هو العمل، ولذلك قال الناظم:

كَكَانَ كَادَ: **كَادَ** مثل **كَانَ**، **كَادَ** هذا مبتدأ مؤخر قصد لفظه و **كَكَانَ**، يعني مثل كان هذا خبر مقدم.

كَكَانَ كَادَ: لمقاربة حصول الخبر **كَادَ**.

وَعَسَى: لترجيه، يعني: ترجي حصول الخبر. حينئذ: **كَادَ كَكَانَ** في ماذا؟ هل هو في المعنى أو في الحكم؟ وهل هو في مطلق الحكم أو في الحكم المطلق؟ هذه كلها احتمالات، في المعنى منفي؛ لأن **(كَانَ)** تدل على الزمن فحسب، وإذا كان حدث فحينئذٍ معنى حدثها هو الكون -الحدوث الحصول الثبوت-. إذاً: هذا ممتنع.

بقي: **كَانَ كَكَادَ، كَادَ كَكَانَ**، في ماذا؟ في مطلق الأحكام أو في الأحكام المطلقة. إذا قلت: في الأحكام المطلقة معناه: كل الأحكام التي مضت حينئذٍ هي موجودة في باب (كاد)، وإن قلت: في مطلق الأحكام فحينئذٍ صار في الجملة، وقد يخالف في البعض، الثاني هو المراد، أن المثلية

هنا ليست مثلية مطلقة من كل وجه، بل من بعض الوجوه.

كَكَانَ كَادَ يعني: فيما تقدم من العمل، **كَكَانَ** فيما تقدم من العمل **كَادَ وَعَسَى** لا في كل أحكامها، وإن كانت مطلقة المثلية تحمل على هذا لكن ليس هذا مراد الناظم، ولذلك استدرك فقال:

لَكِنْ:

هذا استدراك برفع ما يتوهم ثبوته، وهو أن ما قبل لكن قد يوهم أن كاد وكان مستويان من كل وجه في الأحكام، وحينئذٍ يلزم أن يكون خبر كاد مفرداً وجملة فعلية وجملة اسمية وظرفاً وجاراً ومجرور وهذا ممتنع في باب كاد، وحينئذ: **لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ** هذا استثناء واستدراك بأن **كَادَ كَكَانَ** المراد بها في العمل، في أنها تدخل على الجملة الاسمية مبتدأ وخبر، وأنها ترفع المبتدأ على أنه اسم لها، والخبر له حكمه وهو مستثنىً من الأحكام التي تعلقت بـ (كان)، ولذلك قال:

.......لَكِنْ نَدَرْ ججججج	غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

إذاً: **كَادَ كَكَانَ** في العمل الذي تقدم ذكره:

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمَاً وَالْخَبَرْ * تَنْصِبُهُ** ... فحينئذٍ ترفع **(كَادَ)** الاسم لفظاً أو تقديراً، وتنصب الخبر محلاً لا ظاهراً كـ **(كَانَ)**، **(كَانَ)** نصبها للخبر لفظاً، كان زيد قائماً، ولكن لما كان الأصل في باب (كاد) أن يكون خبرها جملة فعلية: **لَكِنْ نَدَرْ .. غَيْرُ مُضَارِعٍ** يعني: شذ، مقصوده بالندارة أو الندور هنا الشذوذ، شذ مجيء غير فعل مضارع خبراً لكان وكاد وسائر أخواتها، فليس الحكم خاصاً بهذين الفعلين، حينئذٍ لما تعين أن يكون الخبر فعلاً تعذر أن يكون النصب ظاهراً، هذا واضح بين. وحينئذٍ من المخالفة في باب كاد لكان: أن كان تنصب الخبر لفظاً، وقد يكون محلاً كالجملة الفعلية والجملة الاسمية إذا وقعا خبرين، وكذلك

المتعلق الجار والمجرور والظرف.

وأما باب كاد وأخواتها لا، يتعين أن يكون النصب محلاً، وإذا جاء النصب لفظاً ظاهراً فحينئذٍ يقال فيه: إنه شاذ، ولأن ذلك لا يكون إلا في الاسم المفرد، فإذا صرح بخبر كاد وعسى بالاسم المفرد، حينئذٍ نقول: هذا شاذ، وعليه يظهر فيه النصبُ.

إذاً: **كَكَانَ كَادَ** فيما تقدم من العمل لا في كل أحكامها، فإن من المخالفة بين البابين ما ذكره الناظم في قوله: **لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ** كما سيأتي.

ومن المخالفة –هنا-؛ فإن الخبر لا يتقدم هنا في باب كاد، بخلافه في باب كان، فثمَّ فروق بين البابين، فإن الخبر لا يتقدم هنا، ويجوز حذفه إن عُلم، بخلافه في باب كان في المسألتين على خلاف سبق، هل يجوز حذف خبر كان أو لا!

((فَطَفِقَ مَسْحًا))[ص:33] طَفِقَ، هذا سبق معنا أنه من أفعال الشروع، وحينئذٍ: طَفِقَ مَسْحًا، طَفِقَ هو مسحاً، هل مسحاً هذا خبر؟ نقول: لا بد من التأويل،لأنه تقرر أنه لا يقع خبر طفق وأخواته إلا فعلاً مضارعاً، وهذا جاء نصاً في القرآن: ((فَطَفِقَ مَسْحًا)) فَطَفِقَ يمسح مَسْحًا، فمسحاً هذا ليس هو الخبر حتى نقول شذ، جاء في القرآن ما هو شاذ، لا. نقول: هذا المذكور المنصوب ليس هو الخبر، وإنما هو مفعول مطلق لعامل محذوف، العامل هو الذي وقع خبراً وهو الجملة فعلية. فَطَفِقَ يمسح مَسْحًا، وهذا واضح من أجل أن تطرد القواعد.

وأما توسط الخبر فجائز باتفاق إذا لم يقترن بـ (أن) -يعني في باب كاد- توسط الخبر فجائز باتفاق إذا لم يقترن بـ (أن)، وعلى أحد القولين إذا لم يقترن بـ (أن)، يعني فيه خلاف، قيل: يتوسط. وقيل: لا.

ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل (كاد) في كل ما تعمل فيه (كان) دفع ذلك بالاستدراك، فقال: **لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ**

لَكِنْ نَدَرْ أن يجيء خبر وهو غير مضارع.

غَيْرُ مُضَارِعٍ: لا بد من التقدير، **غَيْرُ مُضَارِعٍ:** غير جملة فعل مضارع، لأن الخبر ليس الفعل فقط، أي: جملة بحسب الصورة الظاهرة، لماذا بحسب الصورة الظاهرة؟ لأنه سيأتي أن بعضها ما يشترط فيه (أن) -لا يتجرد عنه-، وبعضها يشترط فيه ألا يتصل أو يقترن به (أن)، حينئذٍ ما جاء اتصل به (أن)، (أن) وما دخلت عليه بتأويل مصدر، والمصدر مفرد، وحينئذٍ كيف نقول بأن الخبر يكون جملة ونشترط (أن) في بعض المواضع، و (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر والمصدر مفرد هذا تناقض، نقول: لا، المراد هنا اشتراط الفعلية أو الجملة الفعلية باعتبار الصورة المحسوسة الذي ينطق، لا باعتبار بما تؤول إليه. النظر هنا إما أن ينظر إلى الفعل من حيث هو -الصورة المحسوسة المنطوق بها-، وإما أن ينظر إليه باعتبار ما تؤول إليه.

إن نظرنا باعتبار ما تؤول إليه حينئذٍ لا يصح أن نقول: و**لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ**؛ لأنه في الحقيقة أن ما كان متصلاً مقترناً بـ (أن) ليس هو فعل المضارع، بل هو مصدر والمصدر مفرد، حينئذٍ كيف الانفكاك عن هذا التناقض؟ نقول: المراد باشتراط كونه **غَيْرُ مُضَارِعٍ، غَيْرُ** الجملة فعل مضارع في الصورة المحسوسة، يعني التي ينطق بها، وليس لك بما تؤول إليه هذه الجملة.

وإن نازع بعضهم في كون هذه (أن) الداخلة على الفعل أنها تؤول بالمصدر، والسيوطي مشى على هذا قال: لا نسلم .. يقول: (أن) مصدرية لكن لا تؤول بمصدر، وهذا عجيب، لكن الغريب أنه سار على هذا.

فالشاهد: أن (أن) هذه نقول: مصدرية قطعاً، وإذا حكمنا عليها بأنها مصدرية لا بد وأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر، والأكثر على هذا، فحينئذٍ دفعاً لهذا الاعتراض نقول: المراد بالجملة هنا ولو في الصورة الظاهرة المحسوسة، إذ أن الخبر إذا اقترن بـ (أن) خرج إلى المفرد.

لَكِنْ نَدَرْ: يعني أن يجيء.

غَيْرُ مُضَارِعٍ: غير جملة فعل مضارع **لِهذَيْنِ خَبَرْ**.

لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ: خبراً حال من فاعل ندر، و **غَيْرُ** هذا فاعل ندر.

لَكِنْ نَدَرْ: يعني قل، أو إن شئت قل: شذ **غَيْرُ مُضَارِعٍ** خبراً لهذين. لهذين المراد بهما: كان وكاد وعسى، لكن هل الحكم خاص بهما؟ لا، بل الجواب أن الحكم عام.

لِهذَيْنِ: وأخواتهما من أفعال الباب، فالحكم عام وليس خاصاً بكاد وعسى.

إذاً: نأخذ من هذا البيت أمرين:

الأول: أن كاد وأخواتها تعمل عمل كان، فتدخل على المبتدأ والخبر، والمبتدأ يكون مرفوعاً اسماً لها، وحينئذٍ يكون الرفع ظاهراً أو مقدراً بحسب آخر الاسم، وتنصب الخبر وحينئذٍ يكون الخبر في الأصل منصوباً.

ثم الأمر الثاني: أن يكون الخبر معيناً، بمعنى أنه ليس ككان يكون جملة فعلية وجملة اسمية ماضوية، مضارعية، ظرفاً أو جاراً ومجرور، بل هو معين في جزئية واحدة وهي أن يكون مضارعاً، وحينئذٍ إذا قلنا: الخبر يكون فعلاً مضارعاً فالنصب يكون محلاً لا ظاهراً، والذي يدل على أن النصب محل في المحل: التصريح بالاسم المفرد وقد ظهر عليه النصب، وسبق قاعدة معنا: أن المطرد في لسان العرب إذا كان خلاف الأصل فحينئذٍ لا بد وأن تأتي فلتة من شاعر ونحوه يصرح بالأصل المهجور، ولذلك يقال: هذه الكلمة ضرورة، فيها تنبيه على أصل مهجور، وهنا الأصل ما هو؟ إذا قلنا باب كاد وأخواتها محمول على باب كان، إذاً الأصل في خبر كاد أن يكون جملة فعلية وجملة اسمية، هذا هو الأصل أن يكون الخبر مثله، فحينئذٍ لما اختص ببعض أفراد خبر كان هل هو في محل نصب أم لا لأنه لا يظهر، قد يوقع في لبس، هل هي بالفعل ملحقة أم لا؟ فحينئذٍ جاءت كلمة أو كلمتان من بعض الشعراء صرح بالخبر وهو مفرد وقد ظهر عليه النصب، فدل على أن هذا الباب بالفعل ملحق بباب كاد، وأن التصريح

بالاسم المفرد في بعض المفردات وما نطق به بعض الشعراء حينئذٍ يكون تنبيهاً على هذا الأصل المهجور. تنبه لهذا.

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ * غَيْرُ مُضَارِعٍ**

قوله: **غَيْرُ مُضَارِعٍ**: يصدق بالجملة الاسمية، والماضوية، وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية، وظاهر النظم يوهم ورودهما خبراً عنهما.

ونَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ: غير المضارع ما هو غير المضارع؟ الجملة المفرد والماضوية والجملة الاسمية، هل بالفعل سمع في لسان العرب التصريح بالخبر كونه جملة اسمية، أو كونه جملة ماضوية ومفرداً؟ الأكثر على النفي أنه لم يسمع إلا مفرداً، ولذلك السيوطي في الشرح -شرحه على الألفية- قال: وغير مضارع أي مفرد ندر، يعني: ندر سماع غير المضارع ولم يسمع إلا الاسم المفرد فقط، كما سيأتي. ولكن الصواب: أنه سمع جملة اسمية وهو مع جعل. قال الشاعر:

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهَيلٍ	مِنَ الأَكْوارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ، **قَلُوصُ** هذا اسم جعل، وجعل هذه من أفعال الشروع، جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ.

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي سُهيل	مِنَ الأَكْوارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ

مَرْتَعُهَا قَرِيبُ: مبتدأ وخبر في محل نصب خبر جعل، وقد جاء جملة اسمية لكنه شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه.

وأما التصريح به اسماً فقد جاء قوله في خبر عسى:

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا جج	لاتُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِما

عَسَيْتُ صَائِما: عسى هذا من أفعال الرجاء، فهي من أخوات كاد، وحينئذٍ تختص بالمبتدأ والخبر، فتدخل على المبتدأ فترفعه على أنه اسم لها، والخبر تنصبه على أنه خبر لها في محل نصب، لأن الأصل فيه أن يكون جملة فعلية، وهنا جاء صائماً: مفرد، دل على أن الأصل في الخبر الذي يكون في هذا المحل أنه منصوب، وحينئذٍ نقول: عسى زيد أن يقوم، عسى زيد: زيد هذا اسم عسى. أن يقوم: هذا نقول: خبر في محل نصب. قد يبقى الإنسان في شكك بالفعل هذا في محل نصب أو لا؟ نقول: نعم، في محل نصب بدليل ماذا؟ لأن هذا اللفظ: أن يفعل، أن يقوم وإن كان هو الأصل المطرد إلا أنه دل على أن النصب محلاً قوله: **عَسَيْتُ صَائِما**، فصائماً هذا وإن كان اسماً مفرداً شاذاً التصريح به إلا أنه دل على تأكيد محل أن يقوم من قولك: عسى زيد أن يقوم.

إذاً **عَسَيْتُ صَائِما**: تنبيه على الأصل لئلا يجهل، فأجري عسى مجرى كان فرُفع بها الاسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسماً مفرداً.

إذاً: **لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ**: غير مضارع وهو الاسم المفرد، أنه جاء مصرحاً به في باب عسى، حينئذٍ نقول: إني عسيت صائماً، صائماً هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه.

وندر مجيئه اسماً بعد عسى وكاد.

فَأبتُ إِلى فَهم ومَا كِدْتُ آئِباً ج	وَكَمْ مِثلِهَا فَارَقتُها وهِي تَصفِرُ

ومَا كِدْتُ آئِباً: اسم فاعل وهو خبر كاد، والتاء هذه اسمها. إذاً: جاء التصريح به لماذا؟ أولاً: نقول: التصريح بالاسم المفرد منصوباً هنا شاذ، وعبر عنه المصنف بكونه نادراً، ولذلك ابن عقيل قال: وندر مجيئه اسماً، وعبر غيره بكونه شاذاً.

ومَا كِدْتُ آئِباً: نقول: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. تنبيهاً على أصل مهجور متروك، إذ أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدئٍ وخبر، فالأصل أن يكون خبرها كخبر

كان في وقوعه مفرداً وجملة اسمية وفعلية وظرفاً، فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعاً، ثم نُبِّه على لأصل شذوذاً في مواضع معدودة تحفظ ولا يقاس عليها.

إذاً: **لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ**: المراد بغير المضارع هنا: الاسم المفرد جاء مصرحاً به خبراً لعسى وخبراً لكاد، وجاء كذلك الجملة الاسمية مصرحاً بها في خبر جعل على الصحيح، وإن كان كثير أنه لم يسمع الجملة الاسمية، الماضوية لم يسمع أنه صرح بخبر لكاد أو عسى وهو جملة ماضوية، وأما المضارعية فهي الأصل في كونها خبراً لكاد وعسى.

أفعال هذا الباب تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها. ويدل على ذلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً وإن كان شاذاً تنبيهاً على أصل مهجور.

ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بـ (أن)، إذا كان الفعل بعدها غير مقرون بـ (أن) لا خلاف أنه هو الخبر. **أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو**، يحدو هذا خبر، لماذا؟ لأنه بدون (أن)، هذا ليس فيه خلاف بين النحاة لا بصريين ولا غيرهم.

ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بـ (أن)، أما المقرون بها وقع فيه خلاف، يعني: عسى زيد أن يقوم، أن يقوم هل هو خبر أم لا؟ هذا محل نزاع.

أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول بدل المصدر. عسى زيد أن يقوم، أن يقوم هذا (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر وهو القيام، قالوا: القيامُ بالرفع ليس بالنصب، بدل من الأول الذي هو زيد، لأن المعنى: عسى قيام زيد، وحينئذٍ صار بدلاً، وبدل المرفوع مرفوع. مرجوح القول هذا.

إلى أنه بدل من الأول بدل المصدر، فالمعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم، إذا كان كاد قرب قيام زيد، قرب هذا كاد قيام زيد، لماذا قلنا قيام زيد؟ قالوا: لأن أن يقوم هذا في محل رفع، لأنه مصدر وهو مرفوع، والمراد به أنه بدل مما قبله وهو زيد، كيف نفسر المعنى؟ نقدم الخبر على الاسم ونضيفه إليه، فنقول: قرب قيام زيد، فقُدِّم الاسم وأُخِّرَ المصدر.

وزعم المبرد أنه مفعول به؛ لأنها في معنى: قارب زيد هذا الفعل، فهو مفعول به. إذاً ليس بخبر لكان، مثل الخلاف في كان، كان زيد قائماً، قلنا: قائماً هذا خبر عند البصريين، وأما عند الكوفيين فهو حال، وعند الفراء شبيه بالحال، إذاً: الخلاف نفسه موجود هنا، لكن قيل: أنه بدل، وهو مذهب الكوفيين، قدم الاسم على الخبر، حينئذٍ قيل: قرب قيام زيد، وقيل: أنه مفعول به، وهذا مذهب المبرد.

لأنها في معنى: قارب زيد هذا الفعل، إذاً صار في المعنى وقع عليه شيء وهو القرب وقع عليه، ففيه معنى المفعولية، ولذلك نصبه على أنه مفعول به.

وحذراً من الإخبار بالمصدر عن الجثة، وهذا سيأتينا الجواب عنه، لأنك إذا قلت: عسى زيد أن يقوم فيه محذور، وهو أن زيد مبتدأ في الأصل، وأن يقوم خبر في الأصل، وحينئذٍ التقدير: زيد قيامٌ، أخبرت بالمعنى عن اسم الذات، وهذا لا معنى له، وحينئذٍ لا بد من التأويل، إما أن يقال: ثم مضاف من الاسم بحيث يقربه إلى اسم المعنى فحينئذٍ يكون أخبر باسم المعنى عن اسم المعنى، وإما أن يكون ثمَّ مضاف في قيام جثة وحينئذٍ أخبر بالجثة عن الجثة، إما بهذا وإما بهذا، يأتينا إن شاء الله.

وحذراً من الإخبار بالمصدر عن الجثة، ورد بأن (أن) هنا لا تؤول بمصدر، هكذا قال السيوطي لكن قوله ضعيف، رد قوله: بأن (أن) هنا لا تؤول بمصدر، والصواب أنها تؤول بمصدر، وإنما جيء بها لتدل على أن في الفعل تراخياً، وقيل: أن موضعه نصب بإسقاط حرف الجر؛ لأنه يسقط كثيراً مع (أن). عسى زيد بأن يقوم، نقول: هذا ضعيف أيضاً.

وعند ابن مالك أن موضعه رفع، و (أن) والفعل بدل من المرفوع سد مسد الجزأين، وهذا سيأتي في عسى التامة هناك.

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ	غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

إذاً: انفردت هذه الأفعال بالتزام كون خبرها مضارعاً. انفردت هذه الأفعال عن باب كان وإن كانت في الأصل ملحقة بها، نقول: انفردت بالتزام كون خبرها فعلاً مضارعاً، ثم هو على ثلاثة أقسام في الجملة:

الأول: ما يجب تجرده من (أن)، يعني: لا يجوز إدخال (أن) المصدرية عليه، لا يجوز. نقول: هذا نوع وهو أفعال الشروع، لأنها للأخذ بالفعل، فخبرها في المعنى حال، و (أن) تخلص للاستقبال. أنشأ زيد يحدو، يحدو يعني: شرع في الحداء، فإذا قلت: أنشأ زيد أن يحدو، (أن) هذه تصير الفعل الماضي من الحال إلى الاستقبال، كيف تقول: **أَنْشَأَ** يعني بدأ بالفعل، ثم تقول: أن **يَحْدُو** في المستقبل، أليست (أن) مثل السين وسوف؟ أليست (أن) من المخلصات بدلالة الفعل المضارع من الحال إلى الاستقبال؟ السين وسوف مثلها، سوف يصلي، سيصلي، أن يصلي في المستقبل ليس في الحال، أنشأ تدل على الحال، و (أن) تدل على الاستقبال فتنافيا، إذاً: يمتنع دخول (أن) المصدرية على أفعال الشروع.

الثاني: ما يجب اقترانه بها وهو أفعال الرجاء، لأن الرجاء من مخلصات الاستقبال، فنسبه (أن)، الرجاء يكون في المستقبل: أرجو كذا، عسيت كذا، حينئذٍ ناسبه أن يتصل بخبره (أن) المصدرية، لأنها للاستقبال، والرجاء إنما يكون في الاستقبال.

الثالث: ما يجوز فيه الوجهان وهو البواقي، وهذه بعضها أكثر من بعض، يعني لا من جهة الإيجاب ولا من جهة المنع، وإنما يجوز هذا وذاك ثم قد يقل وقد يكثر، أشار إلى هذا بقوله:

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى جج	نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

هذا شروع في بيان أقسام الثلاثة.

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ

وَكَوْنُهُ: الضمير يعود إلى المضارع الواقع خبراً.

و لَكِنْ نَدَرْ *** غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ.

وَكَوْنُهُ: أي: كون المضارع الذي وقع خبراً **بِدُونِ أنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ** قليل، حينئذٍ بدون أن قليل، فالأكثر اتصالها به، إذاً: عسى زيد أن يقوم أكثر من عسى زيد يقوم، مع جواز الثاني.

إذاً من باب الأكثر والأقل في لسان العرب، ولذلك لم ترد في القرآن إلا بـ (أن).

وَكَوْنُهُ: أي: المضارع الواقع خبراً.

بِدُونِ أنْ: المصدرية.

بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ: أي: قليل، كون هذا مبتدأ، خبره: نزر. كون يطلب اسماً وخبراً، الضمير اسم كون، والخبر محذوف.

وكونه وارداً بدون أن: بدون هذا متعلق بالخبر المحذوف خبر الكون، وبعد عسى كذلك.

نَزْرٌ: أي: قليل.

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ: أي: اقتران خبر عسى بـ (أن) كثير، وتجريده من (أن) قليل، وهذا مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من (أن) إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بـ (أن)، قال الله تعالى: ((فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ))[المائدة:52] وكذلك: ((عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ))[الإسراء:8] عَسَى رَبُّكُمْ ذا رحمة، عسى صفة ربكم الرحمة، إما هذا وإما ذاك. إما أن تقدر في الاسم وإما أن تقدر في الخبر، إما أن يكون المضاف من الاسم وإما أن يكون المضاف من الخبر، لأن ثم إشكال -كما ذكرنا- أن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر والمصدر معنى، وإذا كان الاسم ذاتاً، حينئذٍ الأصل ألا يخبر باسم المعنى عن اسم الذات، وحينئذٍ إما أن تقدر في اسم الذات أنه مضاف إلى اسم معنى، فيتفقان: اسم معنى عن اسم معنى، وإما أن تقدر في الخبر مضافاً هو اسم ذات، وحينئذٍ صار إخبار باسم الذات عن اسم الذات.

عَسَى رَبُّكُمْ ذا رحمة -صاحب رحمة-، صاحب يدل على الذات.

عَسَى صفة ربكم الرحمة، هذا وجه. إذاً: الكلام حينئذٍ يكون على تقديم مضاف، إما قبل الاسم وإما قبل الخبر.

الوجه الثاني: أن يكون هذا المصدر مؤولاً باسم مشتق، عسى ربكم رحيماً، رحيم هذا مشتق.

الوجه الثالث: أن الكلام على ظاهره، والمقصود المبالغة، عسى زيد القيام، لكن هذا الوجه فيه نوع ضعف، والصواب أنه يؤول على الأول إما بالإضافة وإما بكونه مشتقاً.

إذاً: **وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى *** نَزْرٌ**

يعني الكثير اتصاله بها، والقليل تجرده عنها. فالأعرف في عسى الإثبات: ((وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا))[البقرة:216]، ((فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ))[المائدة:52]، ((فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا))[محمد:22] وندر دخول السين في خبر عسى، هذا الأصل، الأصل أن يكون بـ (أل)، لكن ندر دخول السين في خبر عسى:

عَسَى طَيٌّ مِنْ طَيِّءٍ بَعْدَ هذِهِ	سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الكُلَى وَالْجَوانِح

عَسَى: هذا عسى.

طَيٌّ: هذا اسمها.

سَتُطْفِئُ: السين دخلت في خبر عسى دون (أن)، لكن هذا نادر وضعيف.

وندر إسناد عسى إلى ضمير الشأن، وهذا سيأتي هناك: وجردن عسى أو ارفع مضمراً.

وحكى غلام ثعلب: عسى زيد قائم، حينئذٍ عسى هنا أعملت في ضمير الشأن، عسى هو، زيد قائم في محل نصب خبر عسى، وهذا محكي، هذا تجعله مع دليل الماضي، **جعلتُ قَلُوصاً** بمعنى: أنه سمع الجملة الاسمية واقعة موقع الفعل المضارع، وابن عقيل نفاه، والصواب

أنه ثابت.

وَكَوْنُهُ: أي الفعل المضارع الواقع خبراً.

وارداً **بِدُونِ أَنْ** المصدرية.

بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ: يعني قليل.

وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا: بمعنى أن الكثير خلوها من (أن)، واليسير -النزر القليل- اتصالها بـ (أن)، عكس عسى.

وَكَادَ: هذا مبتدأ أول.

الأَمْرُ: مبتدأ ثاني.

عُكِسَا: الجملة خبر.

فِيهِ: جار ومجرور متعلق بقوله: **عُكِسَا** والألف هذه للإطلاق.

فاقترانه بـ (أن) بعدها قليل، والكثير تجرده عن (أن).

وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا: **وَكَادَ الأَمْرُ** يعني: وخبر كاد، ليس كاد نفسها، وخبر كاد على حذف المضاف، **وَكَادَ الأَمْرُ**: وخبر كاد **الأَمْرُ فِيهِ**: على هذا المحذوف **عُكِسَا**: عكس فيه، للدلالة على قرب الخبر فكأنه في لحال.

الأعرف في خبر كاد وكرب الحذف، ومنه: ((وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ))[البقرة:71] جرد في القرآن عن (أن).

((يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ))[النور:35] يُضِيءُ جرد عن (أن).

قال: ومن وروده بدون أن -يعني: **بَعْدَ عَسَى** - قول القائل:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ، أمسيتُ وأمسيتَ.

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ	يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

يَكُونُ جاء بدون (أن)، هل نقول هذا شاذ أم أنه لغة؟ لغة، نحن نقول: اتصال (أن) بخبر عسى وهو فعل مضارع الأصل الجواز، ثم أيهما الأكثر: التجرد أم الاتصال؟

الاتصال أكثر، حينئذٍ خلوها عن (أن) في بعض الأحوال لا نقول: إنه شاذ، بل نقول: إنه لغة، ليس الأمر في غير المضارع كما هو الشأن في الاسم المفرد والجملة الاسمية ونحوها لا، بل هو لغة، ولذلك قال: **نَزْرٌ**، يعني: قليل. ولم أقف على أحد أنه صرح بأنه شاذ، وإنما يعبرون بالقلة ويوردون الكثير من الأمثلة.

قال: **عَسَى الْكَرْبُ يَكُونُ** ، **الْكَرْبُ** هذا اسم عسى، و **يَكُونُ**: هذا خبر عسى بدون (أن).

وقوله: **عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ إنهُ**

جاء خبر عسى هنا بدون (أن).

وأما كاد فذكر المصنف أنها عكس عسى، فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن)، ويقل اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ (أن) مخصوص بالشعر، فمن تجريده من (أن) قوله تعالى: ((فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ))[البقرة:71]، وهذا كثير، بل هو الأصل.

((مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ))[التوبة:117] تَزِيغُ: بالتاء عند ابن عقيل.

ومن اقترانه بـ (أن) قوله صلى الله عليه وسلم: { **ما كدتُ أن أصلّي العصر حتّى كادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبُ** } إذاً اتصلت هنا.

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ جج	إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

إذاً: الأصل في خبر عسى أن تتصل به (أن)، ويقل تجردها عنهن كاد العكس، الأصل في خبرها أن يتجرد من (أن) المصدرية، وقد تتصل به.

وَكَعَسَى حَرَى ولَكِنْ جُعِلاَ	خَبَرُهَا حَتماً بِأَنْ مُتَّصِلاَ

وَكَعَسَى حَرَى: حرى كعسى، في المعنى ودخول (أن) عليها أم الأول فحسب؟

في المعنى فحسب، وأما في حكم دخول (أن) عليها فهو مخالف.

إذاً قوله: **وَكَعَسَى حَرَى** كقوله: **كَكَانَ كَادَ**، ليس على إطلاق التشبيه مطلقاً من كل وجه، بل من بعض الوجوه، والمراد هنا التشبيه في المعنى. إذاً حرى تأتي بمعنى عسى في الرجاء، كل منهما للرجاء فهو فعل رجاء كما أن عسى فعل رجاء، وأما باعتبار (أن) ودخولها على المضارع فهذا يختلف.

وَكَعَسَى: هذا خبر مقدم.

حَرَى: بالحاء المهملة، زادها ابن مالك. كقوله: **فحَرَى أَنْ يَكونَ ذَاكَ وكانا**

قال أبو حيان: والمحفوظ أن حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع.

قال ثعلب: أنت حري من ذلك أي: خليق وحقيق.

قال ابن قاسم: ولكن ابن مالك ثقة. يعني كأن مراده أن ابن مالك زاد هذه من عنده من كيسه، لكن قال ابن القاسم: ابن مالك ثقة، وابن مالك معروف في تتبع الغريب، إذا قال: هذا غريب أو شيء في لسان العرب فهو هو.

وَكَعَسَى حَرَى: إذاً حرى كعسى، **حَرَى** هذه مبتدأ مؤخر قصد لفظه، **وَكَعَسَى**: هذا خبر مقدم، أي: في العمل والدلالة على الرجعة.

إذاً في أمرين، **ولَكِنْ جُعِلاَ *** خَبَرُهَا حَتماً بِأَنْ مُتَّصِلاً**، يعني: يجب اقتران خبر حرى بـ

(أن)، ولا يجوز انفصالها إلا في شذوذ بخلاف عسى، عسى يجوز الانفصال وعدم الاتصال، وأما حرى لا.

ولَكِنْ جُعِلاَ يعني: اختصت حرى بحكم وهو أنه جُعل **خَبَرُهَا حَتماً** وجوباً -هذا حاله من الضمير المستتر- في **مُتَّصِلاً، خَبَرُهَا مُتَّصِلاً حَتماً بِأَنْ: بِأَنْ** هذا جار ومجرور متعلق بقوله: **مُتَّصِلاً**.

و **جُعِلاَ:** هذه الألف للإطلاق، و **خَبَرُهَا**: نائب فاعل وهو مفعول أول، و **مُتَّصِلاً**: هذا مفعول ثاني.

و **حَتماً:** هذا حال من الضمير المستتر في متصلاً، وهذا أولى من جعله مفعولاً مطلقاً-.

إذاً: ولَكِنْ جُعِلاَ: الألف للإطلاق **خَبَرُهَا حَتماً بِأَنْ مُتَّصِلاً**: فلم يجرد عنها لا في شعر ولا في غيره، وإنما وجب اتصالها به، فيقال: حرى زيد أن يقوم، ولا يجوز: حرى زيد يقوم بدون (أن) هذا نقول: شاذ، إن ورد يحفظ ولا يقاس عليه.

إذاً: مراده بهذا البيت أن حرى وإن كانت بمعنى عسى في المعنى والعمل فهي مخالفة لها في الاستعمال بلزوم خبرها (أن).

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى

وهنا لم يقل: اخلولق كعسى، مع أنها مثلها في المعنى.

أفعال الرجاء هنا ثلاثة: عسى وحرى واخلولق، كلها تستعمل بمعنى رجوت.

وَأَلْزَمُوا: يعني العرب خبر **اخْلَوْلَقَ**، هذا مفعول أول.

أَنْ: هذا مفعول ثاني، لكونها مثل حرى في الترجي، فحينئذٍ لا يجوز خلو خبر حرى من (أن)، وكذلك لا يجوز خلو خبر اخلولق من (أن)، فلا بد من الاتصال، ولذلك قالوا: اخلولقت السماء أن تمطر، لا يجوز: اخلولقت السماء تمطر بدون (أن)، هذا لا يجوز عندهم، والحجة

السماع، لم يسمع خلوها من (أن) حينئذٍ نقول: السماع هو الحجة.

يعني: أن اخلولق لا يستعمل خبرها إلا مقروناً بـ (أن) فهي إذاً مثل حرى، إلا أنه لم ينبه على أنها شبيهة في المعنى بعسى كما نبه على حرى.

وَأَلْزَمُوا: هذا فعل ماضي، والواو فاعل، ألزم: فعل ماضي، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

وَأَلْزَمُوا: يعني: العرب.

اخْلَوْلَقَ: أيضاً على تقدير مضاف، خبر **اخْلَوْلَقَ**، لا بد من التقدير، ليس **اخْلَوْلَقَ** نفسه، وإنما خبر **اخْلَوْلَقَ**.

أَنْ: هذا مفعول ثاني.

لكونها **مِثْلَ**: هذا حال من المفعول الأول **اخْلَوْلَقَ**، حال كونه مثل حرى في الترجي.

وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

أَوْشَكَ: هذه من أفعال المقاربة، مثل: كاد.

وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

انْتِفَاءُ: قصره هو للضرورة، هذا مبتدأ، و **نَزُرَا** هذا خبره.

انْتِفَا أَنْ: مضاف ومضاف إليه، وهو مبتدأ.** .

انْتِفَا أَنْ نَزُرَا: أي: قل **بَعْدَ أَوْشَكَ**: انتفاء (أن) نزرا بعد أوشك، يعني: بعد أوشك يأتي خبرها، انتفاء (أن) وعدم (أن) دخولها قليل، فالكثير حينئذٍ يكون اتصالها بـ (أن).

وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا: انْتِفَا هذا نقول: مبتدأ.

أَنْ: مضاف إليه.

نَزُرَا: يعني من خبرها. يعني: أن خلو خبر أوشك من (أن) قليل، فهي في ذلك حسب الاستعمال لا في المعنى، فإن عسى للرجاء وأوشك للمقاربة. إذاً الأعرف هنا الإثبات، الأعرف المشهور في لسان العرب هو إثبات أن مع خبر أوشك، لأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب بخلاف كاد وقرب، -بالقرب-، فلهذا اختصت عنها بغلبة الاقتران بها.

وندر دخول الباء في خبر أوشك، قال:

أَعَاذِلَ تُوشِكِينَ بِأَن تَرَيني

بِأَن تَرَيني هذا قليل، لكنه يحفظ ولا يقاس عليه.

إذاً: حرى مثل عسى في الدلالة على الرجاء، لكن يجب اقتران خبرها بـ (أن) نحو: حرى زيد أن يقوم ولم يجرد خبرها من (أن) لا في الشعر ولا في غيره، وكذلك اخلولق تلزم (أن) خبرها نحو: اخلولقت السماء أن تمطر، وهو من أمثلة سيبيويه.

وأما أوشك فالكثير اقتران خبرها بـ (أن) ويقل حذفها منه، ومن اقترانه بها قوله:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لأَوْشَكُوا	إذا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

إذاً: **أَنْ يَمَلُّوا** وهذا كثير.

لأَوْشَكُوا: انظر، استعمله ماضياً، وسيأتي خلاف فيه.

إذاً: صرح به كونه ماضي، وبعضهم أنكره، قال: بل المسموع فيه يوشك بصيغة المضارع، والصواب أنه سمع فيه ذاك وذاك.

ومن تجرده منها:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِه   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

ج

مَنْ هذا اسم يوشك، **يُوَافِقُهَا** بدون (أن) هذا الخبر، نقول: هذا قليل.

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا

وَمِثْلُ كَادَ: كرب مثل كاد، **كَرَبَا** الألف للإطلاق.

كَرَبَا: بفتح الراء، ونقل كسرها والفتح أفصح: كَرَبَا كرِبا أما كرُبا لا، كَرَبَا هذا الأفصح، ويجوز فيه لغة كسر الراء والألف هذه للإطلاق.

كَرَبَا مثل كادا: هذا خبر مقدم، يعني: أنها للمقاربة من جهة المعنى، وفي أنَّ الكثير تجردها من (أن)، يعني: أن إثبات (أن) بعدها قليل، والكثير التجرد، ولم يذكر سيبويه غيره، ولكن خالفه الناظم قال: **فِي الأَصَحِّ**. سيبويه لم يذكر إلا التجرد، لم يذكر اتصال (أن) بالفعل المضارع، وإذا لم يثبته سيبويه حينئذٍ لا نثبته، لكن خالفه الناظم قال: **فِي الأَصَحِّ**، على طريقة ابن عقيل: **إِذَا قَالَتْ حَذَامِ** .. لا نثبته، وأما على جهة البحث والنظر حينئذٍ قال المصنف: في الأصح -خلافاً لسيبويه-.

إذاً: يجوز اتصال (أن) بخبر كرب، وإن كان الكثير الغالب هو التجرد، ولذلك قد يقال: بأن سيبويه لم يطلع عليه، والكثير التجرد لا، الذي لم يطلع عليه الاتصال.

في الأصح يعني: في القول الأصح مقابله شيئان: مقتضى كلام سيبويه، حيث لم يذكر فيها إلا التجرد، لم يسمع اتصال (أن) بخبر كربا، ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع، وهي من أفعال المقاربة.

قال: لم يذكر سيبويه في كربا إلا تجرد خبرها من (أن)، وزعم المصنف أن الأصح خلافه. -زعم- وهو أنها مثل كاد، فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من (أن)، ويقل اقترانه بها، فمن تجريده:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَواهُ يَذوبُ	حينَ قَالَ الْوُشاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

يَذوبُ: هذا خبر كرب، ولم يتصل بـ (أن)، وهكذا حكاه سيبويه. وسمع من اقترانه بها:

وقَدْ كَرَبتْ أَعناقُها أَنْ تَقَطَّعَا	سَقاها ذَوُو الأَحلامِ سَجْلاً على الظَّما

أَنْ تَقَطَّعا، (أن) دخلت على خبر كربا، إذاً لماذا يقول: زعم المصنف؟ ما دام أنه ثابت يبقى على الأصل.

إذاً: **وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا**

قال: والمشهور في كربا فتح الراء ونقل كسرها أيضاً.

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا

إذاً: **كَرَبَا** مثل كاد في المعنى والعمل وفي دخول (أن) عليها؛ لأن الأكثر هناك في باب كاد تجرد الخبر من (أن)، ويقل دخول (أن) على خبر كاد، مثلها كربا.

وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِيْ الشُّرُوعِ وَجَبَا

تَرْكُ أَنْ وَجَبَا.

وَتَرْكُ: مبتدأ.

وَجَبَا: الألف للإطلاق.

تَرْكُ أَنْ: يعني: ترك إدخال واتصال (أن) **مَعْ ذِيْ**، مع ما دل على الشروع في الفعل، يعني أفعال الشروع **وَجَبَا**، فهو واجب لما بينهما من المنافاة؛ لأن أفعال الشروع للحال و (أن) للاستقبال.

كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ	كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ

مثَّل لأفعال الشروع، ما هي؟ قال:

كَأَنْشَأَ: الكاف تدل على التمثيل لا على الاستيعاب، لأنه زاد هو نفسه في غير هذا الكتاب:

هب وقام، فدل على أن الكاف هنا للتمثيل وليست للاستقصاء.

كَأَنْشَأَ: يعني كقولك: **أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو**، أنشأ **السَّائِقُ** الذي يسوق الإبل **يَحْدُو** يغني للإبل ينشد. حينئذٍ نقول: **يَحْدُو**: هذا فعل مضارع وقع خبراً لفعل الشروع أنشأ، هل يجوز اتصال (أن) به؟ نقول: لا. لماذا؟ لأن أنشأ تدل على أنه بدأ وشرع، و (أن) تدل على الاستقبال، حينئذٍ تنافيا فامتنع دخول (أن) على خبر أنشأ.

وَطَفِقْ: طفق زيد يعدو، طفِق بكسر الفاء، وفتحها طفَق، وهو من باب ضرب يضرب وعلم يعلم، يجوز فيه الوجهان، حكاه الجوهري وغيرهم.

طفِق يطفَق، علِم يعلَم، وطفَق يطفِق ضرَب يضرِب فيه وجهان. وكذلك طبق بالباء بكسرها، لغة فيها طفق بالفاء أو بالباء، فاء باء متجاوران.

طفق زيد يعدو، يعني: بدأ شرع نفسه.. طفق لا يلتبس هي مثل أنشأ ومثل شرع.

كَذَا جَعَلْتُ: أتكلم، **وَأَخَذْتُ**: أقرأ، **وَعَلِقَ**: زيد يسمع. فهذه الأفعال كلها نقول للشروع، يجب ترك (أن) مع أخبارها، فلا يجوز اتصالها بها لما بينهما من المنافاة.

إذاً: **وَتَرْكُ (أَنْ)**: **تَرْكُ** هذا مبتدأ وهو مضاف و (أن) مضاف إليه قصد لفظه.

مَعْ ذِي الشُّرُوعِ: **مَعْ ذِي** يعني: صاحب، المراد به الفعل أو ما دل على الشروع في الفعل، يعني: أفعال الشروع.

وَجَبَا: الألف هذه للإطلاق.

إذاً: تحصل عندنا من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة لاقترانه بـ (أن) وتجرده منها أربعة أقسام على التفصيل، هناك ذكرناها إجمالاً، وهنا أربعة أقسام على التفصيل.

الأول: ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق، ما يجب اقترانه ولا يجوز انفكاكه وهو **حَرَى واخلَوْلَق**.

الثاني: ما يجب تجرده ولا يجوز اتصاله، وهو أفعال الشروع.

ثالثاً: ما يغلب اقترانه، يجوز الوجهان. قلنا: ذاك القسم الثالث تحته أمران: ما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك.

الرابع: عكسه، ما يغلب تجرده وهو كاد وكربا. هذا التقسيم يريحك من الأبيات.

ثم قال:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعَاً لأَوْشَكَا جج	وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

قبل ذلك مسائل.

إذاً عرفنا الآن أن هذا الباب - **أَفْعَالُ الْمُقَارَبَة** - على ثلاثة أنواع: منه ما دل على الرجاء، ومنه ما دل على الشروع، ومنه ما دل على المقاربة، وأنها تدخل على المبتدئ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر إلا أن نصب الخبر يكون محلاً، وأن هذا الباب خالف باب كان وإن كان فرعاً عنه وملحقاً به في كونه التزم أن يكون خبره فعلاً مضارعاً، يعني: جملة مضارعية.

ثم هل يشترط في دخول (أن) عليه دون بعضها أو يغلب أو يكثر؟ ما ذكرناه سابقاً.

يبقى مسائل:

الأولى: أنه لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل، **كَكَانَ كَادَ** ليس مطلقاً، هناك يجوز، قائماً كان زيد هنا لا يجوز، أن يفعل عسى زيد لا يصح وإن كان هو فرعاً عنه.

لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل، فلا يقال: أن يقوم عسى زيد اتفاقاً، لا خلاف فيه أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على الفعل، ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ (أن) اتفاقاً، عسى زيد يقوم، عسى يقوم زيد، يجوز أن يتوسط الخبر بين الفعل والاسم، لكن بشرط: ألا يقترن بـ (أن)، وهذا أيضاً اتفاقاً محل وفاق. كالمسألة الأولى.

ولذلك يقال: طفق يصليان الزيدان، أصلها: طفق الزيدان يصليان، جاز تقدم الخبر على الاسم دون الفعل.

قال ابن مالك: والسبب في ذلك –التعليل- لماذا جاز أن يتقدم على الاسم دون الفعل إذا كان خالياً من (أن)، ولا يجوز أن يتقدم على الفعل نفسه مع كون الباب ملحقاً بباب كان؟

قال ابن مالك: والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها، وهذا بيناه؛ لأن الأصل أن يكون جملة فعلية واسمية وظرفاً وجاراً ومجروراً.. إلى آخره. خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل، وإذا ازدادت حينئذٍ صار العمل وإلحاق كاد بـ (كان) في العمل، فيه نظر؛ لأنه كلما بعدت المشابهة بعُد العمل، وكلما قربت المشابهة قرُب العمل، لأننا ما ألحقنا هذا بذاك إلا من أجل المشابهة، وحينئذٍ كلما وقعت المخالفة للباب السابق وكثرت المخالفة الأصل فيه أنه لا يلحق به، وحينئذٍ لا بد من المحافظة على المشابهة. فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل.

وأيضاً: فإنها أفعال ضعيفة، كاد ونحوها أفعال ضعيفة، دائماً الذي يكون فرعاً ضعيف، الذي يكون فرعاً في باب النحو في العمل دائماً يكون ضعيف ولو كثر إعماله، ولذلك أدنى مخالفة للتقديم والتأخير حينئذٍ نقول: هذا مفسد للعمل، كما هو الشأن في (ما النافية ولا وإن) ولذلك -**وَرَاءِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِي الَّذِي** -نقول هنا: اشترط الترتيب لماذا؟ لكون (إن) الأصل فيها عدم العمل، وحينئذٍ لا تعمل إلا بشرط الترتيب.

وأيضاً: فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرف، فلها حال ضعف ولها حال قوة. لها حالان: حال ضعف وحال قوة، حال ضعف بالنسبة للأفعال الكاملة التصرف، فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها؛ لأنها إذا تقدمت أخبارها على الأفعال ساوت كاد، ونحن نريد أن تكون أدنى من كان، فحينئذٍ نمنع التصرف فيها بحيث لا تفضل كان وتساويها من كل وجه، بل لا بد أن تكون قاصرة. هكذا قال.

وحال قوة بالنسبة للحروف، فأجيز توسطها تفضيلاً لها على (إن وأخواتها).

إذاً: منع تقدم الخبر على كاد من أجل ألا تساوي كان، فتصير كان أعلى منها فاضلة عليها وهي مفضولة، وجاز توسط الخبر بين الاسم وكاد من أجل أن تكون غالبة لباب (إن)؛ لأنه لا يجوز التقديم والتأخير هناك. هكذا قال رحمه الله. هذا أولاً.

فإن اقترن بـ (أن) ففي التوسط قولان. إذاً قلنا: لا يجوز أن يتقدم الخبر على الفعل نفسه، أن يقوم عسى زيد: باطل. هل يجوز التوسط؟ قلنا: إذا لم يكن متصلاً بـ (أن) جائز اتفاقاً، طفق يصليان الزيدان، إن اتصل بـ (أن) هل يجوز أن يتوسط؟ فيه قولان: المنع والجواز، هذا متى؟ إذا اتصل بـ (أن)، هل يجوز توسطه بين الفعل والاسم؟ فيه قولان:

الأول: الجواز كغيره.

والثاني: المنع.

المسألة الثانية: يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم، ومنه: ((فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ))[ص:33] أي: يمسح مسحاً، لدلالة المصدر عليه.

ثالثاً: يتعين في هذا الباب أن يعود منه ضمير إلى الاسم، يعني شرط الفعل الذي يكون مضارعاً وهو خبر، شرطه: أن يكون رافعاً لضمير الاسم، يعني: الضمير عائد على الاسم.

عسى زيد أن يقوم، يقوم هذا هو الفعل المضارع، رفع ماذا؟ لا بد من فاعل، ما فاعله؟ ضمير مستتر. أين مرجعه؟ الاسم؛ لأنه هو المحل الذي اتصف بالخيار. إذاً: يتعين في هذا الباب أن يعود منه ضمير إلى الاسم، فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنبياً ولا سببياً. يعني لو رفع اسماً ظاهراً أجنبياً أو سببياً بمعنى أنه أضيف إلى ضمير يعود إلى الاسم، قالوا: هذا لا يجوز، ممنوع. فلا يقال: طفق زيد يتحدث أخوه، طفق زيد يتحدث، يتحدث هو يعني زيد، لو رفع اسماً ظاهراً مضاف إلى ضمير يعود إلى زيد: يتحدث أخوه، قالوا: لا يجوز هذا.

ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه، يعني: يبحث عن ابنه. لأنه إنما جاءت لتدل على أن فاعلها تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره، يعني: إنما جيء بالفعل هنا ليدل على أن فاعل -في المعنى- فاعل هذه الأفعال قد تلبس بالفعل، فإذا أسندته لغيره ما الفائدة منه؟ عندما نقول: كاد تدل على قرب الخبر إلى الاسم، إذا جعلت الفعل الذي الأصل فيه أن يكون للاسم جعلته لغيره، ما الفائدة من المجيء بالأفعال؟ لا فائدة منها، حينئذٍ يجب أن نقول: بأنه لا يصح إعمالها هذا الإعمال إلا بشرط أن يكون الفعل المضارع رافعاً لضمير مستتر يعود على الاسم، فإن رفع ظاهراً حينئذٍ انفك، طفق زيد يتحدث أخوه، الأصل أن التحدث يكون لزيد، هذا أصل الجملة، وما جيء بالفعل إلا من أجل هذا، وأنت الآن فصلته ورفعت به ظاهراً فجعلته وصفاً له، إذاً حصل انفكاك في الجملة وهذا باطل.

لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره، ويستثنى عسى فقط؛ فإن خبرها يرفع السبب، كقوله:

وَمَاذا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلغُ جُهْدُهُ -على رواية الرفع-، **يَبْلغُ جُهْدُهُ**، هكذا قال الأشموني وصاحب التوضيح.

الرابع: حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة، أو مقارناً لها كما في باب كان، وقد يرد نكرة محضة، كقوله: **عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ، عَسَى فَرَجٌ**.

إذاً: الأصل في هذا الباب أن يكون الاسم معرفة، لأنه في الأصل -أصل كان- مبتدأ، **تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا**، إذاً الأصل أن يكون معرفة، أو يكون مقارناً لها، بمعنى: أنه نكرة لكنها قريبة من المعرفة.

ثم قال رحمه الله:

وَاستَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا	وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

أراد أن يبين لنا أن الأصل في هذه الأفعال أنها جامدة لا تتصرف، وتلزم صيغة واحدة وهي الماضي، هذا الأصل فيها. ثم بعضهم سمع مضارعاً لهذا وبعضهم ؟؟؟ الخ، كلها ليست على السنن المطرد، وإنما هي مسموعات لبعضهم.

أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ملازمة للفظ الماضي، لماذا؟ قيل: لما قصد بها المبالغة في القرب أخرجت من بابها وهو التصرف، لما أريد بها أنها للمبالغة في القرب: كاد زيد يموت، قرب منه الموت جداً للمبالغة، إذاً: التزمت الفعل الماضي ولا تتصرف.

أخرجت عن بابها وهو التصرف، وكذلك كل فعل يراد به المبالغة، كنعم وبئس وفعل التعجب، وقيل: بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها، فلم يبنوا منها مستقبلاً.

لما اشترطوا في خبرها أن يكون فعلاً مضارعاً قالوا: اكتفوا بالماضي عن المضارع في نفسها في ذاتها، لكونهم اشترطوا الخبر أن يكون مضارعاً. كاد زيد يموت، لماذا كاد لا يأتي منه المضارع؟ هو يأتي لكن مثال، لماذا؟ قال: لأنهم اكتفوا بـ يموت، يموت هذا خبر كاد، فلما اشترطوا الفعل المضارع استغنوا به عن صيغتها في نفسها فلم يأتوا به على المضارع.

وَاسْتَعْمَلُوا: أي: العرب، هنا ما نقول النحاة؛ لأن الاستعمال هنا استعمال العرب، وهو إطلاق اللفظ وإرادة المعنى. وبعضهم يجعله مرادفاً للموضوع، ولذلك يُجعل اللفظ قسمين: الأول: مهمل. والثاني: مستعمل. وبعضهم يقول: لا، الصواب مهمل وموضوع، ثم الموضوع نوعان: مستعمل وغير مستعمل. هكذا أورده على حاشية مجيب النداء.

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً: يعني العرب فعلاً مضارعاً: هذا مفعول به.

لأَوْشَكَا: وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا * وَكَادَ لاَ غَيْرُ**

إذاً: لم يسمع في لسان العرب مضارع لهذه الأفعال إلا فعلين فقط، وهما: أوشك وهذا فعل

ماضي، وكاد وهو فعل ماضي.

لا غَيْرُ: أي: دون غيرهما من أفعال الباب، فإنه ملازم لصيغة الماضي.

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا: وهو أكثر استعمالاً من ماضيها. يعني: باب يوشك، يوشك: نقول: هذا فعل مضارع **لأَوْشَكَا**، إذاً: أوشك فعل ماضي مضارعه يوشك، أيهما أكثر استعمالاً؟ المضارع، المضارع أكثر استعمالاً من ماضيها، حتى زعم الأصمعي أنه لا يستعمل ماضيها، كأنه لم يطلع على الماضي مع كونه **لأَوْشَكَا** كما سبق بيانه.

وَكَادَ لاَ غَيْرُ

وَكَادَ: ((يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ))[النور:35] يَكَادُ: هذا فعل مضارع جاء في القرآن، وحينئذٍ هو كثير.

ولأَوْشَكَا: يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتهِ.

وَزَادُوا مُوشِكَا: يعني زادوا العرب في الاستعمال **لأَوْشَكَا** -اسم فاعل-، فقالوا: موشكاً، أوشك يوشك فهو موشك.

ظاهر كلام الناظم هنا أن المضارع في هذه الأفعال مقصور على أوشك وكاد، يوشك ويكاد فقط، وأنه لم يسمع اسم الفاعل إلا لأوشك فقالوا: موشك. وقال ابن هشام في التوضيح: أربعة ألفاظ استعمل لها مضارع. أربعة ألفاظ في هذا التركيب هنا الباب استعمل لها مضارع: كاد، وعرفنا المثال: ((يَكَادُ زَيْتُهَا))[النور:35]. **وَأَوْشَكَا**، وعرفنا المثال: **يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتهِ**. **وَطَفِقْ**، حكى الأخفش: طفَق يطفِق كضرَب يضرِب، وطفِق يطفَق كعلِم يعلَم. والرابع: جعل.

إذاً: طفَق يطفِق وطفِق يطفَق، سمع هذا وسمع ذاك بالوجهين.

وجعل، كذلك يجعل، حكى الكسائي: **"إنَّ البَعيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الماءَ مَجَّه"**.

إن البعير ليهرم حتى يجعلُ –بالضم-، حتى يجعلُ، حتى هنا ابتدائية.

حَتَّى يجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الماءَ مَجَّه، وحينئذٍ أربعة ألفاظ سمع لها سمع لها مضارع.

إذاً: **وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا *** وَكَادَ لاَ غَيْرُ**

هذا فيه نظر، يزاد عليه: طفِق يطفَق ويطفِق، ويزاد عليه: جعل يجعل.

وأما قوله: **وَزَادُوا مُوشِكَا** فحسب دون غيره، قال ابن هشام: استعمل اسم فاعل لثلاثة. الذي حكي ما عليه عند النحاة ثلاثة: كاد وكرب وأوشك، أوشك عرفنا:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ ج	خِلاَ فَ الأَنِيسِ وَحُوشاً يَبَابَا

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَلاَّ تَرَاهَا، نقول: **فَإِنَّكَ مُوشِكٌ** هذا اسم فاعل.

وأما كاد فقيل: ورد في الشعر:

أَمُوتُ أَسىً يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنَّنِي	يَقِيناً لَرَهنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وَكَائِدَ هذا اسم فاعل من كاد يكيد فهو كائد. وكذلك سمع كرب:

أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ ج	فَإِذَا دُعِيْتَ إِلَى الْمَكَارِمِ فَاعْجَلِ

والصواب في هذين البيتين: أن كائد الصواب فيه كابد، كابد اسم فاعل من المكابدة، غير جار على فعله إذ القياس مكابد، فليس هو كائد، وإنما الرواية الصحيحة: كابد بالباء. إذاً لم يسمع لكاد اسم فاعل.

وكذلك قوله: **أَبُنَيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ**، نقول: الثاني هذا اسم فاعل من كرب التامة وليست الناقصة، نحو قولهم: **"كَرَبَ الشتاءُ"**، أي: قرب، كما جزم به الجوهري وغيره.

وحكى عبد القاهر الجرجاني المضارع واسم الفاعل من عسى، فقال: عسى يعسي عاسٍ، عاسٍ اسم فاعل.

وحكى أبو حيان الأمر وأفعل التفضيل من أوشك، وحكي اسم الفاعل من كرب كما ذكرناه، وحكى الجوهري مضارع طفِق، وكذلك الكسائي مضارع جعل. إذاً: سمعت كلمات لكنها ليست بالكثيرة.

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا ج	وَكَادَ لاَ غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

ثم قال رحمه الله:

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ	غِنىً بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

هذا المراد به أن هذه الأفعال منها ما هو تام ومنها ما هو ناقص، هذا مراده على قول الجمهور، منها ما هو تام وهو الذي يكتفي بمرفوعه، وما هو ناقص وهو الذي لا يكتفي بمرفوعه بل لا بد من منصوب:

.... وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ....................	وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي ....

التعريف هو نفسه هنا، لأن هذا الباب فرع عن ذاك.

قال: **بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ**

أَوْشَكْ: أوشك بالإسكان للوزن.

بَعْدَ عَسَى: هذا متعلق بقوله: **يَرِدْ**.

اخْلَوْلَقَ: على إسقاط حرف العطف: واخلولق.

أَوْشَكْ: أي: وأوشك.

وأَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ: بإسكان الكاف، أصله: أوشكَ.

غِنىً بِأَنْ يَفْعَلَ: أي يستغني **بِأَنْ يَفْعَلَ** -الذي هو الخبر- أن يفعل يستغنى به **عَنْ ثَانٍ**: يعني عن ثانٍ من معموليها **فُقِدْ** ، عن ثان مفقود، ما هو الثاني من معموليها؟ الخبر، إذاً: يستغنى بـ (أن) يفعل عن معموليها، وحينئذٍ (أن) يفعل أقيم مقام المعمولين، وسد مسد المعمولين، أكثر الشراح -شراح الألفية- على أنهم أرادوا أن الناظم بهذا البيت قسم الأفعال إلى تامة وناقصة، وأنه لم يسمع التمام إلا في هذه الأفعال فحسب، وهي: عسى واخلولق وأوشك، وليس الأمر كذلك كما سيأتي.

غِنىً بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ: يعني: من معموليها.

فُقِدْ: يعني حذف وهو الخبر، ضمير يعود إلى ثانٍ، وحينئذٍ إذا قيل: عسى أن يقوم، (أن) وما دخلت عليه قلنا: هذا في تأويل مصدر. أين اسم عسى؟ لم يذكر.

أن يقوم إما أن نقول: بأن عسى هنا اكتفت بمرفوعها عن المنصوب، فهي تامة، وإما أن نقول: أن عسى هنا اكتفت بـ (أن) يفعل عن معموليها، يعني: سدت مسد معموليها، وإذا قيل بأنها سدت مسد معموليها فهي ناقصة ليست بتامة، وهذا هو اختيار الناظم في غير الكتاب وظاهر كلامه هنا على هذا، وإن جعله البعض أنه محتمل لهما كالصبان وغيره، وحينئذ: هل مراد الناظم بقوله:

قَدْ يَرِدْ * غِنىً بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ**

هل المراد أن هذه الأفعال خرجت عن النقصان إلى التمام؟ أم أنها باقية على النقصان و (أن) يفعل سد مسد المعمولين؟

كقوله: ((أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا))[العنكبوت:2] حَسِبَ: هذه تتعدى إلى مفعولين، النَّاسُ: فاعل.

(أَنْ يُتْرَكُوا) سد مسد المعمولين، هل معنى ذلك أن حسب خرجت عن أصلها؟ لا، بل هي باقية على إعمالها، هذه مثلها -هذا الظاهر من كلام الناظم-.

بَعْدَ عَسَى ٱخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ ج	غِنىً بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

مذهب الجمهور أنها في هذه الحالة أفعال تامة، اكتفت بمرفوعها وهو أن يفعل، عن ماذا؟ عن طلبها للخبر، و (أن يفعل) فاعلها ولا خبر لها.

عسى أن يفعل: عسى فعل ماض.

أن يفعل: (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل عسى، فعل وفاعل مثل: قام زيد، مثل: ((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ))[البقرة:280]، ((فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ))[الروم:17] مثلها، هذا مذهب جمهور النحاة، ولا خبر لها، ومذهب الناظم أنها ناقصة على أصلها.

وأن يفعل: سد مسد معموليها، كما في قوله تعالى: ((أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا))[العنكبوت:2].

الصبان يقول: كلام الناظم محتمل للمذهبين، لكنه صرح في غير هذا الكتاب أنه اختار أنها ناقصة مطلقاً، ولا يكون في هذا الباب تمام البتة، وإنما كلها ناقصة، ولكن استثني أن (أن) ويفعل تسد مسد المعمولين في ثلاثة أفعال فحسب هي التي نص عليها، لذلك: **بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ**.. لا بعد غيرها، قدمه للحصر. قد يرد بعد عسى، فقدم (بعد) هذا متعلق بقوله: **يَرِدْ**، إذاً لا بعد غير هذه الثلاثة، وحينئذٍ لا يكون من باب التمام وإنما هو من باب النقصان، واكتفي بـ (أن) يفعل عن المعمولين، وتأمل قوله: ((أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا))[العنكبوت:2] تدرك المسألة من أصلها.

ومعناه على مذهب الجمهور: غنىً بأن يفعل عن أن يكون لها ثان لتمامها، وعلى مذهب غنىً بأن يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الأول لظهور إغناء (أن) يفعل عنه لوقوعه في محله

بخلاف الثاني، وهذا تأويل لأن الصبان يعني أراد أن يحمل البيت على المذهبين.

بَعْدَ عَسَى: أي لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع.

قَدْ يَرِدْ * غِنىً بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ.**

قال الشارح: اختصت عسى واخلولق وأوشك بأن تستعمل ناقصة وتامة. فأما الناقصة فقد سبق ذكرها، وأما التامة فهي المسندة إلى (أن) والفعل، أن يفعل، عسى أن يفعل، نحو: عسى أن يقوم، واخلولق أن يأتي، وأوشك أن فعل، فـ (أن) والفعل في موضع رفع فاعل عسى و **اخْلَوْلَقَ وأَوْشَكْ**، واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها. هذا على القول بأنها تامة.

وهذا متى -الإعراب هذا التفسير هذا-؟ إذا لم يل الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصح رفعه به، فإن وليه: عسى أن يقوم زيد، حينئذٍ زيد إذا جاء في مثل هذا التركيب: عسى أن يقوم زيد، زيد يحتمل أنه فاعل ليقوم، ويمكن أن نجعله اسماً لعسى، يحتمل هذا ويحتمل ذاك.

فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد (أن)، فـ (أن) وما بعدها فاعل لعسى وهي تامة ولا خبر لها، ليس فيه جديد.

وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين، وتجويز وجه آخر: وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أن) مرفوعاً بعسى اسماً لها، وأن والفعل في موضع نصب بعسى، وتقدم عن الاسم والفعل الذي بعد (أن) فاعله ضمير يعود على فاعل عسى، وجاز عوده عليه وإن تأخر لأنه مقدم بالنية.

إذا قلت: عسى أن يقوم زيد، فزيد هذا يحتمل أنه فاعل ليقوم، والمسألة هي المسألة: عسى أن يقوم، عسى أن يقوم زيد لا إشكال فيه، حينئذٍ اكتفي بـ (أن) وما دخلت عليه بكونه فاعلاً لعسى، فهي تامة.

وجوَّز المبرد وغيره ما ذهب إليه الشلوبين، ووجهاً آخر: وهو أن يكون زيد –الظاهر- اسم

عسى، وأن يقوم هو الخبر تقدم -توسط بين الفعل والاسم-. عسى أن يقوم زيد، عسى أن يقوم، أن يقوم: هذا خبر مقدم، وزيد هذا اسم عسى، وسبق: هل يجوز توسط الخبر إذا كان مقترناً بـ (أل)؟ قلنا: إذا اقترن بـ (أل) ففيه وجهان: الجواز والمنع، وإذا خلا من (أل) فالجواز مطلقاً، وحينئذٍ نحتاج إلى التخريج في مثل هذا.

تظهر الفائدة بين القولين، إذا جعلنا (زيد) بأنه فاعل ليقوم أو أنه اسم لعسى، ما الفرق بينهما؟ إذا جعلناه اسماً لعسى حينئذٍ نحتاج إلى ضمير يعود على الاسم كما اشترطناه سابقاً، لا بد من ضمير يعود من الفعل على اسم عسى، وحينئذٍ إذا ثني: عسى أن يقوم الزيدان، عسى أن يقوم الزيدون، يصح أو لا يصح؟

على مذهب الشلوبين لا إشكال، وعلى مذهب المبرد وغيره فيه إشكال، لا بد من أن نضمر في الفعل ما يناسب ذلك الاسم لأننا جعلناه اسماً: عسى أن يقوما الزيدان، عسى أن يقوموا الزيدون، عسى أن تقوم هند، لماذا؟ لأن الذي تلا الفعل ليس فاعلاً له بل هو اسم عسى، كأنه قال: عسى زيد أن يقوم بالإفراد، عسى الزيدان أن يقوما، عسى الزيدون أن يقوموا، أخِّر الاسم فيبقى الفعل كما هو. إذاً: يظهر في ماذا الخلاف بين القولين؟ في التثنية والجمع والتأنيث، عسى أن تقوم هند، وحينئذٍ هند نقول: هذا اسم عسى، وتقوم هذا فيه ضمير مستتر وهو فاعل يعود على هند، عسى أن يقوما الزيدان، عسى أن يقوموا الزيدون.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على مذهب غير الشلوبين:

عسى أن يقوما الزيدان، كما ذكرناه.

وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا ججججج	بِهَا إِذَا ٱسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

هذا لو تقدَّم اسم على عسى، قلت: زيد عسى أن يقوم، هي تراكيب مسائل، زيد عسى أن يقوم.

قالوا: **وَجَرِّدَنْ عَسَى**، يعني من ضمير، **أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا**، يعني انو ضمير الشأن، متى؟ **بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا**.

وَجَرِّدَنْ هذا ما إعرابه؟ فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة.

وَجَرِّدَنْ عَسَى يعني جردها من الضمير، واجعلها مسندة إلى أن يفعل كما مر، زيد عسى أن يقوم، إذاً عسى هل فيها ضمير يعود على زيد؟ على القول الأول -وهو التجريد- وهو لغة الحجاز- حينئذٍ لا فرق بين عسى أن يقوم، وزيد عسى أن يقوم، لا فرق بين المسألتين. لماذا؟ لأننا قلنا: زيد مبتدأ وعسى أن يقوم فعل وفاعل، لأنها تامة أو أن يقوم أقيمت مقام المعمولين سدت مسد المعمولين، حينئذٍ لا إشكال على لغة الحجاز لا إشكال، **أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا**، هذا لغة تميم، **أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا** يكون اسمها وأن يفعل خبرها، فهي ناقصة.

أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا: يعني ضميراً هو ضمير الشأن، **بِهَا**: أي بعسى، يكون اسمها، وأن يفعل خبرها، فهي ناقصة، حينئذٍ كيف نُعرب: زيد عسى أن يقوم؟ زيد مبتدأ، عسى فعل ماضي، واسمها ضمير مستتر يعود على زيد، وأن يقوما خبر –ناقصة-.

حينئذٍ على لغة الحجاز هي تامة، وعلى لغة تميم هي ناقصة، ولغة الحجازيين أفصح، لماذا؟ جاء القرآن بها: ((لا يَسْخَرْ قَومٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ)) [الحجرات:11] عَسَى أَنْ يَكُونُوا، ما قال: عَسَوا، لو رفعت ضميراً حينئذٍ الضمير يوافق المرجع، إن كان مفرداً فمفرد، إن كان مثنىً فمثنى، لو قال: عسى زيد أن يقوم، ورفعنا ضميراً، حينئذٍ إذا قيل هند، ماذا نقول: هند عست أن تقوم، الزيدان عَسَيا -لا بد من إظهار- عَسَيَا أن يقوما، الزيدون عسَوا هذا إذا رفعنا ضميراً مستتراً يبرز مع التثنية والجمع، هذا على لغة تميم، على لغة الحجاز لا، زيد عسى أن يقوم، هند عسى أن تقوم، الزيدان عسى أن يقوما، الزيدون عسى، يلازم حالة واحدة ((لا يَسْخَرْ قَومٌ))، قَومٌ جمع، مِنْ قَوْمٍ عَسَى –أفرده-، لو كان فيه ضمير لقال: عسوا أن يكونوا، ((وَلا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى)) ما قال عسينا، لو كان رافعاً لضمير حينئذٍ

جاءت النون.

وَجَرِّدَنْ عَسَى هنا خص عسى أما غير عسى فيجب الإضمار، وألحَق بها غير واحد **اخْلَوْلَقَ** و **أَوْشَكْ**، هذه الثلاثة الأفعال يجوز فيها التجريد ويجوز فيها الإضمار.

إذا اسم ما إعراب اسم؟ نائب فاعل، ولا يكون مبتدأً هذا مذهب ابو علي الفارسي لكنه ضعيف، ((إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)) مثلها، نائب فاعل لفعل محذوف، إذا ذُكر اسم، لأن إذا ذكر - **قَدْ ذُكِرَا**- هذا مفسر والجملة لا محل لها من الإعراب، دائماً إذا جاءت (إذا وإن) لا يمكن أن يكون الاسم بعدها تالياً لها، إذا أردت أن تقدر وتعرف هل هو فاعل أو نائب فاعل حينئذٍ تنظر إلى الفعل الذي بعدها، هل هو مبني للمعلوم أو مغير الصيغة.

((وَإِنْ أَحَدٌ)) [التوبة:6] هذا نائب فاعل مبتدأ؟ لا أكمل الآية: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)) إذن استجارك أحد إذاً هو فاعل، ((إِذَا الشَّمْسُ)) –يحتمل-، كُوِّرَتْ: كُوِّر مغير الصيغة، إذن الشمس هذا نائب فاعل، **إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا ذُكِرَ**، ذكر: هذا مغيَّر الصيغة، إذن اسم هذا نائب فاعل، **إِذَا**: هذا يضمن للشرط لأنها ظرفيه، **اسْمٌ**: هو اسمها في المعنى، لكنه لا يُعرب اسماً لها لأنه متقدم بل هو مبتدأ، **قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا**، **قَدْ**: للتحقيق و **ذُكِرَا**: هذا مغير الصيغة، والألف للإطلاق، والضمير يعود إلى **اسْمٌ**، و **قَبْلَ** هذا متعلق به.

إذاً: إذا جاء في الترتيب بهذه الصورة: زيد عسى أن يقوم، فلك وجهان، لغة الحجاز تجريدها من الضمير وتبقى تامة كما سبق، ولغة تميم -وهو الزائد عندنا- وهو أنها تُعمل في ضمير ثم هذا الضمير يختلف باختلاف مرجعه إن كان مفرداً مذكراً ذُكِّر مؤنثاً مثنىً جمعاً إلى آخرة.

قال الشارح: اختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز جعل الفعل مسنداً إلى (أن يفعل) وجعله مسنداً إلى ضمير السابق، و(أن يفعل) الخبر، فعلى الأول يُجرد الفعل من علامة التثنية والجمع والتأنيث وعلى الثاني يُلحق بها والتجرد أجودُ -لما ذكرناه سابقاً- من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسمٌ جاز أن يضمر فيها

ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم، يعني إعمالها في الضمير لغة تميم، وجاز تجريدها عن الضمير وهذه لغة الحجاز وذكرنا أنها أفصح لوجودها أو ورود القرآن بها.

وذلك نحو: زيد عسى أن يقوم، زيد مبتدأ، عسى فعل، أن يقوم نقول هذا فاعل، فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد، وأن يقوم في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى، وأن يقوم في موضع رفع بعسى، تظهر الفائدة أين؟ إذا قلت: هند عست أن تقوم، إذا جردتها من الضمير، هند عسى أن تقوم، وإذا أعملتها في الضمير تقول: هند عست، لأنه يجب التأنيث هنا، أسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث بقطع النظر عن كونه حقيقياً أو مجازياً -فهو واجب التأنيث-، والزيدان عَسَيَا أن يقوما، والزيدون عَسَوا أن يقوموا، والهندان عَسَتَا أن تقوما، والهندات عَسَيْن أن يقمن، هذا على لغة تميم وهي قوله: **أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا**.

وأما على لغة الحجاز، فحينئذٍ تُجرد من الضمير، هند عسى أن تقوم، زيد عسى أن يقوم، الزيدان عسى أن يقوما، الزيدون عسى أن يقوموا إلى آخره، أما غير عسى فالناظم ظاهر كلامه أنه لا تعمل في ضمير البتة، وإنما يكون حكمها كحكم السابق.

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ ... نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ
جج

وَالفَتْحَ: هنا قدَّمه لماذا لاختياره له، وهو أولى.

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ: **أَجِزْ الفَتْحَ**، **الفَتْحَ** هذا مفعول به مقدَّم، وأجز الفتح **فِي السِّينِ نَحْوِ عَسَيْتُ**، **مِنْ** جار ومجرور هذا حال من السين لأنه معرفة، والجار والمجرور إذا وقع بعد المعرفة أعربناه حال، **فِي السِّينِ** حالة كونه **مِنْ نَحْوِ** ، يعني كما في نحو **عَسَيْتُ** عسى إذا اتصل بها ضمير، إما أن يكون ضمير رفع، وإما أن يكون ضمير نصب، إذا اتصل بها ضمير نصب هي التي وقع فيها النزاع: هل هي أخت إنَّ أم لا، وسيأتينا بحثها إن شاء الله.

وأما إذا اتصل بها ضمير رفع، حينئذٍ التاء والنون -نون الإناث- و(نا)، إذا اتصلت بها حينئذٍ نقول: جاز في سينها الوجهان، الفتح والكسر، عَسَيت وعَسِيت، عَسِينا وعَسَينا، يجوز فيه الوجهان، الفتح والكسر، هذا من باب الضبط فقط.

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ: عَسَيْت وعَسِينا وعَسَيْنا إناث، **وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ،** **انْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ**: عِلم، عِلم لماذا؟ لأنه قدَّمه أولاً، هذا وجه ولا بأس به، علم **زُكِنْ** انتقاء الفتح على الكسر علم، لماذا؟ لكونه قدمه أولاً، وابن مالك إذا قدم الشيء دل على اختياره، أو لأنه الأصل وعليه أكثر القراء، لقوله: ((فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ)) و((هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ)) هذه القراء قرؤوها بالفتح وقرأ نافع في الموضعين بالكسر، فدل على أنه أكثر، هذا لغة وهذا لغة لا نطعن، وإنما نقول الأكثر والأفصح ما كان عليه أكثر القراء، والثاني جائز ولا ننكر، نقول هو لغة ثابتة فصيحة ولا إشكال فيها.

وَالفَتْحَ وَالكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

جج

انْتِقَا هذا مبتدأ وهو مضاف والمراد به اختيار، **وَالفَتْحَ** مضاف إليه، و **زُكِنْ**، هذا مغير الصيغة ونائب الفاعل يعود إلى الفتح، -عُلِم-.

قال الشارح: إذا اتصل بعسى ضمير موضوع للرفع، وهو لمتكلم عَسَيْتُ أو لمخاطب عَسَيتَ وعَسَيتِ وعَسَيْتُما وعَسَيْتُم وعَسَيتُنَّ أو لغائبات عَسَينَ جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر، وقرأ نافع ((فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ)) بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها.

حق عسى إذا اتصل بها ضمير أن لا يكون إلا بصورة المرفوع، هذا الأصل فيها، إذا اتصل بها ضمير بارز ألا يكون إلا بصورة المرفوع، وهو الثلاث المذكورة (التاء ونون الإناث و نا)، هذا هو المشهور في كلام العرب وبه نزل القرآن ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب

المتصل، يعني هو مرفوع لكنه جاء بصورة المتصل، من باب الفكاك أن عسى تعمل عمل إن وهذا سيأتي فيقال: عساني وعساك وعساه.

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَو عَسَاكَ

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم...!!!

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحمَنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

(إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا: أي باب (إن) وأخواتها، وهذا الباب هو الباب الثالث أو إن شئت قل الثاني، كان الثاني باعتبار النواسخ؛ لأن النواسخ كما ذكرنا تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم منها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهذا باب كان وأخواتها، وما عقد له الفصل في (ما) و(لا) و(إن)... المشبهات بـ(ليس)، ثم (كاد) وأخواتها.

كل هذه تعمل عملاً واحداً، ثم أتى باب إن وأخواتها وهو القسم الثاني من النواسخ، وهو ما ينصب المبتدأ على أنه اسم لها ويرفع الخبر وهو باب (إن) وأخواتها، وألحق به باب (لا) النافية للجنس، إن نظرنا إلى الأبواب فهذا هو الباب الثالث وقيل الرابع، لكن **(فَصْلٌ فِي مَا)** نقول: هذا ليس بباب مستقل وإنما هو داخل في ليس، وحينئذٍ إذا نظرنا إلى الأبواب فهذا هو الباب الثالث، وإن نظرنا إلى النواسخ فهذا هو الناسخ الثاني.

(إنَّ) وأخواتها وهي الحروف المشبهة بالفعل، والأصل في الحرف أنه لا يعمل، هذا هو الأصل، والأصل فيما اختص أن يعمل، الأصل في الحرف ألا يعمل لكن لما اختصت بعض الحروف ببعض مدخولاتها كالفعل مثلاً لم ولن، حينئذٍ لا بد من شيء يظهر هذا

الاختصاص، حينئذٍ جعل له عمل، وإلا الأصل في الحروف أنها لا تعمل حتى حروف الجر والنواصب والجوازم.. الأصل فيها أنها لا تعمل، لكن لما اختصت بالأسماء بعضها وبعضها اختص بالأفعال ما الذي دلنا على أنها مختصة بها؟ لا بد من أثر يبين لنا هذا الاختصاص، حينئذٍ أعملت من هذه الحيثية، وأما ما كان مشتركاً فهو باق على أصله؛ لأنه غير مختص بفعل أو باسم، حينئذٍ (هل) مثلاً نقول: هذه ليست مختصة والأصل في (ما) النافية ليست مختصة وحينئذٍ إذا أعملت يرد السؤال لماذا أعملت -الحروف كلها-؟ وإذا أعملت العمل الخاص الذي اختص به مدخولها كالجزم مثلاً في (لم) و (إن) و (لما) حينئذٍ لا يسأل عنها، وإذا عملت غير الجزم حينئذٍ يسأل عنها، وحروف الجر اختصت بالأسماء فعملت الجر، حينئذٍ كل ما اختص بالأسماء فالأصل فيه أنه يعمل الجر، هذا هو الأصل، ولكن هنا عندنا في باب (إن) وأخواتها هذه اختصت بالأسماء، ولكنها لم تعمل الجر، إذاً خرجت عن أصلها وهو أن الأصل في المختص أن يعمل الأثر الذي اختص به مدخوله وهو الخفض في باب الأسماء.

وعلى القول الآخر أن المراد بالاختصاص أنه مطلق العمل، حينئذٍ لا إشكال، هذا لا يرد عليه تعليل، وأما على الأول فحينئذٍ لا بد من التعليل.

إذاً نقول هنا: اختصت (إن) وأخواتها بالأسماء، وهذه أعملت في المبتدأ فنصبته والخبر فرفعته تشبيهاً لها بالفعل؛ لأن الأصل أنه يعمل في مدخوله فحسب، يعني باء الجر تعمل في الاسم المفرد فحسب، وأما الدخول على الجملة فهذا الأصل فيه أنه شأن الأفعال يدخل الفعل فيرفع الفاعل، وإذا احتاج إلى مفعول نصبه، وأما ما اختص بالأسماء فالأصل أنه يعمل في المفردات، ولكن هنا (إنَّ) عملت في الجملة الاسمية وهي المبتدأ والخبر، لأنها أشبهت الفعل، فهي مشبهة بالفعل، مشبهة بالفعل في المعنى واللفظ معاً، يعني قوي شبهها فحينئذٍ ألحقت بالفعل، والفعل لا شك أنه يتعدى إلى -الأصل فيه الكمال- أن يتعدى إلى فاعل فيرفعه عن أنه فاعل له، ثم بعد ذلك يتعدى إلى مفعول فينصبه على أنه مفعول له.

هنا (إن) وأخواتها نقول: هي الحروف المشبهة بالفعل في كونها رافعة وناصبة، كما أن الفعل يرفع وينصب، وحينئذٍ هذه رافعة وناصبة.

وفي اختصاصها بالأسماء كذلك الفعل يختص بالاسم؛ لأنه يطلب فاعلاً، وفي دخولها على المبتدأ والخبر كما هو الشأن في كان وأفعال المقاربة.

وفي بنائها على الفتح، هذه الحروف مبنية على الفتح (إن) و(أن) و (ليت) و(لكن) و(لعل) و(كأن) كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح، وفي كونها ثلاثية ورباعية وخماسية، وهذا هو تعداد الأفعال، (إن وأن وليت) ثلاثية، و(لعل وكأن) هذه رباعية، و(لكنَّ) هذه خماسية، إذاً الفعل يكون ثلاثياً ويكون رباعياً ويكون خماسياً.

لهذه المشابهة القوية بين (إن) وأخواتها بالفعل حينئذٍ أعملت (إن) وأخواتها -أعملت النصب- في المبتدأ والرفع في الخبر.

إذاً نقول هذه ما العلة في كونها تَنصب وتَرفع؟ نقول: شبهها القوي بالفعل، ما وجه الشبه؟ حينئذٍ نقول: من خمسة أوجه وهو شبه لفظي ومعنوي:

أولاً: أنها كلها على ثلاثة أحرف هجائية أو أكثر، فـ(إن) و(أن) وليت على ثلاثة أحرف، و(لعل وكأن) على أربعة أحرف، و(لكن) على خمسة أحرف.

ثانياً: اختصاصها بالأسماء كالفعل، الفعل يختص بالأسماء، بمعنى أنه يرفع فاعلاً، ثم إذا تعدى حينئذٍ ينصب مفعولاً.

ثالثاً: أنها كلها مبنية على الفتح كالفعل الماضي.

رابعاً: تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم كالفعل إنني وأنني وكأنني.. كما سبق معنا، حينئذٍ إذا اتصلت بها ياء المتكلم لحقتها نون الوقاية، والأصل في نون الوقاية أنها تلحق الفعل، حينئذٍ أشبهت هذه الأسماء الأفعال في اتصالها بنون الوقاية واتصال نون الوقاية بها.

خامساً: أنها تدل على معنى الفعل، هذا من حيث المعنى، تدل على معنى الفعل؛ فـ(إن) و(أن) تدل على معنى أكدت، و(ليت) تمنيت، و(لعل) رجوت، و(كأن) شبهت، لأنها للتشبيه المؤكد، هذا هو المشهور عند البصريين.

فحينئذٍ أعملت هذه الأحرف لهذه المشابهة القوية بالفعل أعملت في الجزأين رفعاً ونصباً، لكن عكسوا العمل، الأصل في الفعل أنه يرفع أولاً وينصب ثانياً، وهذه الأحرف نصبت أولاً ورفعت ثانياً، إذاً عكسوا، ما دام أنها أشبهت الفعل فالأصل فيها أنها ترفع ثم تنصب، كما أن الفعل يرفع ثم ينصب، لماذا؟ قالوا: عكسوا عملها لئلا تلتبس بالفعل،لأنه إذا ظن ظان أنها رفعت أولاً ثم نصبت قد يظن الظان أنها أفعال حقيقية، وليس الأمر كذلك، ثانياً تنبيههم على الفرعية؛ لأن هذه جاءت بالفرع وليست بالأصل، حينئذٍ رفع الفعل للمرفوع الذي طلبه إما فاعل وإما نائب فاعل وهذا عمدة.

والأصل في نصب اسم (إن) أنه للمبتدئ، حينئذٍ هو عمدة من جهة الأصل، فحينئذٍ عملت عملها معكوساً ليكون معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيهاً على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطي إعرابيهما، فحينئذٍ نقول: هذه أعربت أو عملت عمل الفعل تشبيهاً لها.

قال رحمه الله:

لِإنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلّ	كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ
كَإِنَّ زَيْدَاً عَالِمٌ بِأَنِّي	كُفْءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

لِإنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلْ بإسقاط حرف العطف، والأصل **(لِإنَّ وأَنَّ ولَيْتَ ولَكِنَّ ولَعَلْ وكَأَنَّ)** وقلنا هذا جائز متفق على جوازه في الشعر مختلف على جوازه في النثر، وابن مالك يجوزه.

عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ ما هو عمل كان؟ ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، (إن) عكسها بمعنى أنها تنصب الاسم وترفع الخبر.

عَكْسُ المراد بالعكس هنا العكس اللغوي، يعني المخالفة وليس المراد به العكس الاصطلاحي.

عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ عكس مبتدأ مؤخر وقوله: **لإنَّ** وما عطف عليه خبر مقدم.

عَكْسُ مَا الذي **لِكَانَ** الناقصة ليست للتامة، لأن التامة لا تنصب، وإنما هي ترفع فحسب، فحينئذٍ الذي يرفع وينصب هو كان الناقصة.

عَكْسُ الذي لكَان جار ومجرور متعلق بمحذور، صلة الذي، يعني الذي استقر لكان.

مِنْ عَمَلْ هذا متعلق بالاستقرار المحذوف، من عملٍ إذاً المشابهة بكان هنا من جهتين في كون كان تدخل على المبتدئ والخبر، فحينئذٍ (إن) تدخل على المبتدأ والخبر، وكان تعمل في جزأين رفعاً في الأول والثاني نصباً، و(إن) تعمل عكس عمل كان، وهو نصباً للأول ورفعاً للثاني، مع اتفاقهما في كونهما يدخلان على المبتدئ والخبر، وكل ما اشترط في المبتدئ الذي يجوز الدخول عليه في باب كان مشترط في هذا الباب، فقلنا هناك: يشترط في كان أنها لا تدخل على مبتدئ له لزوم الصدر كأسماء الاستفهام، وكذلك المبتدأ الذي هو واجب الحذف كالنعت المقطوع والمبتدئ الذي هو لازم للابتداء لا يتصرف كطوبى للمؤمن، فحينئذٍ نقول: فكل ما اشترط في المبتدئ هناك يشترط فيه هنا في باب (إن) وأخواتها.

فهذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيه حذف المبتدأ كما لا تدخل على مبتدئ لا يخرج عن الابتدائية مثل ما التعجبية، كما لا تدخل على مبتدئ يجب له التصدير، أي الوقوع في صدر الجملة كاسم الاستفهام، ويستثنى من هذا ضمير الشأن، فإنه له الصدارة وحينئذٍ تدخل عليه كان الشأنية، كان الناس صنفان، كان هو، أو كانهُ.. إذاً صح دخول كان على ضمير الشأن مع كون ضمير الشأن له الصدارة في الكلام.

كذلك هنا في باب (إن) يجوز دخولها على ضمير الشأن، وسيأتي هناك **وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ** الذي هو ضمير الشأن، فحينئذٍ نقول: دخولها على ضمير الشأن مستثنى من منع دخولها على ما له الصدارة في الكلام.

ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه (إن) **إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنِيسَةَ يَوْماً** (إن) من، من هذه بمعنى الذي من يدخل الكنيسة يوماً، (من) شرطية فدخلت عليها (إن)، فحينئذٍ نقول: لا بد من التقدير فنجعل اسم (إن) ضمير الشأن، وليس اسم الاستفهام؛ لأن اسم الاستفهام لا تدخل عليه (إن) البتة، فحينئذٍ يصير لنا ضمير الشأن كالوسيلة والمفر الذي نلجأ إليه إذا وجد شيء مما يمتنع دخول كان عليه أو (إن) عليه، فنقول مباشرة اسمها ضمير الشأن محذوف، وما امتنع دخول (إن) أو (كان) عليه نقول: هذا هو جملة الخبر.

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَآذِراً وظِبَاءَ

جججج ج

حينئذٍ نقول: كل ما صح دخول (كان) عليه يلزم ذلك الحكم في (إن) وأخواتها، فلا تدخل على ما امتنع دخول (كان) عليه، لماذا؟ لأنه قال: **كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ**، والعمل هذا فرع صحة ما دخلت عليه (كان)؛ لأن (كان) لا تدخل على أي مبتدئ، إذا صح دخولها صح عملها، وإذا لم يصح دخولها (لم) يصح العمل، فحينئذٍ **كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ**، لا بد أن يكون مقيداً بماذا؟ بما صح دخول (إن) عليه، ويستثنى من المبتدءات تلك التي ذكرناها.

وكذلك من جهة الخبر، فالخبر لا يقع هناك جملة طلبية زيد اضربه، قلنا: زيد هذا لا مانع من دخول (كان) عليه، لكن يمتنع في هذا التركيب أن تدخل (كان)، لماذا؟ لكون الخبر جملة طلبية، كذلك الحكم هنا إن زيداً اضربه، نقول هذا ممتنع، وكذلك الجملة الإنشائية نعم وبئس، لا تدخل عليهما إن، ولو كان خبراً، لماذا؟ لأن الإنشاء شيء لم يقع.. شيء غير واقع،

و(إن) الأصل فيها أنها للتقوية تقوية النسبة يعني التأكيد كما سيأتي، فحينئذٍ يمتنع أن يؤكد شيء لم يقع.

ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون فيها الخبر طلبياً أو إنشائياً حينئذٍ يرد قوله تعالى: ((إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)) [التوبة:9] سَاءَ هذا مثل بئس تعمل عملها ملحقة بها، إنهم (إن) هذا حرف توكيد نصب، والهاء اسمها وساء الجملة خبر، وكذلك قوله: ((إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ)) [النساء:58] وحينئذٍ نعم نقول هذه إنشاء أم خبر؟ إنشاء، وقع الإنشاء خبراً لـ(إن) ما جوابه؟ نحن نمنع هذا وقد وقع في القرآن، نقول: الخبر محذوف هنا، وإنما هو قول ويصير ما ذكر من ساء ونعم معمولان لذلك القول المحذوف.

فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبراً لـ(إن) وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، ولذلك قال قائل:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ	لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

إن الذين: الذين هذا اسم (إن)، لا تحسبوا: طلبية لا تحسبوا طلب، وقع خبره.

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ: مقول في شأنهم **لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ** لا بد من التأويل، إذاً كل ما وقع خبراً وهو جملة طلبية أو إنشائية، حينئذٍ نقول: هو معمول لعامل محذوف، وذلك العامل هو الخبر.

عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ بمعنى أنها تنصب المبتدأ على أنه اسم لها، وترفع الخبر على أنه خبر لها.

سمع نصب الجزأين في لغة، فهل هو لغة معتبرة، أم أنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه؟ لا شك أنه الثاني.

إِذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ	خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا: (إن) حرف توكيد ونصب، حراسنا اسم (إن) منصوب، أسداً هذا منصوب، والأصل أنه يقول: أسد بالرفع على أنه خبر (إن).

هل نقول يجوز الوجهان الرفع والنصب لخبر (إن)، أم نقول المطرد الأصل هو الرفع وما جاء كذلك حينئذٍ يؤول؟ لا شك أنه الثاني.

إن حراسنا يشبهون أسداً: فأسداً هذا مفعول به لفعل محذوف، والفعل المحذوف هو خبر (إن)، فإذا جاء مثل هذا التراكيب حينئذٍ لا بد من التأويل، إذاً كل ما جاء مما نسب إلى بعض العرب أنه ينصب الجزأين نقول: هذا يحفظ ولا يقاس عليه، بل يعتبر شاذاً ولا يخرج عليه، ولذلك نقول: إذا قال المؤذن: أشهد أن محمداً رسولَ الله، نقول: لا يصح، أشهد أن محمداً رسولَ.. أين الخبر؟ لم يأت الخبر، فالكلام هنا ليس مركباً بل هو كلمة واحدة أشهد أن محمداً رسولَ الله، لا بد أن يقول رسولُ، تخريجه على هذه اللغة لا، ليس بجيد.

إذاً نقول:

لِإنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلّ	كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

عكس الذي استقر لكان الناقصة من عمل، وهو أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، العكس هو نصب المبتدأ ورفع الخبر.

لِإنَّ بالكسر هنا **(إِنَّ)** وهي أصلية ثلاثية.

و **أَنَّ** هذه فرعي عنها، ولذلك عدها بعضهم خمسة لا ستة، لم يعدها سيبويه، لأنها فرع **(إِنَّ)**، **(أَنَّ)** بالفتح فرع **(إِنَّ)**.

وقيل: **(أَنَّ)** أصل، وإن فرع، وقيل كل منهما أصل، أقوال ثلاثة، لكن المشهور عند جماهير النحاة أن **(أَنَّ)** فرع **(إِنَّ)**، إذاً عدها سيبويه خمساً بإسقاط **(أَنَّ)** المفتوحة؛ نظراً إلى كونها فرع المكسورة، قد يقال بأن **كَأَنَّ** هي **(أَنَّ)**، إذاً نعدها أربعة، **(إِنَّ)** أصل فرعها **(أَنَّ)** فرعها **(كَأَنَّ)** لأن **(أَنَّ)** هي الأصل، وزيدت عليها الكاف فقيل: **(كَأَنَّ)** إذاً كأن فرع **(أَنَّ)**.

وذكرت **كَأَنَّ** مع **(أَنَّ)** أصلها **(إِنَّ)** المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهمزة للحرف، **(إِنَّ)** إذا سبقها حرف لا بد من فتحها، إذاً **(إِنَّ)** الأصل التي هي أصل **(أَنَّ)** دخلت عليها الكاف ففتحت صار **كَأَنَّ**، أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهزة لانتساخ هذا الأصل بإدخال الكاف، وجعل المجموع كلمة واحدة، يعني لماذا لم نسقط **كَأَنَّ** مع أنها فرع مركبة من **(إِنَّ)** أو **(أَنَّ)**، لماذا لم نسقطها كما أسقطنا **(أَنَّ)**؟ قالوا: لأن الكاف صارت كالجزء من الكلمة غير معتبرة، بدليل أنها لو كانت أصلية معتبرة لاحتجنا إلى متعلق تتعلق به، لو لم تجعل جزءاً من الكلمة قيل: **كَأَنَّ** هذا مثل بزيد، يحتاج إلى جار ومجرور، فلما لم يلتفت إلى المتعلق **لكَأَنَّ** علمنا أن الكاف هذه ليست أصلية، بل هي زائدة نزلت منزلة الجزء من الكلمة، إذاً صار التركيب منسوخاً –الأول- ولم يلتفت إليه، فصار كالكلمة الواحدة، لانتساخ هذا الأصل بإدخال الكاف وجعل المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف إلى متعلق، وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور، لو قال: كأن زيداً عالم، هذا دليل آخر على أن الكاف هنا صارت نسياً منسياً، كأن زيداً عالم، (أن) وما دخلت عليه تأويل مصدر، لو كانت الكاف معتبرة لصار المصدر مجروراً بالكاف، لكن هذا لم يقل به أحد من النحاة، وعلى الأقل أنه لم يقل به الجماهير، فدل على أن هذه الكاف لا تجر المصدر الذي بعدها؛ لأنها صارت كجزء من الكلمة من مدخولها.

ثم هذه الكاف ليس لها متعلق؛ إذ لو كان لها معنى مستقل حينئذٍ لوجب أن يكون لها متعلق.

لاَ بُدَّ لِلجَارِ مِنَ التَّعَلُّقِ	بِفِعْلٍ اَوْ مَعْنَاهُ نَحْوُ مُرْتَقِي

وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور بخلاف (أن) المفتوحة، فليس أصلها منسوخاً بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة، إذاً سيبويه والجمهور على أن (أن) فرع (إن)، وحينئذٍ تعد خمسة.

وابن هشام في التوضيح عدها ثمانية أبقى (أن) على أصلها -الستة المذكورة هذه-، وزاد عليها (عسى) في لغية، عسى سبق معنا أنها يتصل بها الضمير المرفوع، هذا المشهور في لسان العرب، وعلى قلة يتصل بها الضمير المنصوب، ولذلك قال: عسى في لغية، تصغير لغة، يعني شيء قليل نادر، فإذا اتصل بها الضمير المنصوب اختلف النحاة فيها: جماهير البصريين على أنها باقية على أصلها، وأنها فعل، وأنها من أفعال المقاربة، ولا بد من التأويل ويختلفون في كل شاهد بطريقة معينة.

ابن هشام تبع سيبويه قال: لا، قد تكون عسى فعلاً وتكون من أفعال المقاربة ترفع وتنصب، وإذا اتصل بها الضمير المنتصب خرجت عن الفعلية، وصارت حرفاً من حروف (إن) وأخواتها.

إذاً لها اعتباران –تفصيل-: إن رفعت اسماً ظاهراً أو ضميراً متصلاً مرفوعاً فهي فعل، وإن دخلت على ضمير نصب كما في قول القائل **(فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا ...)**، **عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ**: **نَارُ** هذا اسم عسى –بالرفع-، و(ها) **عَسَاهَا** هذا في محل نصب.

فقالوا: إذا اتصل بها ضمير النصب –منتصب- حكمنا عليها بأنها حرف، وهذا يمنعه جماهير البصريين، بل يقولون: الأصل في عسى أنها فعل وإذا ثبتت فعليتها لا تخرج عنها البتة، وخاصة إذا كان الذي يستدل به على خروجها عن الفعلية شيء يسير قليل نادر، يدل على ذلك أن ابن هشام قال: في لغية، حينئذٍ يكون الأصل أنها فعل بدليل قبولها لآثار الفعلية، ولذلك لم يرد حرف واحد منها في القرآن أنها نصبت، وإنما هي في بعض الأقاويل المنقولة

عن العرب.

إذاً هذه سبعة، بقي الثامن وهو عند ابن هشام (لا) النافية للجنس **عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لـ(لاَ) فِي نَكِرَهْ**، هذا سيأتي باب مستقل صارت ثمانية عندهم، والمشهور أنها ستة.

لإِنَّ أَنَّ لَيْتَ قلنا: هذان إما أنهما أصلان أو الثاني فرع عن الأول.

لَيْتَ يقال فيها لَتَّ لغة، لَتَّ زيداً قائم، هذا إذا أردت أن تضحك على أحد قل: لَتَّ زيداً قائم بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء، قلبت ليت -الياء قلبت تاء-، ثم اجتمع عندنا مثلان أدغم الأول في الثاني لت زيداً قائم.

و**لَكِنَّ** هذه اختلف فيها هل هي مركبة أم بسيطة؟ هل هي مركبة.. بمعنى أنها لم توضع أصالة هكذا **لَكِنَّ**، وإنما هي مؤلفة من جزأين؟ الأصح أنها ليست مركبة، وعند الفراء مركبة أصلها **لَكِنْ أَنْ**، إذاً هي مؤلفة من كلمتين **(لَكِنْ)** وكلمة **(أَنْ)** فحذفت الهمزة للتخفيف، ثم التقى ساكنان النون والنون، نون لكن ونون أن، حذفت الهمزة صار عندنا نونان، الأولى ساكنة والثانية كذلك ساكنة، فحذفت النون الأولى لالتقاء الساكنين.

وقال الكوفيون: مركبة من (لا و إن) المكسورة والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفاً.

إذاً قيل مركبة واختلف في تركيبها وقيل: هي بسيطة بمعنى أنها هكذا لفظ بها أصالة، وهذا هو الأولى.

لَعَلَّ ليست مركبة على الأصح، وفيها عشر لغات مشهورة، وأشهرها أربعة: لعلَّ، لعلِّ، علَّ، علِّ.. بإثبات اللام مع كسر اللام وفتحها، لعلِّ لعلَّ احذف اللام مع الكسر والفتح علِّ وعلَّ هذا أربع لغات مشهورة.

كَأَنَّ وهي مركبة على الصحيح وقيل: بإجماع أنها مركبة وليست بسيطة، مركبة من ماذا؟ قيل

من كاف التشبيه و(إن) فأصل كأن زيداً أسد إن زيداً كأسد. هذا الأصل.. إن زيداً كأسد، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة (إن) لدخول الجار أو تخفيفاً لثقل الكلمة بالتركيب.

كَأَنَّ أصلها إن زيداً كأسد، قدمت الكاف على (إن) من باب الاهتمام ففتحت همزة (إن) لأنها إذا سبقها حرف حينئذٍ تفتح.

لِإنَّ أَنَّ لَيتَ لَكِنَّ لَعَلّ	كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

ثم مثَّل لنا بمثال قال:

كَإِنَّ زَيْدَاً عَالِمٌ بِأَنِّي	كُفْءٌ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

كم مثال؟

كَإِنَّ يعني كقولك: (إن) فالكاف داخلة على قول محذوف.

إِنَّ زَيْدَاً عَالِمٌ (إن) حرف توكيد ونصب ينصب المبتدأ على أنه اسم له، والخبر على أنه خبر له، -خبر لـ(إن) اسم لـ(إن)-، اسم (إن) لا إشكال فيه، خبر (إن) هل هو خبر لـ(إن) أو خبر لاسم (إن)؟

إذا قلت: إن زيداً عالم (إن) هذا عامل نصب زيداً فهو اسمها، (عالم) -أخبرت بالعلم إثبات العلم- لـ(إن) أو لمدخولها؟ الثاني، كيف نقول خبر (إن)؟ من باب التوسع وإلا هو خبر اسم (إن)، وإلا هذا ليس بالصحيح أن يقال: خبر (إن)؛ لأن (إن) حرف ولا يخبر عن الحروف وإنما يخبر عن الأسماء.

كَإِنَّ نقول هذا حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

زَيْدَاً اسم (إن) منصوب بها.

عَالِمٌ خبر (إن) مرفوع بها على الصحيح، نَصْبُ اسمِ (إن) بـ(إن) متفق عليه بين البصريين والكوفيين، وأما (عالم) فالصحيح أنه مرفوع بـ(إن)، وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بما رفع به قبل دخول (إن) كما قالوا في اسم (كان)، والصواب أنه مرفوع بـ(إن).

بِأَنِّي كُفْءٌ أي مثلٌ، الباء هذه حرف جر، وأني (أن) هذه فرع (إن) والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم أن، وكفءٌ هذا خبرها وكلاهما معمولان لـ(**أَنِّي**).

وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ يعني حقد وعداوة.

وَلَكِنَّ: لَكِنَّ حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

ابْنَهُ ابْنَ هذا اسم **لَكِنَّ**، منصوب بها ونصبه فتحة ظاهرة على آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

ذُو ضِغْنِ: **ذُو** يعني صاحب، إذاً هو من الأسماء الستة فهو خبر (**لَكِنَّ**) مرفوع بها ورفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة.

وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ (ذو) مضاف و(ضغن) مضاف إليه.

إذاً أشار بهذه الأمثلة الثلاثة إلى أن هذه العوامل تدخل على زيد وهو اسم ظاهر وأني هذا ضمير، وابنه هذا مضاف ومضاف إليه وهو في الأصل نكرة.

ثم عملت الرفع على الأصل في عالم وهو بالضمة، وعملت الرفع في ذو على الفرعية وهو الواو.

وقس على هذه الأمثلة ما يقال في (لعل) و(ليت) و(كأن) وقس الباقي على ما ذكر، وهذه كما ذكرنا اللغة المشهورة وهناك من ينصب الجزأين لكنه محفوظ.

قال ابن عقيل: هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء وهي ستة أحرف.

إن وأن وكأن ولكن وليت ولعل وعدها سيبويه خمسة بإسقاط أن المفتوحة؛ لأن أصلها إن

المكسورة كما سيأتي.

ومعنى إن وأن التوكيد، ولذلك قلنا: هي أشبهت الفعل من جهة المعنى، إن زيداً عالم ،معناه: أؤكد علم زيد، ولذلك قيل، هذه الكلمة أقيمت مقام جملتين أو ثلاث، الأصل: زيد عالم.. زيد عالم.. زيد عالم التأكيد إنما يكون بالتكرار فحذفت الجملتان الثانية والثالثة من باب الاختصار، وأُكِّدَ النسبة التي بين زيد وعالم بقولنا: (إن)، فـ(إن) هذه للتوكيد أي تقوية النسبة وتقريبها في ذهن السامع إيجابية كانت أو سلبية على الصحيح، وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها، وتارة يكون لدفع إنكارها، وتارة يكون لا ولا، يعني لا لهذا ولا لذاك.. يعني متى تؤكد؟ إما لخال الذهن، هذا الأصل فيه أنه لا يؤكد له، وإما لمتردد وهذا يؤكد له استحساناً، وإما لمنكر وهذا يؤكد له وجوباً، ومر معنا هذا بحثه فيه في البلاغة.

فالأول مستحسن والثاني واجب والثالث لا ولا، ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر؛ لأنه إذا قلنا أن زيداً عالم، هذا في قوة المفرد؛ لأنها مما يؤول بمصدر، وسبق معنا من الموصولات الحرفية التي تؤول مع ما بعدها بمصدر وهي متفق عليها (أنْ وأنَّ وكي) قلنا: هذا متفق عليه، **و(مَا)** الظرفية الزمانية، و**(لو)** هذا مختلف فيه، فحينئذٍ **أنَّ** إذا قلنا: هي للتوكيد -لتوكيد النسبة يعني الجملة-، هي لا تؤكد مفرداً حينئذٍ نقول: هي للتوكيد التقوية تقوية النسبة ثم هي في نفس الأمر تؤول بمصدر، هذان متعارضان.

أن زيداً عالم، هذا مفرد كلمة واحدة، ولذلك صح أن تأتي في محل الفاعل ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)) [العنكبوت:51] إنزالنا، فدل على أن **(أنَّ)** في قوة المفرد فهو كلمة واحدة، فكيف نقول: هي لتقوية النسبة؟ ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر، وهو لا يفيد التوكيد؛ لأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيده فاندفع ما لأبي حيان، حينئذٍ إذا قيل بأن الشيء شابه الشيء لا يلزم منه المساواة من كل وجه، بمعنى أن الجهة منفكة، فحينئذٍ باعتبار كون مدخول (أن) كما سبق أنها توصل بالجملة الاسمية، بهذا

الاعتبار هي مؤكدة، وباعتبار كونها بعد الدخول والتأكيد هي مؤولة بمصدر، فالجهة حينئذٍ تكون منفكة، فلا اعتراض بين هذا وذاك، لا يقال بأنها في قوة المفرد ثم بعد ذلك هي مؤكدة، نقول: اشترطنا فيما سبق أن الذي توصل به (أن) أن يكون جملة اسمية، والجملة الاسمية مركبة من فعل وفاعل، حينئذٍ هذه الجملة بعد دخول (أن) تئول إلى المفرد، ونحن نؤكد قبل التأويل، فحينئذٍ انفكت الجهة.

(إِنَّ و أَنَّ) التوكيد، ومعنى **(كَأَنَّ)** للتشبيه، -التشبيه المؤكد-؛ لأنها مركبة، ولا تخرج **كَأَنَّ** عن التشبيه عند البصريين، وزعم الكوفيون أن **كَأَنَّ** كما تأتي للتشبيه تأتي للتحقيق، وقيل للظن، إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو صفة من صفات أسمائها، وقيل: تأتي للتقريب وقيل: للنفي، والمشهور أنها تأتي للتشبيه، والتشبيه قيل: مشروط بأن كان خبرها جامداً، فإن كان مشتقاً وصفاً أو فعلاً، فالظاهر أنها للظن ليست للتشبيه، ولا بد من التفصيل، ولا بأس أن يكون للحرف الواحد عدة معاني كما سيأتي في حروف الجر.

إذاً كأن للتشبيه مشروط بأن (كان) خبرها جامداً، كأن زيداً أسد، نقول: هنا للتشبيه، كأن زيداً عالم، ليس عندنا تشبيه وإنما هو ظن، نظن ظناً علم زيد، فلا إشكال من التفصيل.

(لَكِنَّ) للاستدراك وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوت، أو إثبات ما يتوهم منه نفي، وقيل رفع التوهم ليس لازماً للكن بل هو أغلبي؛ لأنه قد يأتي بعض التراكيب ليس فيه استدراك.

بل هو أغلبي فقط؛ لأنها قد لا تكون لرفع التوهم، زيد قائم لكنه ضاحك، ليس عندنا استدراك هنا، إذاً هو أغلبي.

فالتعريف أغلبي، و **(لَيْتَ)** للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر –أمران-: طلب ما لا طمع فيه، وهذا يكون مستحيلاً عادة: ***ألا لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَوماً ***، نقول: **لَيْتَ** هنا طمع ماذا -يمكن أو لا يمكن يعود الشباب-؟ عادة لا، والله عز وجل قادر أن يعيد الشباب،

لكن في العادة التي جرت عليها السنن الإلهية نقول: لا يعود، ***ألا لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَوماً***، إذاً طلب مالا طمع فيه، فالأول ما كان مستحيلاً في مجرى العادة، أو ما فيه عسر -يمكن أن يقع وليس بمستحيل في مجرى العادة إلا أنه بعيد فيه عسر-، الفقير ماذا يقول؟ ليت لي مالاً، أو ليت لي جبلاً من ذهب فأتصدق به، نقول: هذا ممكن يكون له جبل مثل الذهب، لكن أين هو؟

و لَعَلَّ للترجي والإشفاق، الإشفاق: هو توقع المخوف، والترجي: هذا يكون في المحبوب، للترجي والإشفاق، الترجي في المحبوب والإشفاق في المكروه وهو توقع المخوف.

وزاد في التسهيل أن **لَعَلَّ** تكون للتعليل، نحو قوله: ((لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ)) [طه:44] هذا للتعليل والاستفهام نحو: ((وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى)) [عبس:3] وتختص **لَعَلَّ** بالممكن، ولذلك جاء: ((لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)) [الطلاق:1] هنا لماذا؟ ((لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)) رجاء وليس للتعليل ((فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ)) [الكهف:6] هذا للإشفاق.

والفرق بين الترجي والتمني أن التمني يكون في الممكن نحو: ليت زيداً قائم وفي غير الممكن **لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَوماً**، وأن الترجي لا يكون إلا في الممكن فلا تقول: لعل الشباب يعود، هذا بعيد، والفرق بين الترجي والإشفاق أن الترجي يكون في المحبوب "لعل الله يرحمنا"، والإشفاق في المكروه "لعل العدو يقدم". هذا في المكروه.

وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو: إن زيداً قائم، فهي عاملة في الجزأين وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وهذا ضعيف؛ لأنه سيكون عندنا عامل ينصب ولا يرفع، وهذا لا نظير له، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول (إن) وهو خبر المبتدئ.

هو لم يكن مبتدأ صار اسم (إن)، وحينئذٍ زال العامل من حيث الوصف لا من حيث الحقيقة، وكذلك في شأن: كان قائماً.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِي الَّذِي	كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي

هذه الحروف لما كانت فرعاً عن الفعل فحينئذٍ صار العمل فيها ضعيف؛ لأنها إنما أعملت بالحمل، يعني الحمل على غيرها -مشابهتها للفعل لفظاً ومعنى-، حينئذٍ ما كان شأنه كذلك يبقى على أصل الترتيب فلا يتقدم خبره على اسمه، لماذا؟ لضعفها؛ لأنها ضعيفة، وهي لا تتصرف، وكل ما لا يَتَصَرَف الأصل فيه ألا يُتَصَرَف في معمولاته، هذا الأصل، وهذا في باب الحروف.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ -هذا وجوباً-، راعاه: لاحظه، إذاً مأخوذ من الملاحظة لاحظه والتزمه؛ لأنه ذكر لنا الأمثلة بالترتيب **كَإِنَّ زَيْدَاً عَالِمٌ**، قدم الاسم على الخبر إذاً راعِ هذا الترتيب، فلا يجوز لك أن تقدم الخبر على الاسم، فلا تقل: إن عالم زيداً، هذا باطل لا يصح.

وَرَاعِ ذَا: **(ذَا)** اسم إشارة مفعول به، **(التَّرْتِيبَ)** بدل أو عطف بيان، **التَّرْتِيبَ** الرتبة والمرتبة: المنزلة، فمنزلة الاسم مقدمة على منزلة الخبر، ولذلك يعبر النحاة: عاد عليه لفظاً ورتبة، رتبة يعني: منزلة.

ورتب الشيء ثبت وبابه دخل، وأمر راتب أي: دائم ثابت.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ يعني: الترتيب السابق، الزمه والتزمه، فقدم الاسم على الخبر كما هو الأصل، فلا تقدم الخبر على الاسم.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ أي: المعلوم من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية، وأيضاً قصدوا أن يدلوا على أنها فروع في العمل، وعلى أنها ليست أفعالاً على الحقيقة، فلا يتقدم خبرهن مطلقاً بل ولا يتوسط إلا الظروف والجار.

لا يتقدم الخبر عليها، هذا مقطوع به، ولا يتوسط، فلا يقال: عالم إن زيداً، لا يصح، ولا يصح

أن يتوسط، فإذا منع التوسط فالتقدم من بابٍ أولى وأحرى.

إذاً: لا يتقدم خبرهن مطلقاً عليهن، ولا يتوسط إلا ما استثناه الناظم هنا وهو الظرف والجار والمجرور، فحينئذٍ له أن يتوسط بين (إنَّ) واسمها، ((إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا)) [المزمل:12] إن أنكالاً لدينا.. هذا الأصل، ففصل بين (إنَّ) واسمها بالخبر وهو: لَدَيْنَا وهو ظرفه.

((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً))[آل عمران:13] عِبْرَةً اسم (إن)، ((فِي ذَلِكُ)) جار ومجرور متعلق محذوف خبر (إنَّ) مقدم على خبرها.

إذاً يستثنى الظرف والجار ولمجرور، لماذا؟ يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

إذا توسع فيهما لماذا لم يتقدما على (إن) نفسها؟ نقول: لأنها حروف، والحروف غير متصرفة، فلا تعامل معاملة الفعل المتصرف، فحينئذٍ إذا سمع ((إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا)) [المزمل:12] نقول: الفصل جائز، ولعدم سماع تقدم الظرف والجار والمجرور على (إن) نقول: لعدم سماعه لا يجوز، إذاً يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها -ليست على إطلاقها-، وإنما هي مقيدة بالسماع بما سمع.

وَرَاعِ أي وجوباً، **ذَا التَّرْتِيبَ**؛ لأنها غير متصرفة، وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً راعه، وحكم معمول خبرها حكم خبرها، معمول الخبر ما حكمه هنا؟ سبق أنه لا يلي (كان)، **وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ**، أليس كذلك؟ فحينئذٍ هل يلي هنا معمول الخبر (إن)؟ لو قال: إن زيداً قائم عندك، هل يصح أن يقال: إن عندك زيداً قائم؟ الجواب: لا، وإنما يستثنى الخبر نفسه فقط، إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وما عداه فلا على الأصل.

وحكم معمول خبرها حكم خبرها، فلا يجوز تقديمه، وبعضهم استثنى أنه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز تقديمه قياساً على الخبر، فصحَّح وجوز إن عندك زيداً مقيم، وإن فيك عمروا راغب.

وأما تقديم معمول الخبر على الخبر دون الاسم فجائز، يعني: إن زيداً عندك قائم، جائز؛ لأنه

لم يتقدم على الاسم، وإنما تقدم على الخبر، تقديم معمول الخبر على الخبر لا إشكال فيه دون الاسم.

وأما إذا تقدم على الاسم معمول الخبر فالأصل المنع، لماذا؟ لأن الخبر منع وهو عامل وهو أصل، فمعموله من بابٍ أولى وأحرى، ولأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل وعلمنا أن تقديم العامل ممتنع، فمعموله كذلك مثله، لكن جوز بعضهم حملاً على الظرف -إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً-.

إِلاَّ: استثنى الناظم **إِلاَّ فِي الَّذِي**، يعني إلا الخبر في الموضع الذي يكون الخبر فيه ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع في الظروف والمجرورات **كَلَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَذِي**.. **كَلَيْتَ** هُنَا **غَيْرَ الْبَذِي**.

لَيْتَ نقول: هذه تعمل عمل (إن)، **فِيهَا**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

غَيْرَ الْبَذِي: بذي يعني فاحش اللسان قذر، وهو اسم ليت.

إذاً توسط هنا وهو ظرف بين ليت واسمها **غَيْرَ الْبَذِي**.

كذلك **فِيهَا** أو هنا للتنويع -تنويع المثال- أو **كَلَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَذِي**: توسط هنا الجار والمجرور وهو **فِيهَا** بين العامل ومعموله.

هذا في حالة الجواز فيما إذا لم يكن ثم مانع، وقلنا هذا الباب لما قال: **عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ**، حينئذٍ الأصل ما اشترط هناك يشترط هنا، فما منع هناك في باب (كان) وفي باب المبتدئ والخبر من جهة أن يتصل بالجار والمجرور أو الظرف ضمير يعود على الخبر - **كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ**- إذا اتصل بالاسم ضمير يعود على الخبر، في الدار صاحبها، إن في الدار صاحبها، هل يصح أن نقول: إن صاحبها في الدار؟ إذاً ما حكم تقديم الخبر هنا؟ إن في الدار صاحبها، تقديم الخبر على الاسم نقول: هذا واجب.

إذاً قوله: **كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا**: ليس فيه ما يوجب توسط الخبر بين ليت واسمها.

فحينئذٍ نقول: لم يرد الناظم إلا المسألة التي يجوز فيها التوسط بين العامل والمعمول، وهو الاسم، وأما ما عداه فيؤخذ من الشرح، فنقول: هناك ما يجب أن يتوسط فيه الخبر بين العامل والاسم وهو ظرف أو جار ومجرور، ليت في الدار صاحبها، نقول: هذا مثال لما وجب فيه التوسط.

إن عند زيد أخاه، إن عند زيد ما إعرابه؟

(إن) حرف توكيد ونصب، و(عند) اسم إن، إن عند هذا متعلق بمحذوف خبر (إن)، منصوب أو مرفوع؟ منصوب، **وعندَ فيها النّصبُ يَستمرُّ**.

منصوب على الظرفية إن عند زيد أخاه.

أخاه؟

اسم (إن).

وعند زيد هذا خبره، تقدم الخبر على اسم (إن)، ما حكم تقدم الخبر والتوسط هنا جائز أم واجب؟

واجب.

واجب، لماذا؟ لأن الاسم وهو أخاه اتصل به ضمير يعود على جزء من الخبر.

قال: فلا يجوز تأخير: في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وكذلك إذا اقترن الاسم بلام الابتداء ((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً))[آل عمران:13] سيأتي أن الذي يدخل عليه لام الابتداء الأصل فيه خبر كما سيأتي.

وإذا دخلت لام الابتداء على الاسم حينئذٍ لا يجوز أن يلي ذلك الاسم العامل (إن)، (الأصل إن لعبرة)، لكن لا يتوالى مؤكدان في جملة واحدة؛ لأن (إن) مؤكدة، واللام مؤكدة، فحينئذٍ لا بد من زحلقة الاسم مع لامه.

((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً))[آل عمران:13] هذا مما يجب فيه التوسط، ماذا بقي؟ بقي وجوب تأخير الخبر، إذا كان ظرفاً؛ -الكلام في الظرف والجار والمجرور-.

وذلك فيما إذا اقترن بهذا الخبر لام الابتداء ((وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ)) [القلم:4]، وَإِنَّكَ الكاف اسم (إن)، لَعَلى.. على خلق، هذا جار ومجرور وهو خبر، دخلت عليه لام الابتداء، واجب التأخير كما سيأتي في آخر الباب.. واجب التأخير، حينئذٍ تقدم وتوسط الخبر على اسم (إن) وأخواتها ممنوع، يستثنى الجار والمجرور، وهذا له ثلاثة أحوال: ما يجوز فيه التوسط والتأخير، وهو الذي ذكره الناظم رحمه الله.

بقي حالتان وهما: وجوب التوسط، وذلك إذا اشتمل اسم (إن) على ضمير يعود على خبر مثل: إن في الدار صاحبها، إن عند زيد أخاه.

أو الحالة الثالثة: أنه يجب تأخير الجار والمجرور أو الظرف، وذلك إذا دخل على الخبر لام الابتداء ((إِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ)) [القلم:4].

قال ابن عقيل: أي ويلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان:

أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيره، وهذا الذي ذكره الناظم رحمه الله تعالى.

والثاني: أنه يجب تقديمه: ليت في الدار صاحبَها، فلا يجوز تأخير في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وكذلك إذا اقترن الاسم بلام الابتداء نحو ((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً))[آل عمران:13].

والحالة الثالثة -ما ذكرها ابن عقيل نزيدها- وهي: وجوب تأخير الخبر الظرف والجار، وذلك فيما إذا اقترنت بهذا الخبر لام الابتداء ((وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ)) [القلم:4].

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور، استثنى الظرف

والمجرور –رأي-، إن زيداً آكل طعامك، فلا يجوز: إن طعامك زيداً آكل، لا يتوسط بين (إن) ومعمولها، لماذا؟ لأنه مفعول به ليس بظرف.

وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً: إن زيداً واثق بك، أو جالس عندك، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم، فلا تقل: إن بك زيداً واثق، أو: إن عندك زيداً جالس، فهذا أولى، المنع أولى، معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لا يقاس على الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، بل جوز في الخبر لأنه عمدة في نفسه، وأما متعلق الخبر ليس بعمدة، إن زيداً قائم عندك، عندك ليس بعمدة، وأما إذا كان ظرفاً هو في نفسه خبر فالأصل فيه أنه من العمد.

ثم قال:

وَهَمْزَ إِنَّ ٱفْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ	مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ ٱكْسِرِ

هذا شروع منه في بيان مواضع كسر همزة (إنَّ) أو فتح همزة (إنَّ)، متى نقول: (إنَّ)، ومتى نقول: (أنَّ)، وجوباً في الحالتين ومتى يجوز الوجهان؟

أراد أن يبين لنا المواضع، وهذه كلها سماعية، بمعنى أنه يُسمع في لسان العرب ما كسرت فيه (إنَّ) أو ما فتحت فيه (أنَّ)، أو ما يجوز فيه الوجهان.

فالأحوال كم؟ ثلاثة، وجوب الفتح، وجوب الكسر، جواز الأمرين.

وكل من هذه الأحوال الثلاثة ينظمها ضابط إذا فهمه الطالب وعرف حينئذٍ لا يحتاج أن يعرف هذه المواضع،: **كل موضع يحتاج فيه ما قبل (إنَّ) إلى مفرد، ولا يجوز صناعةً أن يكون جملة فإن همزة (إنَّ) تكون مفتوحة.**

يعني إذا جاءت (**إنَّ**) ولا تدري هل هي (**إنَّ**) أو (أن) تنظر في هذه الجملة، هل يمكن أن تكون

في مقام مفرد؟ بحيث يحتاجها ما قبلها أن يكون فاعل، أو مبتدأ، أو حال.. أو نحو ذلك، إن صح أن تعرب هذه الجملة في محل مفرد فيتسلط عليها العامل، فوجب حينئذٍ فتح (أن) مثل ماذا؟ ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)) [العنكبوت:51] ننظر في: أَنَّا أَنْزَلْنَا أو إِنَّا أَنْزَلْنَا -القراءة ثابتة-؟ لكن نقول هنا: إذا تردد هل هي بالكسر أو بالفتح؟ نقول: انظر ما قبلها ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ)) [العنكبوت:51] يكفي هذا فعل، فحينئذٍ ننظر في هذه الجملة، ذاك الفعل لم يستوف فاعله، هل يمكن أن نجعل هذه الجملة تقوم مقام الفاعل وهو مفرد في المعنى؛ لأن (أن) تؤول بمفرد مصدر إن أمكن وصح صناعة، يعني في الإعراب حينئذٍ وجب فتح أن، فإن لم يمكن وجب كسر (إن).

إن جاز الوجهان يعني يمكن أن تكون جملة مستقلة، ويمكن أن يوجد مفرد فتكون الجملة في قوة المفرد تسلط عليها العامل السابق، ويمكن أن يتخلى عن هذا المفرد من جهة الإعراب.. حينئذٍ نقول: جاز الوجهان.

وكل ما اختلف فيه مرده إلى هذه المواضع الثلاثة، ثلاثة ضوابط لكل هذه الأبواب:

كل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى مفرد، ولا يجوز صناعة أن يكون جملة فإن همزة (إن) تكون مفتوحة.

الثاني: كل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى جملة ولا يجوز صناعة أن يكون مفرداً تكون همزة (إن) مكسورة.

ثالثاً: كل موضع يجوز فيه الوجهان صح فيه فتح الهمزة وكسرها، حينئذٍ من عنده ملكة في الإعراب يستطيع أن يعرف هذا الموضع هل هو بالكسر أو بالفتح.

قال رحمه الله: **وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ *** مَسَدَّهَا**

وَهَمْزَ إِنَّ هذا بالنصب **هَمْزَ** مفعول به لقوله: **افْتَحْ**، افتح همز إن، متى؟ **لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا**

إذا صح أن يسد المصدر مسد الجملة حينئذٍ وجب فتح (إن) فيقال: أن.

وما سِوَى ذَاكَ إذا لم يصح أن تؤول الجملة بمصدر اكسر. افتح قال: اكسر، كم موضع؟ **وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ، وما سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ** كم موضع؟ موضعان، ونحن نريد أن ندخل الموضع الثالث، لا بد من إدخاله، فحينئذٍ إما أن نجعل **افْتَحْ** ليس على الوجوب –الأول-، وإما أن نجعل اكسر –الثاني- ليس على الوجوب، لا بد من التأويل في واحد منهما.

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ وجوباً، وجوباً بمعنى: أنه لا يجوز الكسر، هذه حالة واحدة.

وما سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ وجوباً وجوازاً، فشمل حالتين.

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ وجوباً وجوازاً، **وما سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ** وجوباً، إما أن يكون التأويل في الأول وإما أن يكون التأويل في الثاني، فيحمل صيغة افعل على الحقيقة والمجاز، افتح وجوباً وجوازاً، فيشمل ما تعين فيه الفتح، وهو المواضع التي يجب فيها فتح همزة (إن)، والمواضع التي يجوز فيها الوجهان ويفتح فيها في أحد الوجهين همزة (إن)، ويختص قوله: **وما سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ** بالوجوب، أو بالعكس: **هَمْزَ إِنَّ افْتَحْ** يعني وجوباً لا يجوز إلا الفتح، **وما سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ** وجوباً فيما لا يجوز فيه إلا الوجوب وجوازاً فيما جاز فيه الفتح، فيكون مرجحاً من هذه الحيثية.

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ فهم منه أن الأصل المكسورة الهمز؛ لأنه قال: **وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ** الأصل ماذا؟ (إن) و(أن) فرع عنها، وهذا هو المشهور عند النحاة، أن الأصل هي المكسورة الهمزة وقيل المفتوحة، وقيل هما معاً أصل، يعني لا أصالة لأحدهما على الآخر.

لِسَدِّ مَصْدَرِ هو مصدر خبرها إن كان مشتقاً، والكون إن كان جامداً، يعني كيف نقول: **افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ**؟

نقول: إما أن يكون الخبر مشتقاً، وإما أن يكون جامداً -بأن يكون جامداً أو ظرفاً وجاراً ومجروراً-، على ما ذكرناه سابقاً في الموصولات الحرفية أنك تنظر في الخبر وتأتي بمصدر

المشتق فتضيفه إلى اسم أن، علمت أن زيداً قائم، كيف سدت مسد المصدر هنا؟

نقول: علمت قيام زيد، علمت أن زيداً في الدار، علمت كون زيد في الدار، علمت أن زيداً أسد، علمت كون زيد أسداً، فتأتي بالكون تضيفه إلى علمت كون زيد الاسم ثم تنصب الخبر على أنه خبر للكون، وبعضهم يأت بالمصدر المولد، علمت أسدية زيد مضاف للياء والتاء، نقول: هذا مصدر مولد.

علمت أسدية زيد، وهذا جائز وذاك جائز.

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ قال: **لِسَدِّ مَصْدَرِ** ولم يقل: لسد مفرد؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر، المصدر أخص من المفرد، أيهما أعم؟ المفرد أعم من المصدر؛ لأن المفرد هذا يشمل زيد، وليس بمصدر، يشمل رجل وليس بمصدر، لكن المصدر يكون أخص، فقوله: **لِسَدِّ مَصْدَرِ** هذا مقصود، ولم يقل: لسد مفرد؛ لأنه قد يسد المفرد ويجب كسر (إن)، وذلك في باب ظن، أنه يقع المفعول الثاني جملة، فإذا كان مصدرة بـ(إن) وجب كسرها.

ظننت زيداً إنه قائم، جملة إنه قائم هذه في مقام المفرد؛ لأن ظن هذه داخلة على المبتدئ والخبر، فالأصل فيه -المفعول الثاني- أن يكون مفرداً، فإذا وقعت جملة إنه قائم حينئذٍ نقول: تفسر بالمفرد -في قوة المفرد- ومع ذلك لا نقول بأنه يجب فتح همزة أن.

وإنما قال: لسد مصدر، ولم يقل: لسد مفرد؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر كالمثال الذي ذكرناه.

وَهَمْزَ إِنَّ ٱفْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ	مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

مَسَدَّهَا هذا ما إعرابه؟

لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا، ضربت زيداً ضرباً؟

مفعول مطلق.

لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا مع معموليها لزوماً بأن وقعت في محل فاعل كما في قوله تعالى: ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)) [العنكبوت:51] أي: يَكْفِهِمْ إنزالنا، أو وقعت موقع نائب الفاعل ((قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ)) [الجن:1] أُوحِيَ هذا مغير الصيغة ((أَنَّهُ اسْتَمَعَ)) [الجن:1] انظر هنا وقعت ((أَنَّهُ اسْتَمَعَ)) الجملة، حينئذٍ إذا تردد هل هي بالكسر أو بالفتح تنظر ما قبلها ((أَوْحَيْ)) هذا يفتقر إلى نائب فاعل، إذاً هو مفرد، هل استوفى نائب فاعله؟ لم يستوف، لو أَوَّلْتَ هذه الجملة بمفرد حينئذٍ هل يتسلط عليه العامل فيرفعه على أنه نائب فاعل؟ نعم.

إذاً تقول هذه يجب أن تكون بالفتح ((أَنَّهُ اسْتَمَعَ)) أوحي استماع نفر من الجن، إذاً تقع **أَنَّ** في مقام الفاعل وفي مقام نائب الفاعل، وتأتي كذلك في مقام الاسم المجرور بحرف الجر، وتأتي في مقام المفعول به ((وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ)) [الأنعام:81] ولا تخافون إشراككم، هنا وقعت في موقع المفرد وهي جملة اسمية مصدرة بـ(إن) نقول: وجب الفتح، لماذا؟ لوقوعها مقام المفعول به، أو في موضع مجرور بحرف ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)) [الحج:6] إذا جرت بحرف، -حرف جر- مباشرة تحكم عليها بأنها بفتح الهمزة وجوباً ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)).

كذلك تأتي في مقام المبتدئ ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ)) [فصلت:39] ومن آياته رؤيتك الأرض، (رؤيتك) هذا مبتدأ مؤخر، إذاً وقعت في مقام المفرد، سدت مسد المصدر.

كذلك في موضع خبر مبتدئ بشرط أن يكون ذلك المبتدأ غير قول، وبشرط ألا يكون خبر **أن** صادقاً على ذلك المبتدئ: ظني أنك مقيم معنا اليوم، يعني ظني إقامتك، ظني أنك مقيم معنا اليوم.. ظني إقامتك، وعبر ابن هشام عن هذه الحالة بقوله: أو خبراً عن اسم معنىً غير قول ولا صادق عليه خبرها: اعتقادي أنه فاضل، حينئذٍ نقول: أنه فاضل هذا في قوة المصدر، ويعرب ماذا؟ اعتقادي هذا مبتدأ وأنه فاضل: خبر المبتدأ.

إذاً الحاصل أن قوله: **لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا** يعني مع معموليها لزوماً؛ بأن وقعت في محل فاعل كالآية التي ذكرناها، ولو كان الفعل مقدراً نحو: ((وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)) [الحجرات:5] ولو ثبت أنهم صبروا، يعني ولو ثبت صبرهم، على قول الكوفيين أن المرفوع بعد لولا فاعل ثبت مقدراً، وقال أكثر البصريين: هي مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ((وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا)) [الحجرات:5] لو هذه هل يلزم أن يكون ما بعدها فعل؟

على قول الكوفيين: أن المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدراً.

وقال أكثر البصريين: هي مبتدأ محذوف الخبر وجوباً.

من هذين القولين تأخذ أن عند الكوفيين أنه لا يلي لو إلا الفعل، وعند البصريين لا يشترط، ليست كـ(إن) و(إذا) وإنما يستثنون (إن) و(إذا) لما سيأتي في باب الاشتغال.

أو مفعول غير محكي بالقول نحو: ((وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ)) [الأنعام:81] أو خبر عن اسم معنىً غير قولٍ ولا صادق عليه خبرها: اعتقادي أنك فاضل، بخلاف قولي: إنك فاضل، أو مجرور بالحرف كما ذكرناه سابقاً.

هذه المواضع قرابة التسع كلها تكون محلاً لـ(أن) فاعل، ومفعول به، ونائب فاعل، ومبتدأ، وموضع المضاف إليه ((إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ)) [الذاريات:23]، وكذلك إذا عطفت على شيء وجب فيه فتح أن، أو أبدلت من شيء وجب فيه فتح أن حينئذٍ نقول: هذه المواضع كلها يجب فيها الفتح، وتؤول بمصدر.

والضابط: **هو أنه كل موضع صح أن يحل فيه المفرد ويتسلط عليه العامل، ويصح صناعة إعرابية.. حينئذٍ تعين أن يكون بالفتح.**

ثم قال:

فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ	وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

هذه الأحوال وجوب كسر همزة (إن)، **فَاكْسِرْ** وجوباً في ستة مواضع سيذكرها الناظم

فِي الابْتِدَا: يعني في ابتداء الجملة إما حقيقة وإما حكماً.

حقيقة متى؟ إذا لم يتقدمها شيء، لم يسبقها قطعاً ((إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)) [الكوثر:1] نقول: هذا واجب، لماذا؟ لأنها وقعت في ابتداء الكلام حقيقة، لم يسبقها شيء البتة ((إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)) [القدر:1] نقول: هذه وجب فيها كسر همزة إن.

أو حكماً بأن يسبقها شيء ولكن لا يخرجها عن كونها جملة ابتداءً، يعني لا يخرجها عن ابتدائيتها مثل: ألا ((أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)) [يونس:62] (إن) هنا نقول: واجبة الكسر، لأنها وقعت في ابتداء الكلام، كيف وقعت في ابتداء الكلام و (ألا) قبلها؟ نقول: أل الافتتاحية لا تؤثر في الجملة التي بعدها في كونها مبتدأً بها، فهي ابتدئ بها حقيقةً لكن باعتبار اللفظ (ألا) نقول: حكماً وإلا في نفسها فهي مبتدأ بها؛ لأنه لو نفي عنها الابتداء لما صح كسر همزة (إن).

فالثاني الواقعة بعد أل الاستفتاحية كالآية التي ذكرناها.

مثلها الواقعة بعد **حَيْثُ** ، حيث هذه ملازمة للإضافة إلى الجمل، حينئذٍ إذا صدرت الجملة بـ(إن) وجب كسرها؛ لأنها في هذا التركيب هي مبتدأ بها (اجلس حيث إن زيداً جالس) بالكسر وجوباً، فحينئذٍ دخل هذا الموضع في قوله: (**فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا**) ومنه حيث؛ لأنها ملازمة للإضافة إلى الجمل، فإذا جاءت (إن) بعدها وجب كسرها.

والواقعة خبراً عن اسم ذات نحو: زيد إنه قائم، زيد مبتدأ، إنه قائم، نقول: وجب الكسر هنا، لأن الجملة وقعت خبراً عن اسم ذات، فحينئذٍ هي مبتدأٌ بها حكماً.

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا إذاً قوله: **فِي الابْتِدَا** يشمل الابتداء حقيقة والابتداء حكماً، والابتداء حكماً

يدخل تحته المستفتح بألا الاستفتاحية.

وَحَيْثُ: وإذا وقعت جملة خبراً عن اسم ذات، ولو زدنا عليه إذ؛ لأنها ملحقة بحيث لكان جيد.

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ: يعني في صدر الصلة، إذا وقعت (إن) في صدر الصلة وجب كسرها، جاء الذي إنه قائم، وجب الكسر؛ لأنها وقعت في صدر الصلة، لماذا كسرت إذا وقعت في صدر الصلة؟ نقول: سماعاً، هكذا العرب إذا أوردوا هذا الموضع كسروا وجوباً.

وَفِي بَدْءِ صِلَهْ: يعني ابتداء الصلة، سواء كان حرفاً أو اسماً، ومثل الصلة الصفة (مررت برجل إنه فاضل)، وأما الصلة فنحو: ((إِنَّ مَفَاتِحَهُ)) [القصص:76] الذي إن مفاتحه، بخلاف حشو الصلة نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل، لا يشترط فيه حشو الصلة، جاء الذي عندي أنه فاضل، لا يشترط فيه أن تكسر همزة (إن) هنا، بل تفتح؛ لأنها لم تقع في صدر الصلة، والذي وقع في صدر الصلة هو الظرف، وإن (لم) لم تأت، ومثله: لا أفعله ما أن في السماء نجماً، هنا بالفتح لا بالكسر، أي: ما ثبت أن في السماء نجماً.

وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ، هذا الموضع الثالث الذي يجب فيه كسر همزة (إن).

حَيْثُ إِنَّ هذا مبتدأ.

لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ.. مكملة ليمين، يعني وقعت جواباً له، ومكملة هذا ما إعرابه؟

حَيْثُ إِنَّ: قلنا: (إن) مبتدأ، **لِيَمِينٍ** متعلق بقوله: **مُكْمِلَهْ** ، **مُكْمِلَهْ** هذا خبر (إن)، أي وقعت جواباً له سواء مع اللام أو دونها، ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أو لا ((وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الإِنسَانَ)) [العصر:1، 2].

حَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ، يعني وقعت جواباً للقسم، حينئذٍ يجب كسر همزة (إن)، وهذا يدخل تحته ثلاث صور، يعني مواضع كسر همزة (إن) في جواب القسم له ثلاثة أحوال؛ لأن

الصور أربعة: واحدة يجوز فيها الوجهان، وثلاثة يجب فيه كسر همزة (إن).

الصورة الأولى: أن يذكر فعل القسم وتقع اللام في خبر (إن)، هنا يتعين مثل ((وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ)) [التوبة:56] (يَحْلِفُونَ) ذُكر القسم الفعل، ثم قال: ((إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ)) جُمع بين الفعل واللام، وجب كسر همزة (إن).

الصورة الثانية: أن يحذف فعل القسم وتقع اللام في خبر (إن): ((وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي)) [العصر:1، 2]. وقعت اللام في في خبر (إن)، أين الفعل؟ محذوف ((وَالْعَصْرِ)).

في هذين الموضعين باتفاق إجماع أنه يجب كسر همزة (إن)، وانظر الضابط فيهما وجود اللام في خبر (إن)، وجدت اللام سواء ذكر الفعل أم حذف وجب كسر همزة (إن).

إذاً الضابط ليس هو في ذكر فعل القسم، بل ذُكِر في الأولى وحُذِف في الثانية ((وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ)) هنا جَمَعَ بين الأمرين: ذُكِرَ الفعل، ووجدت اللام في خبر (إن).

الثاني: ((وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي)) وُجِدت اللام وحُذف الفعل.

إذاً الضابط ما هو القدر المشترك؟: وجود لام الابتداء واقعة في خبر (إن) سواء حذف الفعل أم ذكر، في هاتين الصورتين بالإجماع أنه يجب كسر همزة (إن).

الثالث: أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر (إن)، يحذف الأمران الاثنان: الفعل، واللام، هذه محل نزاع، والنزاع صوري مثل ماذا؟ {حم (1) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا أَنزَلْنَاهُ (3)} [الدخان: 1-2-3] ((إِنَّا أَنزَلْنَاهُ)) هذه جواب قسم، أين فعل القسم؟ محذوف، أين اللام؟ لا لام، إذاً انتفيا -الفعل واللام-، هنا يجب على مذهب البصريين كسر همزة (إن)، هذه الصورة اختلفوا فيها:

فالكوفيون أجازوا فيها الوجهين: الكسر والفتح، ((إِنَّا أَنزَلْنَاهُ)) ((أَنَّا أَنزَلْنَاهُ)) يجوز فيها الصورتان، والبصريون منع الفتح وأوجبوا الكسر، وقد غُلِّطَ الكوفيون في هذه المسألة، وحكي

الإجماع السابق على أنه يجب فيها الكسر؛ لعدم السماع، لم يأتوا بسماع لفظ واحد أنه فيما إذا حذف فعل القسم مع اللام أنه يجوز فيها فتح همزة أن، لا يحفظ أبداً في لسان العرب، ولذلك نص السيوطي في جمع الجوامع على أن الكوفيين غَلِطُوا في هذه المسألة، مذهبهم غلط من أصله، فحينئذٍ تكون هذه المسائل كلها الثلاث مجمع عليها، وإن كان الإجماع في الصورة الأولى والثانية متحقق، وفي الثالثة على النزاع المذكور.

وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ يدخل تحته هذه الصور الثلاثة، بقي صورة واحدة يجوز فيها الوجهان يأتي هناك إن شاء الله.

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ: الباء هذه باء الآلة حكيت ما هو الذي حكي؟ (إن) ومعمولاها ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)) [مريم:30] قال إني، يقول إني، قل إني.. كل ما تصرف من مادة قال، فإذا جاءت بعده (إن) فبالكسر فلا تلحن.

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ * حَالٍ**: جاءت بموضع حال، جملة سواء تقدمتها الواو أم لا، أن تقع في جملة في موضع الحال كما مثل الناظم: **كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ**

زُرْتُهُ فعل وفاعل ومفعول به، وإني الواو هذه واو الحال، إني وقعت (إن) بعد الواو، هل هو خاص بالواو أم أنه عام؟ عام ((إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)) [الفرقان:20] هذه الجملة حالية وجاءت مكسورة وهي بدون واو، إذاً لا يشترط فيها الواو كما هو ظاهر كلام الناظم.

أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ * حَالٍ** (إن) ومعمولاها (محل) هذا مفعول فيه، **حَالٍ** إما مع الواو كما ذكره الناظم أو بدونها.

ولم تفتح هنا (إن) لماذا؟ لأن وقوع المصدر حالاً وإن كثر سماعي، قد يقول قائل: لماذا - الحال الأصل فيها أنها مفردة كما سيأتي- لماذا منعنا في هذه الصورة الفتح وأوجبنا الكسر؟ لأننا إذا أولنا أولناه بمصدر، وحينئذٍ المصدر هل يقع حالاً قياساً؟ الجواب: لا، وإنما هو مع كثرته سماعي، **وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ *** بِكَثْرَةٍ**، كثير لكنه قياسياً، وإنما هو سماعي،

وقوع المصدر حالاً وإن كثر سماعي على أن السماعي إنما ورد في المصدر الصريح لا المؤول، ولأن المصدر المنسبك مع أن المفتوح الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة.

يعني: قد يرد أن المصدر يكون معرفة، مصدر أن المفتوحة الناصبة لمعرفة يكون معرفة، إذا نصبت أنّ معرفة صار المصدر معرفة، وإذا نصبت لنكرة ولو كانت مخصصة، حينئذٍ صار نكرة، ولا يقع المصدر المعرفة حالاً البتة.

إذاً لا تكون الجملة الحالية سواء سبقت بواو أو لا، لا تكون مفتوحة الهمزة بل يجب فيها الكسر.

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا: هذا الموضع السادس.

وَكَسَرُوا: أيضاً أي العرب نطقوا بها مكسورة.

مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ –قلبي- **عُلِّقَا**، سيأتينا في باب ظن وأخواتها ما يسمى بالتعليق، فإذا علق الفعل حينئذٍ وجب كسر همزة (إن)

مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ –قلبي- **عُلِّقَا** أي الفعل، والألف للإطلاق **بِاللَّامِ** لام الابتداء فقط، من المعلقات لام الابتداء مثل ماذا؟ كما مثل الناظم: **كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى**.

اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى، هنا دخلت اللام على خبر (إن)، **اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى**، الأصل في دخول اللام هنا يكون على (إن) هذا الأصل؛ لأن التعليق إنما يكون بين الفعل وبين معموليه (ظننت لزيد قائم) هذا مثال واضح، (ظننت زيداً قائماً) ظننت زيداً: زيداً مفعول أول، وقائماً مفعول ثاني، قد يعلق العمل في اللفظ فَيَنْصَبُّ على المحل، يعلق: يعني لا يُنصب في اللفظ وإنما يكون العمل في المحل كما سيأتي.

من المُعَلِقَات اللام، فإذا قلت: ظننت زيداً قائماً، ظن نصبت لفظاً، ظننت لزيد قائم، اللام لام الابتداء، زيد مبتدأ وقائم خبر، والجملة من المبتدئ والخبر في محل نصب مفعولي

ظننت، لماذا وجه النصب إلى المحل دون اللفظ؟ لوجود اللام -لام الابتداء-.

إذاً اللام تكون داخلة على الاسم الأول.

اعْلَمْ (لَإِنَّهُ) هذا الأصل، لكن لا يجتمع مؤكدان، فزحلقت اللام.

لَذُو تُقَى: أصل اللام هذه مزحلقة ليست اللام داخلة على الخبر، فحينئذٍ صارت هذه اللام معلِّقة، فإذا علقت جملة كانت مصدرة بـ(إن) وجب كسرها، **وَكَسَرُوا** أيضاً **مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِالَّلاَمِ** -لام الابتداء فقط لا غيرها- **كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى**.

قال أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو: (علمت إن زيداً لقائمٌ) وسنبين هذا في باب ظن، فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت نحو: علمت أن زيداً قائم.

إذاً هذه المواضع الستة يجب فيها كسر همزة (إن)، زاد المصنف: إذا وقعت بعد (ألا) الاستفتاحية، أُوْرِدَ على المصنف، -وهل هذا يرد عليه-؟ لا، لماذا؟ لأنها داخلة في قوله: **فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا**.

كذلك أورد عليه: إذا وقعت بعد حيث، هل يرد عليه؟ لا يرد عليه، وإنما هي داخلة في قوله: **فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا**.

إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين (زيد إنه قائم) يرد عليه؟ لا يرد عليه؛ لأنها داخلة في قوله: **فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا**.

فقوله: **فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا** يشمل الابتداء الحقيقي والابتداء الحكمي، ولذلك قال: ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع لدخولها تحت قوله: **فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا**؛ لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدئٍ بها.

كذلك الصفة: مررت برجل إنه فاضل، يجب كسر همزة (إن) في هذا الموضع، أو لـ(إذ)، جئتك إذ إن زيداً أمير).

ثم قال من بعد: **بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ**.

والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين...!!!

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحمَنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَهَمْزَ إِنَّ ٱفْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ	مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَاكَ ٱكْسِرِ

عرفنا أنه شرع في بيان المواضع الثلاث أو الأحوال الثلاث لـ(إنَّ) من حيث وجوب الفتح ووجوب الكسر وجواز الأمرين.

وَهَمْزَ إِنَّ ٱفْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ

قلنا: لا بد من التأويل هنا إما في الأول، وإما في الثاني، افتح وجوباً، وحينئذٍ اكسر وجوباً أو جوازاً.

ٱفْتَحْ: نقول: هذا عام المراد به الإباحة، فيشمل الواجب والجائز.

وقوله: **ٱكْسِرِ:** وحينئذٍ يكون للواجب فتشمل الأحوال الثلاثة، وهذا أولى من أن يجعل البيت خاصاً بما وجب في الحالتين: الفتح والكسر.

وَهَمْزَ إِنَّ ٱفْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ

لِسَدِّ: أي لأجل، فكأنه تعليم متعلق بـ(افتح)، وحينئذٍ جعل الناظم الضابط هنا في باب فتح همزة (إنَّ) وجوباً إذا سد مسد (أن) ومدخوليها المصدر، فكل موضع صح أن يحل المصدر

محل (إنَّ) ومعموليها حينئذٍ قلنا: هذه بالفتح؛ لأن الأصل أن نقول: هذه هل هي (إنَّ) أو (أن)؟ يشتبه، فإذا جاز أن يحل المصدر محل (إنَّ) ومدخوليها ومعموليها وصح تسليط العامل من جهة الصناعة الإعرابية عليها -على المحل- حينئذٍ وجب فتح همزة (أن)، وهذا يكون في تسع مواضع، بالاستقراء، قد يزيد بعضها لكنه قليل، لكن المشهور هو تسع مواضع:

الأول: أن يكون فاعلاً.

الثاني: أن يكون نائب فاعل.

الثالث: أن يكون مفعولاً به لغير قول محكي.

ورابعاً: أن يكون في موضع جر بحرف الجر.

والخامس: أن يكون في موضع مبتدئ مؤخر.

والسادس: أن يكون في موضع خبر مبتدئ.

والسابع: أن يكون في موضع المضاف إليه.

والثامن: أن يقع معطوفاً على شيء من ذلك، إذا عطف على (أن) مفتوحة بـ(إنَّ) نقول: هنا يفتح؛ لأن الأصل اتحاد المعطوف والمعطوف عليه، وحينئذٍ إذا عطف (إنَّ) على (أن) نقول: الأصل فيه أن يكون الثاني الذي بعد حرف العطف أن يكون بالفتح من باب عطف المفرد على المفرد.

والتاسع والأخير: أن تكون مبدلة من شيء من ذلك، أيضاً البدل يكون حكمه حكم المبدل منه.

فهذه مواضع تسعة يكون فيها وجوب فتح همزة (إنَّ) وحينئذٍ تكون بـ(أن)، ويؤول (أن) وما دخلت عليه بمصدر.

وعبر الناظم بمصدر لماذا؟ لأنه قد تحل (أن) موضع المفرد ويجب كسر همزة (إنَّ). ظننت زيداً إنه قائم، ظننت: فعل وفاعل. وزيداً: مفعول به. وإنه قائم نقول: الجملة هذه حلت محل المفعول الثاني، والأصل في المفعول الثاني أن يكون مفرداً، إذاً: حلت محل المفرد. قالوا: هنا يمتنع فتح همزة (إنَّ) فلا يقال: أنه فاضل، ظننت زيداً أنه فاضل، لماذا؟ قالوا: لأنه إذا فتحت همزة (إنَّ) صار أنه فاضل أُولت بمصدر، والمصدر لا يقع خبراً عن اسم العين. ظننت زيداً قياماً هذا قلنا: لا يقع إلا على التأويل، والأصل عدم التأويل، ولذلك امتنع ما ذكرناه.

إذاً: أن تكون في موضع فاعل، كقوله تعالى: ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)) [العنكبوت:51] يَكْفِي: هذا فعل مضارع فاعله غير مذكور، وصح أن نجعل -((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)) **أننا** هذا الأصل- صح جعل (أَنَّ) ومعموليها فاعلاً تسلط عليه العامل، والصناعة الإعرابية لا ينافيها ما ذكرناه حينئذٍ وجب فتح همزة (أن) -أولم يكفهم إنزالنا- هذا الموضع الأول.

((قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ)) [الجن:1] أُوحِيَ: هذا مغير الصيغة. استماع، أوحي أنه استمع، أين نائب الفاعل لأوحي؟ نقول: أَنَّهُ اسْتَمَعَ، (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر وهذا المصدر في محل رفع نائب فاعل، ولذلك الإعراب كما سبق في المصدر المنسبك من (أن) وما دخلت عليه يكون محلياً على الصحيح، ولا يكون تقديرياً وإن قال به بعض النحاة.

الثالث: أن يكون في موضع مفعول به غير محكي بالقول، غير محكي بالقول لماذا؟ لأن القول وما تصرف منه ينصب مفعولاً به، هذا الأصل، ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)) [مريم:30] هذه واجبة الكسر أو حكيت بالقول، إذاً: هو مفعول به لكنه واجب الكسر، وحينئذٍ لا بد من استثنائه في هذا الموضع، نقول: أن تقع في محل مفعول به غير محكي بالقول، ((وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ)) [الأنعام:81] لاَ تَخَافُونَ إشراككم، حينئذٍ: أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ نقول: هذه واجبة الفتح، لماذا؟ لأن (تَخَافُونَ) يطلب مفعولاً به، وإذا طلب مفعولاً به حينئذٍ لا بد من أن يتسلط

العامل على (إنَّ) فيجب فتحها؛ لأنها هي التي تؤول بمصدر، ((وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ)) أي: لا تخافون إشراككم.

الموضع الرابع: أن تكون في موضع حرف جر؛ ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)) [القمان:30] ذَلِكَ: هذا مبتدأ، أين خبره؟ ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)) هنا الشاهد ليس في كونه مبتدأً أو ؟؟؟، الشاهد في دخول الباء على (أن)، الأصل بـ(إِنَّ)، لكن إذا سبق (إنَّ) بحرف الجر وجب فتحها وحينئذٍ صار مدخول (إنَّ) في محل جر، وهذا لا يناسبه إلا أن يكون مفرداً، فتعين أن يكون مفرداً، وإنما يكون ذلك بفتح همزة (أن) وإلا الأصل هو (إنَّ)، بإن. تقول: بإن، الباء حرف جر لا تدخل على الجملة؛ لأن (إنَّ) هذه جملة مستقلة. إن زيداً قائم الأصل هو زيد قائم، ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ)) نقول: الأصل: بـ(إن الله)، لكن الباء لا تدخل إلا على مفرد وهو اسم، وإن: جملة، حينئذٍ نقول: لا بد من أن نأتي في هذا الموضع بما يصح تأويله بمصدر، ولا يكون كذلك إلا بوجوب فتح همز (إنَّ) فصارت: أن. ((ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ)).

الخامس: أن تقع في موضع مبتدأ، وهذا المبتدأ مؤخر، ((فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)) [الصافات:143] أين المبتدأ؟

لولا ما سبق أنها من علامات الأسماء وأنه يقع بعدها المبتدأ.

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ * حَتْمٌ**

إذاً: ((فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)) فَلَوْلا كونه مِنَ الْمُسَبِّحِينَ.

إذاً: كون نقول: هذا مبتدأ، تقع في موضع مبتدئ مؤخر.

((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ)) [فصلت:39] وَمِنْ آيَاتِهِ رؤيتك.

((وَمِنْ آيَاتِهِ)) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

((أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ)) رؤيتك الأرض، صار في موضع مبتدئ.

أن تقع في موضع خبر، وذلك بشرط: أن يكون المبتدأ غير قول، يعني: ليس قولاً، ليس شيئاً يلفظ، بل هو أشبه ما يكون بالعين اسم ذات.

وبشرط ألا يكون خبر (أن) صادقاً على ذلك المبتدأ.

بشرطين: ألا يكون المبتدأ قول، ثم أن يكون هذا المبتدأ لا يصدق عليه خبر (إنَّ)، لا يصدق عليه يعني: لا يكون فرداً من أفراد خبر (إنَّ)، فإن كان كذلك حينئذٍ انتقض الشرط.

ظني أنك مقيم معنا، ظني: هذا ليس بقول وإنما هو عمل، الظن عمل بالقلب، ظني. إذاً: ليس بقول.

أنك مقيم معنا اليوم: هذا ليس صادقاً؛ لأن الظن قائم بي أنا، ومقيم معنا هذا قائم بغير المتكلم بغير الظانّ، وحينئذٍ: ليس المبتدأ فرداً من أفراد خبر (أن) وحينئذٍ يجب فتح همزة (أن).

أن تقع في موضع المضاف إليه وهو السابع؛ ((إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ)) [الذاريات:23] التقدير: مثل نطقكم؛ لأن (مثل) هذه تلازم الإضافة، سيأتي معنا أنها من الملازمة للإضافة.

الثامن: أن تكون معطوفة على شيء تعين فيه أن يكون (أن) بالفتح، ((اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ)) [البقرة:47] يعني: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم، يعني: عطفت على مفرد، هذا المراد.

التاسع: أن تقع في موضع البدل، يعني مبدلة من شيء سابق وهو مفرد، ((وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ)) [الأنفال:7] إِحْدَى: هذا مفعول به، وكونها لكم، نقول: أنها لكم، كونها لكم، هذا بدل اشتمال من إحدى.

هذه المواضع التسع نقول: يجب فيها فتح همز (إنَّ) فتقول: (أن) فتؤول بمصدر، وعرفنا

كيف نأتي بالمصدر، ننظر إلى خبر (أن) إن كان مشتقاً حينئذٍ جئنا بالمصدر مضافاً إلى اسم (أن)، وإذا كان جامداً حينئذٍ جئنا بالكون أو بالمصدر الصناعي والمشهور الكون. ظننت أن زيداً أسدٌ، ظننت كون زيد أسداً، فتأتي بالجامد تنصبه على أنه خبر للكون. أو ظننت أسدية زيد، هذا يسمى مصدراً صناعياً، مولد ليس قياسي.

وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ: يعني واكسر في سوى ذاك، ذاك ما هو؟ الذي لا يحل المصدر محله، الذي لا يؤول بمصدر حينئذٍ وجب فيه الكسر على الأصل، أي: أدم الكسر؛ لأنه الأصل. إذا قيل: **اكْسِرِ** فهي مكسورة في الأصل، إذا جعلنا (إنَّ) هي الأصل و (أن) هي الفرع، حينئذٍ لا نقول: اكسرِ بمعنى جدد له الكسر، وإنما أدم الكسر، هذا المراد، هذا من باب: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ)) [النساء:136] آمَنُوا يعني: المأمور به هنا المداومة.

((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ)) [الأحزاب:1] اتَّقِ قالوا: الأمر الأصل فيه طلب ما لا حصول له، يعني الذي لم يحصل، هذا الأصل فيه، كيف نوجه: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا)) [النساء:136] الحاصل لا يؤمر به.

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)) لازموا الإيمان، أو اثبتوا على الإيمان، أو دوموا على الإيمان، وحينئذٍ المداومة هي المأمور بها وهي شيء غير موجود.

((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ)) [الأحزاب:1] هذا فعل أمر، كيف نقول هو تحصيل شيء لم يقع؟ نقول: والمراد به: دم على التقوى، وهذا معدوم، وحينئذٍ لا بأس بكونه مأموراً به.

وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ: هي مكسورة في الأصل، نقول: أدم الكسر، فالمأمور به حينئذٍ يكون المداومة، والمواضع التي يجب فيها كسرة همزة (إنَّ) عد الناظم منها ستة في الجملة، وهي عشرة عند التفصيل.

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا، وقلنا: المراد بالابتداء هنا ابتداء جملتها إما حقيقة وإما حكماً، حقيقة أو حكماً، يعني: أن تقع (إنَّ) في أول الكلام، وليس المراد أول الكلام أول النطق لا، المراد أول

الجملة، سواء كانت في أثناء الكلام أو في أول الكلام، يعني أول ما ينطق به إن، أول ما تكلم: ((إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)) [الكوثر:1] هذا لم يسبقه شيء، أو سبقه شيء ثم هذه (إنَّ) في أول جملة، نقول: هذا يجب فيها كسر الهمزة وهي في أول الكلام -في أول الكلام بحسبه-.

إذاً نقول: أول الكلام المراد به ولو في الأثناء، وحينئذٍ المراد ابتداء الجملة التي هي فيها، وهذا ذكرنا أنه يدخل تحته ما سُبِق بـ(ألا) الاستفتاحية، ((أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ)) [يونس:62].

كذلك ما سبق بحيث: حيث إن زيداً جالس، لأنها في أول الجملة.

وإذ كذلك في أول الجملة.

وإذا اخبر عن اسم ذات: زيد إنه فاضل، نقول: هنا وجب الكسر؛ لأنه لا يخبر بالمصدر الذي هو اسم معنى عن العين، وحينئذٍ لا بد من كسر همزة (إنَّ). هذه أربعة مواضع.

وَفِي بَدْءِ صِلَهْ: يعني في أول جملة الصلة سواء كانت موصولاً حرفياً أو اسمياً، مررت برجل إنه فاضل نقول: هذا جملة، مررت بالذي إنه فاضل، ((مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ)) [القصص:76] وجب كسر همزة (إنَّ).

وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

هذا الموضع الثالث في الجملة: المراد أنها تقع مكملة لليمين، وذلك إذا وقعت جواب القسم.

وقلنا: يدخل تحت هذه الصورة ثلاث صور:

ما ذكر فعل القسم مع اللام، ما حذف فعل القسم مع اللام -يعني دخول اللام على خبر (إنَّ)-، ما حذف فعل القسم مع عدم اللام.

إذاً: الصور ثلاثة، لو نظرنا إلى القسم مع اللام الصور أربع من حيث هي. إذا دخلت اللام على خبر (إنَّ) وجود اللام نقول: وجب كسر همزة (إنَّ) بقطع النظر عن كون الفعل ملفوظاً به أو محذوفاً، إذا العبرة بماذا؟ وجود اللام.

قد لا توجد اللام ثم قد يوجد الفعل أو يحذف، إن حذف الفعل كذلك وجب كسر همزة (إنَّ)، إن ذكر الفعل مع عدم دخول اللام هذه يجوز فيها الوجهان بالإجماع كما سيأتي.

إذاً الصور ثلاثة، النظر فيها إذا أردت حفظها تنظر إلى اللام، إن دخلت اللام على خبر (إنَّ) وجب الكسر سواء ذكر الفعل أم حذف، إن حذفت اللام -لم تدخل في خبر (إنَّ)- حينئذٍ إما أن يذكر الفعل أو يحذف، إن حذف الفعل وجب الكسر على مذهب البصريين وخطئوا الكوفيين في ذلك -جواز الفتح-، وإذا ذكر الفعل مع عدم اللام جاز فيه الوجهان كما سيأتي.

((وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ)) [التوبة:56] نقول: (إنَّ) هنا واجبة الكسر، لماذا؟ لأن اللام دخلت وذكر الفعل.

((وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)) [العصر:1،2] ((إِنَّ الإِنسَانَ)) يجب كسر همزة (إنَّ)، لماذا؟ لأن اللام دخلت في خبر (إنَّ)، لم يذكر الفعل هنا ((وَالْعَصْرِ)) هذا نائب وليس فعلاً، وحينئذٍ وجب الكسر بالإجماع -إجماع الكوفيين والبصريين- في هاتين الحالتين.

بقي حالة واحدة وهي فيما إذا حذف الفعل واللام، حينئذٍ وجب الكسر على الصحيح، ((حم (1) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ (3))) [الدخان:1، 3،2] إِنَّا أَنزَلْنَاهُ نقول: واجبة الكسر؛ لأنها مكملة لليمين، يعني: جواب القسم. أين القسم؟ الفعل محذوف. أين اللام؟ لم توجد عندنا لام، هذه الثلاث الصور نقول: واجبة الكسر وهي داخلة في قوله: **وَحَيْثُ إِنَّ** هذا مبتدأ **مُكْمِلَةٌ لِيَمِينٍ**، يعني: واقعة جواب القسم.

قال ابن هشام: ولو أضمر الفعل أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعاً. ضبط لنا الثلاث صور في هذه الكلمات.

لو أُضمر الفعل أو ذكرت اللام وجب الكسر إجماعاً.

أُضمر الفعل -هذا لا إشكال فيه- أو ذكرت اللام تعين الكسر، أضمر الفعل وذكرت اللام أو حذفت؟ حذفت، أضمر الفعل أو ذكرت اللام حينئذٍ تعين الكسر إجماعاً، لو أضمر الفعل

يعني لم يذكر حذف أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعاً، بقي حالة واحدة هي التي ستأتي في موضعها.

أو حكيت بالقول: ((قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)) [مريم:30] كل (إنَّ) بعد قول ومادته -قول وما تصرف منه- حينئذٍ نقول: واجب الكسر وهو مفعول به ومستثنى من: ((وَلا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ)) [الأنعام:81] هناك مفعول به ليس للقول وهنا مفعول به للقول.

أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ حَالٍ: سواء كانت بعد الواو أو لا، حينئذٍ يجب كسر همزة (إنَّ) لأننا لو فتحناها لكان مصدراً، والمصدر لا يقع حالاً قياساً، وإنما هو سماعي ولا يقاس عليه مع كثرته.

كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ: يعني: والحال إني ذو أمل، ولكن لا تؤول هنا بمصدر وإنما هو جملة في محل نصب.

وَكَسَرُوا -أيضاً- **مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ علّقَا بِاللاَّمِ:** وهذا سيأتي في باب ظن وأخواتها، باب التعليق.

إذا علقت باللام على جهة الخصوص حينئذٍ حكمنا على (إنَّ) بالكسر، لماذا؟ لأنك تقول: **كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى**، ((وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ)) [المنافقون:1] التعليق يكون العمل في المحل لا في اللفظ، وحينئذٍ تكون اللام من المعلقات، وسيأتي هذا في محله.

هذه ست مواضع على جهة الإجمال، وعشرة على جهة التفصيل؛ لأن قوله: **فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا** هذا يدخل تحته كم؟ قلنا: إما حقيقة: ((إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ)) [الفتح:1]، وإما أن يسبقها –الجملة- (ألا) الاستفتاحية: ((أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ)) [يونس:62]، والواقعة بعد حيث، والواقعة خبراً عن اسم الذات، نحو: زيد إنه قائم، والواقعة بعد (إذا)، وهذه بعضهم لا يذكرها الواقعة بعد (إذا).

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ	لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

هذا هو الحال الثالثة وهي ما جاز فيه الوجهان، يعني: يجوز فيه الكسر -كسر همزة (إنَّ)-

وفتح همزة (إنَّ) لكن لا في محل واحد باعتبار واحد، لأنهما متناقضان هذا جملة وهذا مفرد، لكن باعتبار معنىً يجوز كسر همزة (إنَّ) وباعتبار معنىً آخر..، فليس المراد أنه معنىً واحد ويجوز فيه الكسر والفتح لا، ليس هذا مرادهم، وإنما مرادهم: يجوز أن يحُل المفرد محل (إنَّ)، ويجوز أن يكون جملة، فباعتبار كونه جملة المعنى يختلف عن كونه مفرداً، إذاً: ليس المراد هنا كون هذه الحالة يجوز فيها الوجهان أنه في معنىً واحد وفي جملة واحدة باعتبار واحد لا، وإنما باعتبارين مختلفين، إن نظرت إلى جهة جاز لك الفتح، وإن نظرت إلى جهة أخرى باعتبار آخر جاز لك الكسر، والمراد: أنه لا يتعين واحد من النوعين، فيرجح الكسر مع جواز الفتح، ويرجح الفتح مع جواز الكسر، ولا يلزم أحد بأحد الطريقين.

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ	لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

بِوَجْهَيْنِ نُمِي: بَعْدَ هذا منصوب على الظرفية متعلق بقوله: **نُمِي**.

نُمِي: هذا مغير الصيغة، يعني: نسب، والضمير هنا يعود إلى الهمز -هو الهمز الذي نسب- نسب أي: همز (إنَّ) بقطع النظر عن كونه مفتوحاً أو مكسوراً، نسب ماذا؟ **بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ،** نسب وجهين، ما هما الوجهان؟ الفتح والكسر، نظراً لموجب كل منهما لصلاحية المقام لها على سبيل البدل لا على سبيل الاجتماع معاً، بل على سبيل البدل، إن جاز ورجحنا الفتح امتنع الكسر في نفس الوقت، وإن رجحنا الفتح حينئذٍ امتنع الكسر، فلا يجتمعان في موضع واحد باعتبار واحد لا، وإنما الجهة منفكة.

نظراً لموجب كل منهما لصلاحية المقام لها على سبيل البدل، فموجب الكسر مع (إذا) مثلاً - مع (إذا) الفجائية- اعتبار (إنَّ) ومعموليها جملة، -اعتبرناها جملة- بلا احتياج إلى تقدير خبر، ومع فعل القسم اعتبار ذلك جعله جواب القسم، وموجب الفتح مع (إذا) الفجائية اعتبار ذلك مفرداً، فرق. موجب الكسر مع (إذا) الفجائية كونها جملة، وموجب الفتح يعني الذي يقتضي الفتح كونه مفرداً، وفرق بين الجملة والمفرد، إذاً: لا يجتمعان في موضع واحد، وإنما

نقول: يجوز الفتح والكسر بعد (إذا) الفجائية على سبيل البدل، يعني لا على سبيل الاجتماع معاً في وقت واحد.

وموجب الفتح مع (إذا) اعتبار ذلك مفرداً مبتدأً مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض، وسيأتي هذا.

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ: إذاً إذا وقعت (إنَّ) بعد إذا **فُجَاءَةٍ** يقصد بها الفجائية التي يدل على أن ما بعدها وقع بغتة؛ حضرت فإذا الأسد، يعني: باغتني الأسد، هذه (إذا) تسمى **إِذَا** الفجائية، يعني ما بعدها وقع فجأة.

فإذا وقعت (إنَّ) بعد (إذا) الفجائية جاز فيها الوجهان: الكسر على اعتبار، والفتح على اعتبار آخر.

خرجت فإذا إن زيداً قائم، خرجت فإذا يعني: بعد خروجي تفاجأت، بماذا؟ إن زيداً قائم، يجوز الكسر على ماذا؟ على اعتبار أن (إنَّ) جملة مستقلة، يعني كأنه قال: خرجت فإذا زيد قائم، فيه إشكال؟ ليس فيه إشكال، وإنما أدخل (إنَّ) على زيد قائم من باب؟ -(إن وأن) للتوكيد- من باب التوكيد فقط، ليس فيه شيء جديد.

خرجت فإذا إن زيداً قائم، نقول: إذا كسرنا جعلنا ما بعد (إذا) الفجائية جملة، ما معنى جملة، بمعنى أنها جملة مستأنفة مركبة من مبتدئ وخبر. خرجت فإذا زيد قائم، لماذا جئنا بـ(إنَّ)؟ من باب التأكيد، يعني تقوية النسبة -نسبة الخبر إلى الاسم-، والتقدير: خرجت فإذا زيد قائم. إذاً لا إشكال في من كسرها.

ومن فتحها: خرجت فإذا أن زيداً قائم، و (أن) هذه قلنا: في قوة المصدر، كأنه قال: خرجت فإذا قيام زيد، إذاً ليس بجملة وإنما هو مفرد، وحينئذٍ كيف نفعل؟ فنقول: قيام زيد هذا ينظر إليه باعتبار (إذا) الفجائية، هل هي اسم أم حرف؟ فيه خلاف بين النحاة، والصحيح أنها حرف، وإذا كانت حرفاً حينئذٍ لا يصلح أن يكون خبراً عن قيام زيد، يصلح أو لا يصلح؟

هل يصح أن نقول: خرجت فإذا قيام زيد؛ قيام: مبتدأ، وإذا: خبر مقدم؟ لا يصح، لماذا؟ لأن (إذا) الفجائية حرف.

إذاً: ماذا نصنع؟ إما أن نجعل قيام زيد مبتدأ لخبر محذوف، أو نجعله خبراً لمبتدئ محذوف، قدر هذا أو ذاك، إما أن تجعله خبراً لمبتدئ محذوف، وإما أن يكون مبتدأً لخبر محذوف، وعلى القول بأن (إذا) اسم فحينئذٍ صارت ظرفاً، وإذا كان كذلك حينئذٍ لا يصلح أن يكون مبتدأً، بل يتعين أن يكون خبراً مقدماً، وقيام زيد: مبتدأً مؤخراً، على الوجهين. فيصير حينئذٍ: أن زيداً قائم في قوة المفرد وهو قيام زيد، إن جعلت (إذا) ظرفية فهو مبتدأ خبره ما قبله، فإذا قيام زيد أي: ففي الحضرة قيام زيد، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً: خرجت فإذا قيام زيد موجود، فجعلت القيام مبتدأ والخبر محذوف. ولو قلت: فإذا الشأن والأمر قيام زيد جعلت القيام خبراً لمبتدئٍ محذوف، يجوز فيه الوجهان. والصحيح أن يقال بأنه لا يجعل (إذا) خبراً مقدماً؛ لأنها حرف والحرف لا يسند إليه ولا يكون مسنداً، وإنما قيام زيد إما أن يكون خبراً لمبتدئٍ محذوف، أو مبتدأً لخبر محذوف، إما أن يكون خبراً لمبتدئٍ محذوف، أو يكون مبتدأً والخبر حينئذٍ يكون محذوف، ولذلك قال ابن عقيل هنا: يجوز فتح (إنَّ) وكسرها إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية، لكنه لم يرشد إلى أن الخلاف مبني على (إذا) من حيث الحرفية والاسمية، تنبه لهذا.

خرجت فإذا إن زيداً قائم؛ عرفنا إذا كسرها أنها جملة ولا إشكال فيها، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدراً، قطعاً هذا؛ لأنه مؤولة بمصدر ولا إشكال، وهو مبتدأ خبره (إذا) الفجائية، هذا بناءً على ماذا؟ على أنها اسم ظرف زمان أو مكان، قيد على الشرح. والتقدير: فإذا قيام زيد، أي: ففي الحضرة قيام زيد، وهذا التقدير مرجوح؛ لأنه مبني على أن (إذا) اسم وليست بحرف، مبني على أن (إذا) اسم. فإذا قيام زيد؛ إذا: خبر، وقيام زيد: مبتدأ مؤخر، ونقول: هذا ضعيف.

ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقدير: خرجت فإذا قيام زيد موجود، وهذا أرجح، لماذا؟ لأننا جعلنا (إذا) حرفاً، ويجوز أن يكون العكس: فإذا الشأن والحال قيام زيد، فقيام: هذا خبر لمبتدأ محذوف.

ومما جاء بالوجهين قول الشاعر:

وكُنْتُ أرى زَيْداً كما قِيلَ سَيِّداً	إذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ

إذَا أَنَّه إذا إنه، إذا إنه هذا لا إشكال فيه –بالكسر- فجعلها جملة مستأنفة، **إذَا** هو **عَبْدُ القَفَا واللِّهازِمِ** لا إشكال فيه، وعند الفتح حينئذٍ نقول: في المصدر الوجهان المذكوران، إما أن يكون مبتدأً خبره محذوف أو بالعكس، ولا نجعل (إذا) أنها خبر مقدم وما بعده المصدر مبتدأ مؤخر؛ لأن هذا مبني على قول مرجوح.

والتقدير على الأول: فإذا عبوديته، أي: ففي الحضرة عبوديته، عبوديته: هذا مبتدأ مؤخر، وإذا: خبر مقدم. هذا على القول الآخر.

وعلى الثاني: فإذا عبوديته موجودة، عبوديته صار مبتدأً خبره محذوف وهو موجودة، وإذا عكست قلت: فإذا الشأن والحال عبوديته جعلت عبودية خبراً لمبتدئٍ محذوف.

إذاً: تفتح همزة (إنَّ) وتكسر بعد (إذا) الفجائية، إذا كسرناها جعلناها جملة مستأنفة ولا إشكال، وإذا فتحناها حينئذٍ تؤول بمصدر يكون خبراً لمبتدئٍ محذوف أو مبتدأً لخبر محذوف، إما أن يكون مبتدأً لخبر محذوف، أو يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً، وأما جعل (إذا) خبراً مقدماً نقول: هذا فيه ضعف. هذا هو الموضع الأول.

بَعْدَ إذَا فُجَاءَةٍ

إذَا: تدل على الفجائية، هذا من إضافة الدال إلى المدلول.

بَعْدَ إذَا فُجَاءَةٍ أَوْ: للتنويع والتقسيم.

أَوْ قَسَمِ * لاَ لاَمَ بَعْدَهُ**: يعني يجوز فتح (إنَّ) وكسرها إذا وقعت جواب قسم، ظاهر كلام الناظم هنا -لو جعلناه على ظاهره- قال: **لاَلاَمَ بَعْدَهُ** أو قسم.

لاَ لاَمَ بَعْدَهُ: قلنا: هذا يحتمل وجهين: إما مع ذكر الفعل أن يكون ملفوظاً به، وإما أن يكون محذوفاً، ظاهر كلام الناظم العموم يشمل النوعين، لكن لا بد من تقييده ليصير موافقاً لما ذكرناه من الصور الأربعة: وهو أنه يعني صورة واحدة، وهي إذا ذكر -تلفظ بالفعل- وعدمت اللام، هذه الحالة بالإجماع يجوز فيها الوجهان، إذا لفظ بالفعل -نطق به تلفظ به وجد ذكر-، واللام محذوفة، لا لام بعده، فحينئذٍ بالإجماع يجوز فيه الوجهان: فتح همزة (إنَّ) وكسرها.

أَوْ قَسَمِ: إذاً أو بعد فعل قسم ظاهر من أجل أن يوافق، ولا نعمم، لو قلنا: بعد قسم هذا عام يشمل القسم المذكور والقسم المحذوف. ولك أن تقول: قسم هذا نكرة، والنكرة في سياق الإثبات لا يعم، وحينئذٍ نحتاج إلى مقيد خارج، فنقول: **قَسَمِ** ظاهر كأنه وصف بصفة محذوفة للعلم به؛ لأنه مجمع عليه فحينئذٍ حذف النعت، وسيأتي المعنى أن النعت إذا علم جاز حذفه.

أَوْ قَسَمِ: يعني: أو بعد فعل قسم ظاهر **لاَ لاَمَ بَعْدَهُ**.

لاَ: هذه نافية للجنس.

ولاَمَ: اسمها.

وبَعْدَهُ: هذا خبرها.

إذاً لو قيل: حلفت أن زيداً قائم -بالفتح والكسر- هكذا قال ابن عقيل، مثَّل لما أراده الناظم على ظاهره، بمعنى: أنه يشمل أو **قَسَمِ** الفعل الملفوظ والفعل المحذوف، وسبق أن ثَمَّ خلافاً سابق وهو: أنه إذا حذف الفعل ولم تذكر اللام قلنا: مذهب الكوفيين الفتح، ومذهب البصريين وجوب الكسر، وحكوا الإجماع عليه، وخطأهم السيوطي في جمع الجوامع قال:

غلط، خطأ. لو اعتبرنا الخلاف سار عليه ابن عقيل على عدم التخطئة، وإذا قلنا بالتخطئة حينئذٍ: أو **قَسَمٍ** لا بد من التقييد بأنه ظاهر لنخرج الحال التي قلنا أخطأ فيها الكوفيون.

قال ابن عقيل: يجوز فتح (إنَّ) وكسرها إذا وقعت جواب قسم، وليس في خبرها اللام، نحو: حلفت أن زيداً قائم، حلفت ذُكر الفعل هنا، أو قسم ظاهر، أن زيداً قائم، إن زيداً قائم، يجوز فيه الوجهان، على الكسر نقول: جعلنا الجملة جواب القسم، لأن الحلف يحتاج إلى جواب القسم، ما هي جملة جواب القسم؟ إذا كسرنا: إن زيداً قائم هي جملة الجواب، وإذا فتحنا حينئذٍ صار مفرداً، وإذا صار مفرداً لا يصلح أن يكون جواباً للقسم، وحينئذٍ يقال فيه: أنه منصوب بنزع الخافض، يعني على تقدير حرف الجر، وجملة القسم قد دل عليه المذكور.

قال: وقد روي بالفتح والكسر، الكسر على (أن) اسمها، وخبرها جواب القسم، والفتح على أساس أن المصدر على نزع الخافض؛ أقسم بالله على أن زيداً قائم، ويكون مغنياً عن جواب القسم، هذه الجملة تكون مغنية عن جواب القسم لأن جواب القسم كالخبر، إذا دل عليه شيء ملفوظ به موجود حينئذٍ يستغنى به عنه، يجوز حذفه، إذا علم جاز حذفه.

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ومنه جواب القسم.

وروي بالفتح والكسر قوله:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِّي	أَنِّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِي

أَوْ تَحْلِفِي: هنا لُفِظ بالفعل.

أَنِّي: وقعت (أن) بعد فعل القسم وهو ملفوظ به، يجوز فيه الوجهان، روي بالوجهين: أني وإني. (إني) على أنه جواب القسم، أليس، وبالفتح على أنه مصدر مجرور بحرف الجر.

أَوْ تَحْلِفِي على أني كذا، يعني: على أني أبو ذيالك الصبي؛ على كوني أبي ذيالك الصبي، فحينئذٍ نقول: كوني هذا اسم مجرور بـ على، وهذا بعضهم لا يرتضيه؛ لأن (على) حرف جر ويكون ما

بعده مجرور، والأصل في حرف الجر أنه لا يعمل محذوفاً، وحينئذٍ يجعله مفعولاً به منصوباً بلا واسطة، بلا واسطة حرف الجر. فيه وجهان.

على كوني كذا، وحينئذٍ صار مجروراً بحرف الجر محذوفاً، وإذا قلنا: حرف الجر ضعيف فلا يعمل محذوفاً حينئذٍ جعلناه مفعولاً به بدون واسطة.

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ * أَنِّي**: يروى بالكسر على جعلها جواباً للقسم، وبالفتح على جعلها مفعولاً لا بواسطة نزع الخافض، أي: على أني، هذا قول. وبعضهم يرى أنها على نزع الخافض، يعني: حرف جر محذوف، وهذا فيه كلام.

قال ابن عقيل: ومقتضى كلام المصنف: أنه يجوز فتح (إنَّ) وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام. وهذا ظاهر عبارته، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو: حلفت إن زيداً قائم أو غير ملفوظ، هذا عام، لكن قلنا غير ملفوظ هذه يجب كسر همزة (إنَّ) فيها وحكي الإجماع عليها، وحينئذٍ لا بد من تقييد كلام الناظم بما ذكرناه سابقاً.

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ: الموضع الثاني: أو بعد فعل قسم ظاهر.

لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي: جاز فيه الوجهان الفتح والكسر.

مَعْ تِلْوِفَا الْجَزَا:

ومَعْ: معطوف على بعد، **بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ**.

ومَعْ تِلْوِفَا الْجَزَا: **(فَا الْجَزَا)** كلاهما مقصوران للضرورة، مع تلو فاء الجزاء، بمعنى: أنه إذا وقعت (إنَّ) بعد فاء الجزاء جاز فيها الوجهان، وهل هو كل فاء جزاء ولو كانت في جواب اسم شرط أو حرف شرط؟ الجواب: لا، ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بما كان الشرط اسماً، وأما إذا كان حرفاً فلا، يتعين فيه الكسر.

جواز الوجهين بعد فاء الجزاء مقيد بما إذا كان الشرط بالاسم، وأما إذا كان بالحرف فليس إلا

الكسر، نحو: ((وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) [التغابن:14].

فَإِنَّ: نقول: وقعت بعد فاء الجزاء، هل يجوز فيه الوجهان؟ لا؛ لأنها وقعت بعد شرط وهو حرف (إنَّ)، وأما إذا وقعت بعد اسم شرط حينئذٍ يجوز فيها الوجهان، نحو: **من يأتني فإنه مكرم**، من يأتني، من: اسم شرط، يأتني: فعلها، فإنه مكرم: وقعت (إنَّ) بعد فاء الجزاء، وحينئذٍ نقول: يجوز فيه وجهان؛ على الكسر -إذا كسرنا- جعلناه جملة؛ فإنه مكرم، إذاً جعلنا جملة الجواب جملة ولا إشكال فيه واضح بين، كأنه قال: فهو مكرم، وأكدنا الخبر من أجل تقوية النسبة -للتأكيد-، وإذا فتحنا: من يأتني فأنه مكرم؛ إذاً صار مفرداً، وإذا صار مفرداً حينئذٍ لا يصح أن يقع جملة جواب الشرط، لا يصلح أن يقع جواب الشرط، كأنه قال: من يأتني فالإكرام، فالإكرام: هذا مفرد، ولا يصح أن يقع جواباً للشرط.

إذاً: لا بد من خبر محذوف، ويجعل الملفوظ مبتدأ، أو بالعكس نجعل الموجود مبتدأ والخبر محذوف، أو بالعكس.

إذاً: من يأتني فإنه مكرم، من يأتني فإكرامه موجود، جعلناه مبتدأً حذف خبره. من يأتني فجزاؤه الإكرام، جعلناه خبر مبتدئٍ محذوف، إذاً: يجوز الوجهان فيما إذا وقعت (إنَّ) بعد فالجزاء بشرط: أن يكون اسم الشرط هو الذي وقعت الجملة في جوابه. فيجوز الكسر على جعلها جواب الشرط، ويجوز الفتح.. ثم تؤول بمصدر، فإما أن يكون المصدر خبراً لمبتدئٍ محذوف، وإما أن يكون مبتدأً خبره محذوف كما ذكره في الحاشية.

منه: ((كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) [الأنعام:54] فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ، قرئ بالوجهين.

فَإِنَّهُ بالكسر، يعني: فهو غفور رحيم، لا إشكال فيه، وإنما جيء بـ(إنَّ) من أجل التأكيد، وعلى الفتح: فأنه غفور رحيم، فأنه فالغفران كائن له، أو فجزاؤه الغفران، فإما أن يكون خبر مبتدئٍ محذوف، أو يكون مبتدأً لخبر محذوف.

فالكسر على جعلها جملةً جواباً لـ(من)، والفتح على جعل (أن) وصلتها مصدراً مبتدأً خبره محذوف: فالغفران جزاؤه، أو على جعلها خبراً لمبتدئٍ محذوف والتقدير: فجزاؤه الغفران، هذا التقدير أجود.

مَعْ تِلْوِفَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ	فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

هذا الموضع الرابع الذي يجوز فيه الوجهان.

وَذَا: المشار إليه الحكم وهو جواز الوجهين: الفتح والكسر.

وَذَا يَطَّرِدُ: مطرد، يعني يوجد كلما وجد المذكور، الشروط المذكورة.

وَذَا يَطَّرِدُ: يعني الوجهان، جواز الوجهين.

فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ: خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ، هذه ضبطوها بماذا؟ قالوا: كل موضع وقعت (إنَّ) فيه خبر قول وكان خبرها قولاً والقائل هو واحد.

(إنَّ) وقعت خبر قول، والمراد بالقول ليس لفظ القول وإنما الكلام وما يكون من مادتها، قول، لفظ، كلام، جملة، نحو ذلك، ليس المراد مادة القول وإنما المراد به ما يدل على الكلام.

وخبر (إنَّ) كذلك قول، والقائل واحد، ثلاثة شروط: مبتدأ، قول، خبر (إنَّ) قول، والناطق المتكلم واحد حينئذٍ يجوز الوجهان.

خبر قول: أي ما بمعنى القول، سواء كان من مادة القول أو الكلام أو أحدهما، نحو، خير القول إني أحمد الله.

خَيْرُ الْقَوْلِ: خَيْرُ: هذا أفعل التفضيل، **الْقَوْلِ**: مضاف إليه، **خَيْرُ** مبتدأ، والقول: مضاف إليه، ونحن نقول: يشترط في أن يكون المبتدأ قولاً. وأفعل التفضيل بعض المضاف إليه، بعض المضاف إليه بمعنى: أن القول هو الذي يكون خير، فحينئذٍ اكتسبت المادة من جهة المعنى بإضافتها إلى القول، وإلا فالأصل أن خير هذا مباين للقول، لأنه أعم يشمل القول وغيره،

وحينئذٍ نقول: أفعل التفضيل إذا أضيفت إلى شيء فهي بعضه، إن أضيفت إلى معنى فهي معنى، إن أضيفت إلى جثة فهي جثة، إن أضيفت إلى عمل فهي عمل، إن أضيفت إلى قول فهي قول، هذا المراد هنا.

إذاً: **خَيْرُ الْقَوْلِ** نقول: اسم التفضيل إذا أضيف، فاسم التفضيل بعض ما يضاف إليه.

خَيْرُ الْقَوْلِ: إذاً المبتدأ قول.

إني أحمد الله.

إِنِّي: (إنَّ) واسمها.

أَحْمَدُ الله: هذا قول يقع باللسان، إذاً: وجد فيه الشرطان.

خَيْرُ الْقَوْلِ -قولي أنا-: إني أحمد الله، حينئذٍ نقول: الفاعل واحد: إني أنا أحمد الله، وحينئذٍ نقول: بهذه الشروط الثلاثة يجوز فيه الوجهان في (إنَّ)، إني أحمد الله وأني أحمد الله. إذا قلت: إني أحمد الله على الجملة لا إشكال فيه، جعلتها خبراً عن القول؛ خير القول إني أحمد الله، فكأنك أكدت الجملة وهي مؤلفة من مبتدئٍ وخبر بـ(إنَّ) والجملة تكون استئنافية. ومن فتح جعل (أنَّ) وصلتها مصدراً خبراً عن خير، والتقدير: خير القول حمد الله، فحمد الله هذا وقع خبراً عن المبتدئٍ؛ لأنه في قوة المصدر خير القول أني أحمد الله، مثل لو قال: زيد أني فاضل على قول من جوزه، والجمهور على المنع زيد أني فاضل أو أنه فاضل، فـ(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر عن المبتدئٍ، هذا مثله، وحينئذٍ نقول: خير القول أني أحمد الله، خير القول حمد الله، فجعله خبراً للمبتدئٍ المذكور. والتقدير: خير القول حمد الله.
فخير: مبتدأ، وحمد الله: خبر.

ومن كسرها جعلها جملة خبراً عن خير، كما تقول: أول قراءة (سبح اسم ربك الأعلى)، وحينئذٍ يكون الإخبار بالجملة لقصد الحكاية، كأنك تقول: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز، أي: هذا اللفظ وهذا صار مثلها، خير القول إني أحمد الله، فكأنه قال: هذا اللفظ هو خير القول،

فأول: مبتدأ، وسبح اسم ربك الأعلى: جملة خبر عن أول، وكذلك خير القول: مبتدأ، وإني أحمد الله: خبر.

إذاً: بهذه الشروط الثلاثة نقول: يجوز فيها الوجهان: إما الكسر وإما الفتح، إن جعلناها مكسورة فهي جملة خبر عن المبتدئِ، وإن فتحناها حينئذٍ صار الإخبار بالمفرد عن الجملة.

إذا انتفى القول الأول حينئذٍ انتفى الشرط، لو قال: عملي إني أو أني، ولم يقل: خير القول أو قولي. إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين: عملي أني أحمد الله، هذا متعين، عملي أني أحمد الله، لا يجوز فيه الوجهان، لماذا؟ لانتفاء الشرط الأول وهو كون المبتدئ قولاً مع كون الشرط الثاني متوفر، أو القول الثاني أو لم يتحد القائل فالكسر، تعين الكسر، نحو قولي إني مؤمن، هكذا مثَّل النحاة وفي النفس منه شيء.

قولي إني مؤمن، هنا قالوا: انتفى القول من الثاني، إني مؤمن ليس فيه قول، وحينئذٍ وجب فيه كسر همزة (إنَّ).

وقولي إن زيداً يحمد الله، القائل واحد؟ ليس بواحد، إذاً انتفى الشرط الثالث. عملي أني أحمد الله؛ يتعين النصب ولا يجوز الكسر، مع تخلف الشرط الأول وهو كون المبتدأ قولاً.

إذا تخلف الشرط الثاني كون الخبر (إنَّ) قولاً تعين كسر: قولي إني مؤمن، -الإيمان مشتمل على القول، لكن كمثال-.

الثالث: إذا انتفيا: قولي إن زيداً يحمد الله، حينئذٍ نقول: يجب فيه الكسر.

وَذَا يَطَّرِدْ: يعني ذا الحكم وهو جواز الوجهين في نحو: خير القول إني أحمد الله تعالى، إني أحمد. هذه أربعة مواضع يجوز فيها فتح همزة (إنَّ) وكسرها، إذا كسرت فهي جملة ولا إشكال فيها -المعنى واضح- كأن الجملة مركبة من مبتدئٍ وخبر وجئت بـ(إنَّ) مؤكدة فحسب، إذا فتحت حينئذٍ صار مفرداً فلا بد من تقديم خبر من أجل تصحيح التركيب، إما أن يكون -إذا صح الإخبار به- جعله خبراً لمبتدئ مذكور مثل: خير القول؛ لا إشكال فيه. وأما إذا اشترط أن

يكون جملة حينئذٍ لا بد من تقدير خبر أو مبتدأ، إما أن تجعل هذا المصدر خبراً، وإما أن تجعله مبتدأً، والأمر واضح.

الموضع الخامس: أن تقع في موضع التعليل، أن تقع (إنَّ) في موضع التعليل، فيجوز فيها الوجهان، لماذا؟ لأن التعليل قد يكون بالمفرد، تعليل الشيء إذا عللته قد يكون بالمفرد، قمت إجلالاً، إجلالاً هذا مفعول لأجله، إذاً وقع التعليل بالمفرد. وقد يقع التعليل بالجملة، وهذا كثير جداً في خواتيم الآيات. ((إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)) [الطور:28]، ((إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)) [القصص:16] لأنه الغفور الرحيم، لأنه البر الرحيم، وحينئذٍ نقول هنا: التعليل وقع بالجملة.

((إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)) [الطور:28] **(إِنَّه)** قرأ نافع والكسائي بالفتح: أنه غفور رحيم، أنه هو البر الرحيم، على تقدير لام العلة: لكونه براً رحيماً، ((إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)) [الطور:28] قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة: لأنه هو البر الرحيم، فنقدر المصدر ماذا؟ لكونه براً رحيماً، والباقون بالكسر: إنه هو البر الرحيم على أنه تعليل مستأنف، ومثله: ((وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ)) [التوبة:103] ولذلك عند الأصوليين قاعدة: أن (إنَّ) بعد الأمر والنهي والخبر للتعليل، من مسالك العلة: (إنَّ) بعد الخبر والنهي والأمر تفيد التعليل. ((وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ)) [التوبة:103] وَصَلِّ: هذا أمر، لأن صلاتك، فهذه الجملة جملة تعليل.

السادس: أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، أن تقع بعد واو وهذه الواو مسبوقة بمفرد يصلح أن يعطف عليه، مثاله قوله: ((إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلا تَعْرَى)) [طه:118] * ((وَأَنَّكَ لا تَظْمَأُ فِيهَا وَلا تَضْحَى)) [طه:119] وَأَنَّكَ: سبقت بواو يجوز عطفها على المفرد السابق، فيجوز فيها الوجهان، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف، أو بالعطف على جملة (إنَّ) الأولى بالكسر، والباقون بالفتح على: ((أَلَّا تَجُوعَ)) (أن) وما دخلت

عليه في تأويل مصدر ألا تجوع، و (لا) هذه لا تفصل بين (أن) وتجوع، يعني: لا تمنع من سبك المصدر بما بعده، أَلَّا تَجُوعَ، يعني: جوعك، فحينئذٍ نقول: هذه (لا) لا تمنع سبك (أن) مع ما بعدها، فهو في قوة المصدر، فكأنك عطفت على هذا المفرد.

السابعة: أن تقع بعد (حتى)، وحتى لها اعتبارات، بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية، إذا جاءت (حتى) للابتدائية حينئذٍ تعين الكسر بعدها، نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، حتى: هذه ابتدائية، والفتح بالجارة والعاطفة: عرفت أمورك حتى أنك فاضل، حتى أنك بالعطف، إذا قدرنا (حتى) عاطفة فحينئذٍ يفتح ما بعدها وجوباً، وإذا قدرناها جارة فتح ما بعدها؛ لأنها لا تدخل إلا على المفرد، (حتى) من خواص الاسم، يعني مثل باء الجر وحينئذٍ تجر ما بعدها، ولا يكون ما بعدها جملة، بل لا بد أن يكون مفرداً.

ثامناً: أن تقع بعد (أما)، نحو: أما إنك فاضل، فالكسر على أنها حرف استفتاح مثل (ألا)، والفتح على أنها بمعنى: أحقاً، أما، بمعنى: أحقاً.

التاسع: أن تقع بعد (لا جرم)، ((لا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ)) [النحل:23] وهذا الغالب فيها الفتح، وجرم هذه عند سيبويه فعل ماض، و (أن) وصلتها فاعل، و (لا) صلة. جرم: فعل ماض، و (لا) صلة يعني زائدة، مثل: لا أقسم، (لا) هنا زائدة جيء بها للتأكيد، ومثلها: لا جرم.

وعند الفراء أن (لا جرم) بمنزلة: لا رجل، ومن مقدرة من بيان الجنس، ومعناها: لا بد ومن مقدرة بعدهما، والكسر تنزيلاً لها منزلة اليمين: لا جرم ليأتيني زيد، أو لأن يأتيني زيد، لا جرم ليأتيني زيد وحينئذٍ قدرت بكونها قسماً.

إذاً: في هذه المواضع التسع نقول: يجوز فيها الوجهان -في (أن)-؛ إما الفتح وإما الكسر.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ	لاَمُ ابْتِدَاءِ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

هذا شروع في أحكام لام الابتداء، لام الابتداء هذه مما لها صدارة الكلام، يعني تقع في أول الكلام، هذا الأصل، ثم هي من المؤكدات عند البيانيين، يعني يؤتى بها لتأكيد الكلام مثل (إن وأن)، قلنا: (إن وأن) للتأكيد لتقوية النسبة، كذلك اللام لام الابتداء تأتي لتقوية النسبة، تأتي للتأكيد، وحينئذٍ لها حق الصدارة ولها كذلك معنى التأكيد بمعنى (إنَّ)، وإذا كان كذلك امتنع أن يدخل حرف على حرف بمعنىً واحد، إذا كان لها حق الصدارة فحينئذٍ الأصل أن يؤتى بها في أول الكلام: لئن زيداً قائم، هذا أصل التركيب، اللام لام الابتداء لأن لها الصدارة وهي تؤكد الجملة، و (إنَّ) لها الصدارة وهي مؤكدة للجملة، لكن لا يجتمع حرفان بمعنىً واحد، فزحلقت هذه اللام إلى الخبر، ولذلك سميت اللام المزحلقة، لماذا زحلقت؟ لئلا يجتمع حرفان بمعنىً واحد في موضع واحد وهو أول الجملة، هذا ممتنع عندهم.

(إنَّ) من خصائصها: أن تلحقها لام الابتداء، ولكن لما لحقتها أولاً حينئذٍ دخلت على ما بعدها، وما بعدها قد يكون خبراً، وقد يكون اسماً، وقد يكون معمول الخبر، وقد يكون فصلاً، فهذه أربعة مواضع تكون محلاً للام.

شرع في الخبر وهو الأصل.

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ * لامُ ابْتِدَاءٍ**

وَتَصْحَبُ لامُ ابْتِدَاءٍ الْخَبَرْ -هذا التركيب- **بَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ** يعني لا بعد غيرها، فقدم ما حقه التأخير لإفادة القسم الإضافي.

وَبَعْدَ: نقول: هذا متعلق بـ: **تَصْحَبُ**، قُدِّم لإفادة الحصر، أي: لا بعد ذات الفتح، ذات الفتح هذه لا تقع في أول الكلام كما هو الشأن في (لكن)، لا بد أن تكون مسبوقة بكلام، وحينئذٍ (إنَّ) وقعت مؤكدة، و (أَّن) قلنا: وقعت مؤكدة، والفرق بينهما: أن (إنَّ) تقع في أول الجملة -أول الكلام- بخلاف (أن)؛ لأنها مفرد والمفرد لا يبتدأُ به.

إذاً: لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المكسورة ونحو هن، فالحصر إضافي، فلا ينافي

أنها تصحب المبتدأ. لزيد قائم، يعني: ليست خاصة بباب (إنَّ) فقط، لا.

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ: إذاً لا بعد ذات الكسر، نعم (أن) لا تصحبها، فحينئذٍ نقول: والمبتدأ -لزيد قائم-؟ لا علاقة له بباب (إنَّ) نقول: هذه تصحبها، زيد لقائم؛ الجمهور على أنه ممتنع ليس بفصيح، لكن جوزه البعض، دخلت لام الابتداء على الخبر جائز أو لا؟ جائز عند من جوزه، ليست من باب (إن وأخواتها).

إذاً قوله: **وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ:** هو فيه نوع حصر لكنه إضافي باعتبار ما يذكر في هذا الباب، لا باعتبار ما لا يذكر في هذا الباب، فالمبتدأ وخبره حينئذٍ له أحكام خاصة، فتدخل اللام هناك مؤكدة على المبتدئ، لزيد قائم، زيد: مبتدأ، وقائم: خبر. علمت لزيد عالم، ظننت لزيد قائم؛ دخلت لام الابتداء كما سيأتي في باب (ظن) وليس من باب (إنَّ).

إذاً: **وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ**: لا بعد غيرها، والمراد: لا بعد غيرها مما يذكر في هذا الباب وهو (أن وأخواتها)، وأما الخبر والمبتدأ وظن ونحوها هذه لا علاقة لها بهذا الباب.

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ

ذَاتِ: هذه مؤنث **ذُو** بمعنى: صاحبة، صاحبة الكسر دون غيرها من أخواتها، فإن دخلت على غير (إنَّ) حكمنا بزيادتها، أي: مع كونها مفيدة للتأكيد فالمنسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط؛ لأننا إذا قلنا بأنها زائدة إما أن نقول: الزيادة شاذة، وإما أن نقول: الزيادة معتبرة، إن قلنا شاذة لا قياس عليه، إن قلنا معتبرة حينئذٍ الأصل أنه لا يزاد شيء إلا لفائدة، وحينئذٍ لام الابتداء هل دخلت للمعنى الذي وضع لها في لسان العرب أو لا؟ نقول: لا. هنا إذا استعملت زائدة نقول: خرج وانسلخ عنها المعنى الأصلي وهو معنى الابتداء، لا كونها تفيد التأكيد؛ لأن كل حرف زائد دخل على جملة أفاد التأكيد وإن لم يفد المعنى الذي وضع له في لسان العرب.

إذاً: **وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ**؛ وهي إن المكسورة دون غيرها من أخواتها، فإن دخلت على غير (إنَّ) حكمنا بكونها زائدة كما سيأتي **لَعَمِيدُ** وغيرها.

ومعنى كونها زائدة؛ أنها تفيد التأكيد -إذا لم نحكم عليها بالشذوذ- تفيد التأكيد لكن لا كونها لام الابتداء، فليست هي لام الابتداء، فانسلخ عنها معنى كونها لام الابتداء ولم ينسلخ عنها التأكيد الذي يكون ملازماً للحرف الزائد.

تَصْحَبُ الْخَبَرَ * لامُ ابْتِدَاءٍ**

الْخَبَرَ: هذا مفعول به، و **لامُ ابْتِدَاءٍ**: هذا مضاف ومضاف إليه وهو فاعل.

تصحب لام ابتداء الخبر جوازاً لا وجوباً، يعني لا يجب وإنما هو جائز.

نَحْوُ: إنِّي لَوَزَرْ

لَوَزَرْ: يعني ملجا يلجأ إليه ويستعان به.

إنِّي لَوَزَرْ: إني، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها في محل نصب، واللام هذه لام الابتداء.

وَزَرْ: هذا خبر (إنَّ) مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره.

إذاً: دخلت اللام هنا على خبر (إنَّ) المكسورة، أصل التركيب: **لَإِنَّ**، استثقل وجود حرفين بمعنىً واحد، فزحلقت اللام من (إنَّ) إلى الخبر، زحلقت اللام من (إنَّ) إلى خبره، وحينئذٍ نقول: الأصل في هذه اللام أن تكون في أول الكلام، لماذا؟ لأن لها الصدر، يعني مثل: (إنَّ) ومثل (من) الشرطية والاستفهامية، و (ما) التعجبية، و(كم) نقول: مثلها لام الابتداء، لها أحقية الصدارة في الكلام، فحقها أن تدخل على (إنَّ) نحو: لئن زيداً قائم، هذا الأصل.

ولم يُدَّعَى أن الأصل: إن لزيداً قائم، لماذا قالوا: الأصل دخلت على حرف؟ نقول: هي تؤكد المبتدأ في الأصل أو في الحال، وإذا أردنا أن نُقعِّد هذه نقول: الأصل: إن لزيداً قائم، قالوا: هذا هو الأصل، لكن لم يذكروا هذا الأصل، وإنما قالوا: لئن زيداً قائم. لماذا عدلوا عن هذا؟ قالوا: لئلا يفصل بين (إنَّ) ومعموليها معاً بما له صدر الكلام، لئلا يفصل بين (إنَّ) ومعموليها مما له صدر الكلام، حينئذٍ ادعوا أن الأصل: **لَإِنَّ** ، ولم يقولوا الأصل: إن لزيداً، لماذا؟ لأن (إنَّ)

الأصل فيها ضعف عملها، فحينئذٍ لو دخلت لام الابتداء بعد (إنَّ) مباشرة حينئذٍ هي أجنبية عن معمولي (إنَّ)، فالأصل فيها أنها تبطل عملها، لكن لم يدَّعُوا هذا من أجل سلامة التركيب، فأدخلوا اللام على الحرف وهو (إنَّ).

فحينئذٍ صار الأصل: لَإنَّ زيداً قائم، لكن لما كانت اللام للتأكيد و (إنَّ) للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنىً واحد، فأخروا اللام إلى الخبر، وهذه اللام تسمى المزحلقة، فزحلقوا اللام إلى الخبر، ولم يزحلقوا (إنَّ) لأنها عامل، والعامل يبقى في محله، وحق العامل التقدم، فلم يزحلق (إنَّ) وإنما زحلقوا اللام؛ لأنها لا تعمل.

وهذه اللام لا تدخل على باقي أخوات (إنَّ)، فلا تقول: لعل زيداً لقائم، هذا ممتنع لعدم السماع، وأجاز الكوفيون دخولها في خبر **(لَكِنَّ)** لكنه شاذ، هذا إن صح الاستدلال ببيتهم:

يَلُومُونَني في حُبِّ لَيلى عَوَاذِلي	ولكنَّنِي مِن حُبِّها لَعَمِيدُ

لَعَمِيدُ: هذا خبر، ودخلت اللام في خبر **(لَكِنَّ)**، لكنه شاذ، هذا إن سُلِّم بأن البيت معروف، وإلا قيل بأنه مركب.

وخُرِّج على أن اللام زائدة، لكنه شاذ، لا نقول: اللام زائدة، لأنا لو قلنا اللام زائدة فحسب حينئذٍ قد يسوغ الزيادة مع جعل اللام زائدة، بل الصواب أنه شاذ ولا يقاس عليه.

كما شذ زيادتها في خبر (أمسى) **فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسَى لَمَجْهُودَا، أَمْسَى لَمَجْهُودَا** نقول: هذا شاذ.

كذلك: كما زيدت في خبر المبتدئ شذوذاً:

(أُمُّ الْحَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَ بَهْ ...) الأصل في دخول اللام على المبتدئ نفسه؛ لزيد قائم، والجمهور على منعها من دخولها على خبر المبتدئ، زيد لقائم؛ قالوا: هذا شاذ، وجوزه البعض وأجاز المبرد دخولها في خبر **(أَنَّ)** المفتوحة، قرئ شاذاً: (إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)

بفتح (**أَنَّ**)، ويتخرج أيضاً على زيادة اللام.

إذاً: كلما زيدت اللام في غير خبر (إنَّ) فهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، هذا إن سلم بالأصل.

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ

أطلق المصنف هنا الخبر، فهل كل خبر لـ(إنَّ) يصلح أن يكون مدخولاً للام؟ الجواب: لا، بل لا بد من استيفاء ثلاثة أشرط -ثلاثة أشرط أو ثلاثة شروط يجوز الوجهان-: كونه مؤخراً، ومثبتاً، وغير ماضٍ، وسينص الناظم على بعضها.

كونه مؤخراً، بمعنى: أنه لا يتقدم.

وَرَاءِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِي الَّذِي	كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي

يعني: إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً تقدم، حينئذٍ لا يجوز. وإذا تأخر حينئذٍ جاز، بشرط كونه مؤخراً.

ومثبتاً لا منفياً، وغير ماض بشرطه، وسيأتي.

((إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ)) [إبراهيم:39] دخلت على..؟ ما نوع "سَمِيعُ الدُّعَاءِ" ؟

((إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ)) دخلت اللام هنا على سَمِيعُ وهو خبر (إنَّ).

((وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ)) [النمل:74] دخلت على الفعل المضارع. ((وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ)).

((وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ)) [القلم:4] على الجار والمجرور، متوسط أو متأخر؟ ((وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ)) متأخر.

((وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ)) [الحجر:23] على الجملة الاسمية.

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ	لاَمُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ
وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا	وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا	لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

هذا بيان للشروط التي ذكرناها.

وَلاَ: نافية.

يَلِي: هذا فعل مضارع.

ذِي اللَّامَ: **ذِي** اسم إشارة مفعول به. **اللَّامَ** المعهودة وهي لام الابتداء.

مَا قَدْ نُفِيَا: **مَا** اسم موصول بمعنى الذي، فاعل **يَلِي**، **(وَلاَ يَلِي مَا قَدْ نُفِيَا ذِي اللَّامَ)**.

لاَ يَلِي: لا يتبع المنفي ذي اللام. إذاً: اللام إذا دخلت على الخبر يشترط في الخبر ألا يكون منفياً.

وَلاَ يَلِي ذِي اللَّامَ: اللام هذا ما إعرابه؟ بدل أو عطف بيان.

مَا قَدْ نُفِيَا: مَا: فاعل يلي.

قَدْ: هذه للتحقيق.

ونُفِيَا: الألف للإطلاق، **نُفِيَ**، ما الذي نفي؟ الضمير يرجع إلى أي شيء؟ أين الخبر؟

نُفِيَ، الذي قد نُفِي، (ما) يصدق على ماذا؟

على خبر، فحينئذٍ تقول: يرجع إلى (ما)، فالضمير هنا مرجعه (ما)، الاسم الموصول الذي هو فاعل.

و قَدْ نُفِيَا: الجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والألف هذه للإطلاق.

إذاً: الضمير المستتر هنا مرجعه (ما) لأننا نقول: يشترط في جملة الصلة أن تشتمل على ضمير لائق، يعود على الموصول نفسه. إذاً: **نُفِيَ**؛ الضمير يعود على (ما) نفسها، طبِّق القواعد

السابقة.

وَلاَ يَلِي ذِي الَّلامَ مَا قَدْ نُفِيَا: يعني: لا يليها فعل منفي- ليس فعلاً فحسب-، إذا كان خبر (إنَّ) منفياً لم تدخل عليه اللام، لماذا؟ لأن اللام لتأكيد الإثبات، والنفي عدم، إذاً: يتنافى الإثبات مع العدم، المنفي عدم، واللام للتأكيد وهما متنافيان، فلا تقول: إن زيداً لما يقوم، إن زيداً ما يقوم؛ هذا صحيح أو لا؟ صحيح التركيب: إن زيداً ما يقوم، إن زيداً لما يقوم، نقول: هذا لا يصح.

وأَعْلَمُ إنَّ تَسْليماً وَتَرْكاً	لَلا مُتَشَابِهَانِ وَلا سَوَاءُ

لَلا: دخلت اللام على لا، وحينئذٍ نقول: هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، أدخل اللام في الخبر المنفي بـ(لا) وهو شاذ.

وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

وَلاَ: وَلاَ يليها أيضاً **مَا كَرَضِيَا** من الأفعال، ولا: يليها، يعني يلي ذي اللام ما كرضي من الأفعال، **مِنَ الأَفْعَالِ** هذا حال، حال من ما، في قوله: **مَا كَرَضِيَا**، يعني: الذي أشبه رضي. ورضي هذا لو نظرت إليه فإذا به ماضي متصرف غير مقترن بقد، والأحكام عند المصنف تؤخذ من الأمثلة.

مَا كَرَضِيَا: الذي كرضي -أشبه رضي-، لا يلي اللام، فلا تقل: إن زيداً لقام، إن زيداً لرضي، لا يقال هذا، لماذا؟ لأن الناظم قال:

وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

فما كان من جنس رضي -صيغته ونوعه- لا يجوز أن يلي اللام؛ لأنه فعل ماضي، وإن كان متصرفاً إلا أنه غير مسبوق بـ(قد).

وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا: وهو ماضٍ متصرف غير مقترن بـ(قد)، فلا يقال: إن زيداً لرضي، ((إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى)) [آل عمران:33] اصْطَفَى مثل رضي.

وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا: يعني ولا يليها أيضاً.

مَا: اسم موصول بمعنى الذي.

كَرَضِيَا: الألف للإطلاق.

مِنَ الأَفْعَالِ: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما التي تلتها.

وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا: أشار به إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ(قد) لم تدخل عليه اللام، فلا تقل: إن زيداً لرضي، وأجاز الكسائي وهشام ذلك، لكن على إضمار قد، أجازوا هذا على إضمار (قد) "لَقَدْ رَضِيَ"، كأنهم جعلوا المحذوف كالملفوظ به، وحينئذٍ: إذا لم يكن كرضيا؛ كم يدخل تحته من الأنواع؟ الاسم المفرد: إن زيداً لقائم، لأن قائم ليس كرضيا.

الفعل المضارع: (إن الله ليعلم)، كما سبق.

الجملة الاسمية: ((وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي)) [الحجر:23].

الظرف والجار والمجرور.

الماضي الجامد الذي ليس كرضي، إن زيداً لنعم الرجل، وإن زيداً لعسى أن يقوم، وإن زيداً لبئس ما صنع، نقول: هذه كلها داخلة في قوله: ما كرضي، **وَلاَ يَلِي ذِي**... **وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ** مثل الذي رضيا، ما عداه يجوز، فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه، ولا فرق بين المتصرف وغير المتصرف، وإنما ذكر رضي وهو متصرف هذا في الفعل الماضي احترازاً من الجامد فيجوز على الصحيح، وأما الفعل المضارع فسواء كان متصرفاً أم لا، (إن الله ليعلم)، (إن زيداً ليذر الشر): هذا غير متصرف، ما سمع إن يذر، ليس له ماضٍ، هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف، فإن اقترنت به: إن زيداً سوف يقوم أو سيقوم ففي الجواز خلاف، وصحح ابن عقيل جوازه إذا كان سوف، وأما السين فقليل.

وإن كان ماضياً غير متصرف؛ كنعم وبئس، فظاهر كلام الناظم هنا: **كَرَضِيَا؛** أنه يجوز أن تدخل عليه لام الابتداء: إن زيداً لنعم الرجل، وإن عمرواً لبئس الرجل، لماذا؟ لأن الفعل الجامد كالاسم، الفعل الجامد مثل الاسم، الأصل في الاسم أنه جامد ومثله الفعل الجامد، وهذا مذهب الأخفش والفراء، والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك.

إذاً: لا يلي اللام فعل مثل رضي، هذا الشرط الكم؟ **وَلاَ يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا**

أولاً: ألا يكون منفياً، بأن يكون الخبر مثبتاً.

ثانياً: ألا يكون ماضياً متصرفاً غير مقترن بـ(قد)، يدخل تحت هذا خمسة أنواع: المفرد، والجملة الفعلية -الفعل المضارع-، نعم و بئس -الجامد، الجملة الاسمية. إذاً: يستثنى هذا النوع فحسب.

وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا	وَلاَ مِنَ الأَفْعَالَ مَا كَرَضِيَا

ثم قال:

وَقَدْ يَلِيهَا

قد يليها ما هو؟ رضي. قلنا: رضي الأصل أنه لا يلي.

وَلاَ مِنَ الأَفْعَالَ مَا كَرَضِيَا: لا يليها.

ثم قال: **وَقَدْ يَلِيَهَا.** إذاً: استثناء.

وَقَدْ يَلِيَهَا: قد هنا للتقليل.

يَلِيَهَا: فيه ضميران: ضمير مستتر، وضمير بارز. الضمير المستتر يعود على ماذا؟ على رضي، والضمير البارز يعود على لام الابتداء، الضمير البارز يعود على لام الابتداء، والضمير المستتر يعود على رضي، كأنه قال: وقد يلي رضي لام الابتداء مع قد، مع (قد) قصد لفظه، و (مع) هذا: حال من فاعل يلي.

كَإنّ ذَا * لَقَد سمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا**

كَإنّ: يعني: كقولك، الكاف داخلة على مقول محذوف.

إنّ ذَا: اسم إشارة.

لَقَد سمَا: اللام هذه لام الابتداء، هي لام التأكيد دخلت على سما، بشرط: أن يسبق بـ(قد)، وحينئذٍ لما كان سما في أصله كرضيا حينئذٍ لا يصح أن يقال: كإن ذا لَسَمَا، لَسَمَا لا يصح، لكن لما سبق بـ(قد) حينئذٍ جاز دخول اللام على (قد) لا عليه هو، لماذا؟ قالوا: لأن (قد) تقرب الماضي من الحال، لأن دخول اللام على الفعل المضارع جائز، والأصل في الفعل المضارع أنه يدل على الحال، بل هو معناه -زمنه الحقيقي، والاستقبال نقول: هذا مجاز، هذا الصحيح، وإن كان الجمهور على أنه حقيقة في الحال والاستقبال، لكن نقول: عندهم أنه لا يتعين الاستقبال إلا بقرينة؛ السين وسوف ولن ولام الابتداء ونحو ذلك. وما احتاج إلى قرينة فرع عما لا يحتاج إلى قرينة، وهذا شأن المجاز، وحينئذٍ نقول: الفعل المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وهذا هو الصحيح وإن كان خلاف الجمهور، والسيوطي في جمع الجوامع رجح هذا القول.

إذاً: (قد) تقرب الماضي من الحال فأشبه حينئذٍ المضارع، لما دخلت (قد) على الماضي المتصرف كأنها قربته إلى الفعل المضارع والفعل المضارع يجوز أن يكون مدخولاً للام الابتداء، ولذلك: قام زيد وقد قام زيد، هل هما بمعنىً واحد؟ قام زيد، قد قام زيد؛ ليس بمعنىً واحد، قام زيد هذا قبل سنة، سنتين، عشر، يحتمل، فهو مطلق الزمن الماضي. لكن: قد قام زيد يعني في الزمن الماضي القريب، ما تقول: قبل سنة قد نجحت، لا، قد نجحت يعني قريب طلعت النتيجة، وأما: نجحت، يعني في الزمن الماضي البعيد، وإذا أدخلت عليه (قد) حينئذٍ الزمن الماضي القريب، فرق بين الجملتين؛ لأن (قد) تقرب الزمن الماضي، لأن الزمن الماضي نوعان: زمن ماضي بعيد، وهذا نسبي، وزمن ماضي قريب. إذا أردت الزمن

البعيد لا تأتِ بقد، وإذا أردت الزمن الماضي القريب ائت بـ(قد)، فرق، حرف واحد، المعنى يختلف. ونحن لا نفرق بين (قد) وغيرها.

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَإِنَّ ذَا	لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا.....

الْعِدَا: يعني الأعداء.

سمَا: يعني: علا.

عَلَى الْعِدَا: هذا جار ومجرور متعلق بسما.

مُسْتَحْوِذَاً: هذا حال من فاعل سما، سما هو يعود على (ذا) كأنه زيد مثلاً.

مُسْتَحْوِذَاً: أي غالب، هذا تتمة للمثال. إذاً: يشترط في خبر (إنَّ) الذي تدخل عليه اللام: ألا يكون فعلاً ماضياً متصرفاً، ويجوز في هذا النوع -يستثنى منه- ما سبقته (قد)، ما دخلت عليه (قد)، ما اقترن بـ(قد). إن اقترن بـ(قد) حينئذٍ جاز أن تدخل عليه اللام. إن زيداً لرضي: ممنوع، إن زيداً لقد رضي: جائز. ما الفرق بينهما؟ دخول (قد) على الثاني دون الأول.

قال ابن عقيل: وإذا كان ماضياً غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه، فتقول: إن زيداً لنعم الرجل، وإن عمراً لبئس الرجل، هذا ذكرناه. فإن قرن الماضي المتصرف بـ(قد) جاز دخول اللام عليه، وهذا المراد بقوله: **وَقَدْ يَلِيَهَا مَعَ قَدْ** نحو: إن زيداً لقد قام.

وَتَصْحَبُ ٱلْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ	وَالْفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

هذه ثلاث مواضع كذلك تدخل عليها اللام بعد (إنَّ) المكسورة، كل المواقع هذه بعد (إنَّ).

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ: تدخل اللام -لام الابتداء- والذي تدخل عليه أربعة أشياء، كل الكلام مقيد بـ(إنَّ) المكسورة، دخولها على غير (إنَّ) المكسورة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. يرد السؤال: تدخل على أي شيء، لأن (إنَّ) المكسورة يليها اسمها ويليها خبرها، ويليها معمول الخبر، ويليها ضمير الفصل، ما الذي تدخل عليه وما الذي لا تدخل عليه؟ تدخل على الخبر خبر

(إنَّ) بشرطه السابق.

ثم قال:

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ

إذاً: الموضع الثاني الذي تدخل عليه لام الابتداء هو معمول الخبر، والخبر -كما سبق- قد يكون له معمول، يعني: إما جار ومجرور متعلق به، وإما حال، وإما مفعول مطلق.. إلى آخره، وحينئذٍ لا بد من التفصيل: ليس كل معمول خبر يجوز دخول اللام عليه، لا بد من شروط.

وَتَصْحَبُ: هذه اللام أيضاً، **الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ**.

الْوَاسِطَ: هذا مفعول به، و **مَعْمُولَ الْخَبَرْ**: بدل، يعني المتوسط من ماذا؟ معمول الخبر، احترازاً من المتأخر فلا تدخل عليه.

الْوَاسِطَ: يعني بين اسم (إنَّ) وخبرها، أي: المتوسط، من وسط الشيء كوعد، أي: توسطه.

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ

مفهومه: أنها لا تصحب المعمول المتأخر؛ لأنه قال: المتوسط معمول الخبر، احترازاً من معمول الخبر غير المتوسط، مثل: إن زيداً ضارب لعمْراً، هذا ممتنع. إن زيداً ضارب هذا خبر (إنَّ)، عمْراً: هذا مفعول به لضارب، دخلت عليه اللام نقول: هذا شاذ، إذا سمع نقول: هذا شاذ، لا يصح، لماذا؟ لأن شرط دخول اللام -لام الابتداء- على معمول الخبر: أن يتوسط، يتوسط بين ماذا وماذا؟ هذا على الخلاف السابق، إذا قلنا بجواز تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على اسم (إنَّ) حينئذٍ جاز دخوله إذا تقدم على اسم (إنَّ)، وإذا قلنا بالمنع حينئذٍ صار التوسط بين الاسم والخبر، والصحيح المنع أنه لا يتقدم إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جار ومجروراً.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِي الَّذِي	كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي

حينئذٍ؛ إذا كان الخبر جاراً ومجروراً أو ظرفاً جاز تقدمه على اسم (إنَّ)، وأما معمول الخبر مطلقاً سواء كان ظرفاً أو جار ومجرور لا يتقدم على اسم (إنَّ) لأنَّ -قاعدة معتبرة-: وهي أنَّ المعمول إذا تقدم يؤذن بتقدم عامله وإلا الأصل أنه لا يجوز، وحينئذٍ إذا تقدم معمول الخبر وهو ظرف نقول: الأصل فيه أنه يجوِّز تقدم الخبر، وهذا ممتنع؛ لأن الخبر لا يجوز تقدمه، فإذا لم يجز تقدمه كذلك معمولاته كلها بلا تفصيل، لا يجوز أن تتقدم على اسم (إنَّ)، وحينئذٍ: إن زيداً ضارب عمراً، لعمْراً نقول: لا يجوز، لكن لو قال: إن زيداً عمْراً ضارب؛ حينئذٍ توسط معمول الخبر بين اسم (إنَّ) وخبرها، فجاز دخول اللام عليه.

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسط بين اسم (إنَّ) والخبر، بهذا القيد: بين اسم (إنَّ) والخبر، نحو: إن زيداً لطعامك آكل، هذا المثال ما أدري ما الذي أعجبهم فيه، النحاة كلهم، الأشموني.. على هذا: إن زيداً لطعامك آكل، طعامك ما إعرابه؟ هذا معمول آكل؛ لأنه اسم فاعل فينصب، مثل: ضارب عمْراً، وحينئذٍ توسط بين الاسم والخبر فجاز أن يقترن به اللام.

وينبغي أن يكون الخبر حينئذٍ مما يصح دخول اللام عليه، يعني: ليس مطلقاً، بل لا بد من شروط معتبرة في معمول الخبر.

الأول: أن يكون هذا المعمول متوسطاً، وقد نص الناظم على هذا، أن يكون متوسطاً بين الاسم والخبر.

الثاني: ما أشار إليه بقوله: **مَعْمُولَ الْخَبَرْ**، فـ(أل) هنا للعهد، أي: الخبر الذي يجوز أن تدخل عليه اللام. لو قال: إن زيداً عمْراً ضرب، هل يصح أن نقول: إن زيداً لعمْراً ضرب؟ إن زيداً لعمْراً ضرب يصح أو لا يصح؟ هنا توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر ودخلت عليه اللام، نقول: لا يجوز، لأن الخبر ضرب مثل رضي، لا يجوز، فحينئذٍ: إن زيداً لعمْراً ضرب

نقول: هذا يمتنع، لأن شرط دخول اللام على معمول الخبر: أن يكون العامل –الخبر- مما يصلح دخول اللام عليه، فإن امتنع كأن يكون منفياً أو يكون ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ(قد) حينئذٍ لو توسط معمول الخبر لا يجوز دخول اللام عليه، هذا الشرط الثاني أشار إليه بقوله: **مَعْمُولَ الْخَبَرْ**.

فـ(أل) للعهد، أي: الخبر الذي سبق أنه يصح اقترانه باللام، وأما ما لا يصح فلا.

إذاً: الشرط الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه، وهذا يستفاد مما ذكرناه.

الثالث: ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر، يعني: لام واحدة تدخل إما على الخبر وإما على معموله، إن دخلت على الخبر امتنع دخولها على معمول الخبر، فحينئذٍ: إن زيداً لعمْراً لقد ضرب؛ ممتنع، لماذا؟ لا يجوز دخولها على معمول الخبر، لأنها دخلت على الخبر. إذاً: لا يؤكَّد بلامين في موضع واحد، فإذا دخلت على الخبر امتنع دخولها على معمول الخبر.

الرابع: ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزاً، فلا يصح أن تقول: إن زيداً لراكباً حاضر، حاضر راكباً، الحال تقدمت على معمول الخبر وهي معمول الخبر، ولا يجوز دخول اللام عليها، ولا يجوز على خلاف.

ولا يقال: إن زيداً لعرقاً يتصبب، يتصبب عرقاً، تقدَّم توسَّط معمول الخبر وهو تمييز لا يجوز دخول اللام عليه، وقد نص الشارح على الحال، ونص غيره على التمييز. وزاد أبو حيان: ألا يكون المعمول مفعولاً مطلقاً ولا مفعولاً لأجله. فعنده لا يجوز: إن زيداً لركوب الأمير راكب، ولا: إن زيداً لتأديباً ضارباً ابنه، نقول: هذه كلها ممتنع.

إذاً: الحال والتمييز والمفعول المطلق والمفعول لأجله هذا لا تدخل عليه لام الابتداء.

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ: إذاً بشرطه السابق: أن يكون متوسطاً، أن يكون الخبر مما يصلح دخول اللام عليه، ألا تدخل على الخبر، ألا يكون المعمول حالاً ولا تمييزاً ولا مفعولاً لأجله ولا مفعولاً مطلقاً. وهذه كلها محل خلاف.

وَالْفَصْلَ: الفصل المراد به ضمير الفصل، وهذا تدخل عليه اللام: ((إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)) [آل عمران:62] ((إِنَّ هَذَا)) هَذَا: اسم إن، هُوَ: ضمير فصل، الْقَصَصُ: هذا الخبر، دخلت اللام على هُوَ.

((إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)) [آل عمران:62] هذا بعد (إِنَّ) فحسب، والكلام فيما يلي (إِنَّ) لا مطلقاً، ضمير الفصل قيل: هو حرف لا محل له من الإعراب، الجمهور على هذا وهو الصحيح: أنه حرف لا محل له من الإعراب. وقيل: بل هو اسم لا محل له من الإعراب كأسماء الأفعال، وقيل: هو اسم ومحله على حسب ما قبله، وقيل: على حسب ما بعده، قولان، حينئذٍ: إن زيداً هو قائم، هو إذا قلنا: لا محل له من الإعراب إما أن يكون حرفاً أو اسماً، لا إشكال فيه. على القول الثالث بأن محله ما قبله يكون في محل نصب: إن زيداً هو قائم، هو في محل نصب لماذا؟ تبعاً لما قبله، وعلى القول الرابع أنه باعتبار ما بعده يكون في محل رفع: كان زيد قائماً، العكس؛ زيد هو قائم، بالاعتبارين يكون في محل رفع، لكن الصحيح أنه حرف لا محل من الإعراب، وعليه أكثر النحاة، فحينئذٍ لم سمي ضمير والضمائر هذه أسماء؟ قالوا: مجاز؛ لأنه على صورة الضمير الاسمي وحينئذٍ صار مجازاً علاقته المشابهة في الصورة، وسمي ضمير فصل؛ لفصله بين الخبر والصفة، في نحو: زيد هو القائم، لو قلت: زيد القائم يحتمل هذا أن القائم خبر، ويحتمل أنه نعت، فلما قلت: زيد هو القائم تعين أن يكون خبراً لا نعتاً؛ لأن النعت لا يُفصل بينه وبين منعوته، زيد هو القائم، ويسمى عماداً عند الكوفيين لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة، أراد المتكلم أن يفصل بين الخبر والصفة وجاء بهذا الضمير -في الصورة-، وإنما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقاً لما قبله غيبة وحضوراً وغيرهما، يعني: بصورة الرفع، وضمائر الرفع: أنت، هو، نحن، أنا، يعني: لا يخرج عن هذه الصور الثلاث، ويكون باعتبار ما قبله. إنا لنحن، إنا نحن قائمون، نقول: قائمون هذا خبر (إنَّ)، و (نحن) هذا ضمير فصل لا محل له من الإعراب. لماذا جاء (نحن) ولم يأت بـ(هو)؟ مطابقة لما قبله. كذلك: زيد هو القائم نقول: (هو) جاء بصورة

المفرد مطابقة لما قبله.

بين مبتدئٍ وخبر في الحال أو في الأصل، زيد هو القائم: هذا في الحال، أو في الأصل مثل الذي معنا: إن زيداً لهو القائم.

معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول (أل) كـ: أفعل من، هذه كلها شروط لاعتبار ضمير فصل ضمير فصل.

أولاً: أن يكون بصورة المرفوع، ويكون مطابقاً لما قبله، وأن يقع بين مبتد، وخبر في الحال أو باعتبار الأصل، يعني: قبل دخول الناسخ، كذلك: أن يقع بين معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول (أل)، وهو أفعل التفضيل إذا جاءت بعدها (من) كـ: أفعل من.

وإنما جاز دخول لام الابتداء على ضمير الفصل؛ لأنه مقوٍّ للخبر، هو فيه تقوية لا شك، لذلك يعد من المؤكدات هنا.

لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعاً، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر، أي: إذا كان الخبر جملة اسمية.

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ * وَالْفَصْلَ**

يعني: تصحب الفصل، أشار به إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل، إن زيداً لهو القائم، ((إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ)) [آل عمران:62] فـ(هذا) اسم إن، و (هو): ضمير فصل لا محل له من الإعراب، ودخلت عليه اللام والْقَصَصُ خبر (إنَّ)، وسمي فصلاً لما ذكرناه.

إذاً: يشترط في ضمير الفصل الشروط السابقة حتى يعتبر أنه ضمير فصل، ليس الباب في بحث (إن وأخواتها) بل هو مطلق. زيد هو القائم، نقول: هذا ضمير فصل، لا بد أن يكون بصيغة المرفوع، وأن يكون مطابقاً لما قبله، وأن يكون بين مبتدئٍ وخبر، وأن يكون بين معرفتين أو الثاني منهما في قوة المعرفة، بعدم قبوله لـ(أل).

((كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ)) [المائدة:117]، ((وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ)) [الصافات:165] هذه أمثلة لما ذكرناه.

وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

هذا الموضع الرابع مما تدخل عليه لام الابتداء.

وَاسْماً: يعني وتصحب اسماً، هذه كلها معطوفات على السابق:

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ * وَالْفَصْلَ وَاسْماً**

يعني: تصحب اسماً اسم (إنَّ).

حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ: بمعنى أن الاسم المتأخر تدخل عليه اللام؛ لأنها لو دخلت عليه اللام وهو متقدم لاجتمع عندنا مؤكدان، إن لزيداً -الذي هو الأصل-، ولكن لم يعرجوا عليه لئلا يدخل ما له صدارة بين (إنَّ) ومعموليها، وهذا الأصل فيها أنه يبطل إعمالها، وحينئذٍ إذا تقدم الخبر وتأخر الاسم جاز أن تدخل اللام على الاسم، مثل: إن قائم لزيداً.

لا يصح، لماذا؟

؟؟؟

إذاً: ليس مطلقاً، بل الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً. ((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)) [النازعات:26] لَعِبْرَةً نقول: الجار والمجرور هنا توسط، فهو خبر مقدم، وتأخر الاسم.

وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

حَلَّ: هذا فعل ماض بمعنى: نزل.

الْخَبَرْ: هذا فاعل حل.

قَبْلَهُ: هذا منصوب بـ حل. حل الخبر قبله، حل: بمعنى نزل، وجاء في مرتبة قبل الاسم، وهذا

إنما يتصور فيما إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وما عداه فلا؛ لأنه ممتنع: **وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ**.

حينئذٍ: ((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)) [النازعات:26] إذا دخلت اللام على الاسم -اسم (إنَّ)- وكان متأخراً والخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً هذا النوع نقول: مما يجب فيه توسط ..؟ قلنا: الجار والمجرور باعتبار التقدم ثلاثة أحوال: ما يجوز فيه الوجهان، ما يجب التأخر، ما يجب التوسط. مما يجب فيه التوسط يعني: تقدم الخبر على الاسم: أن يكون الاسم قد حل به لام الابتداء؛ لأنك إذا قلت: ((إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)) [النازعات:26] عِبْرَةً هذا واجب التأخير؛ لأنه إذا قدمته: (إن لعبرة) في الكلام العادي، إن لعبرة في ذلك تلا (إنَّ) لام الابتداء وهو ممتنع.

إذاً: إذا دخلت اللام -لام الابتداء- على اسم (إنَّ) وهو متأخر نقول: هذا الموضع مما يجب فيه تقدم الخبر على اسم (إنَّ).

وَاسْماً: يعني وتصحب اسماً **حَلَّ** -اسم (إنَّ) يعني-.

حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ: الخبر هذا فاعل حل.

وقَبْلَهُ: نقول: هذا معمول **حَلَّ** ، نحو: إن عندك لزيداً،((وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا)) [القلم:3] لَكَ: جار ومجرور متقدم خبر. ما حكم التقدم هنا؟ واجب التقدم. و لَأَجْرًا ؟ هذا واجب التأخير، كلاهما متلازمان، واجب التأخير، لا يجوز أن يتقدم الاسم هنا فهو واجب التأخير، وإذا وجب التأخير حينئذٍ لزم منه تقدم الخبر.

وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

قوله: معمول الخبر، قبله الخبر؛ هذا يسمى إيطاءً عندهم، وهو أن يكون اللفظ مطابقاً لما قبله بمعنىً واحد، هذا ممتنع، هذا عيب عندهم، حينئذٍ كيف نوجهه؟ الصبان يقول: ثَمَّ نسخة: **وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ خَبَرْ**، وعليه فلا إيطاء، -إن صحت النسخة هذه-.

وأما معمول الخبر قبله الخبر؛ اللفظ واحد والمسمى واحد، هذا عيب عندهم عند العرضيين يسمى إيطاءاً، يعني: تواطأ آخر البيت مع آخر الشطر الأول. لو كان اللفظ واحداً والمعنى مختلف لا إيطاء، يندفع، وإذا كان الأول معرَّف والثاني نكرة أيضاً اندفع، لكن كلاهما معرَّف هذا فيه نوع إشكال، قد يكون خبر قبله خبر، فصح الوزن، قبله خبر، لكن على المذكور الله أعلم.

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ	وَالْفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

هذه مواضع أربعة تدخل عليها اللام بعد (إنَّ) المكسورة: معمول الخبر بشروطه السابقة، الخبر أولاً.. ثم معمول الخبر، ثم الفصل، ثم اسم (إنَّ).

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...!!!

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحمَنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَوَصْلُ مَا بِذِي ٱلحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى ٱلْعَمَلُ

هذا شروع في مسألة وهي: ما إذا اتصلت **(مَا)** الزائدة بهذه الحروف، سبق أن هذه الحروف الستة تدخل على المبتدئ أو الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ على أنه اسم لها، وترفع الخبر على أنه خبر لها، حينئذٍ لاختصاصها بالجملة الاسمية أعملت فيها، وإذا دخلت عليها **(مَا)** الزائدة حينئذٍ تكفها عن العمل، وسبب كفها عن العمل أنها تهيئها للدخول على الجملة الفعلية إذا اتصلت بها (إنَّ): إنما يقوم زيد، إن زيداً قائم -هذا الأصل-، حينئذٍ إذا دخلت

عليها (ما) الزائدة كفتها عن العمل وهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، فإذا دخلت على الجملة الفعلية حينئذٍ زال اختصاصها بالجملة الاسمية، فإذا زال اختصاصها حينئذٍ بطل عملها؛ لأنها إنما أعملت لاختصاصها بالجملة الاسمية، فإذا زال اختصاصها ودخلت على الجملة الاسمية حينئذٍ ما وجه الشبه بينها وبين ما اختص بالاسم!

قال الناظم: **وَوَصْلُ مَا**: يعني: اتصال **(مَا)**، **وَصْلُ** هذا مبتدأ وهو مضاف، و(ما) الزائدة قصد لفظه في محل جر مضاف إليه.

وَوَصْلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ: **بِذِي** هذا جار ومجرور متعلق بقوله **وَصْلُ**، وهو اسم إشارة للمفرد المؤنث، و**الحُرُوفِ** هذا نعت أو بدل أو عطف بيان، و**مُبْطِلُ** هذا خبر.

إِعْمَالَهَا: مفعول به لمبطل؛ لأنه اسم فاعل، واعتمد هنا فحينئذٍ نصب المفعول به.

وَوَصْلُ (مَا) الزائدة، وهذه تسمى **(مَا)** الكافة، أو **(مَا)** المهيئة، فلها ثلاثة أسماء، كافة ومهيئة وزائدة؛ **زائدة**: لأنها ليست موصولية وليست مصدرية وليست موصوفة، وإنما هي زائدة بمعنى: دخولها وخروجها سواء، إلا أنها كفت **(إِنَّ)** وأخواتها عن العمل، **ومهيئة**: لكونها هيئت هذه الأحرف للدخول على الجملة الفعلية: ((قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ)) [الأنبياء:108]، إذاً: دخلت على الجملة الفعلية ودخلت على الجملة الاسمية، فحينئذٍ صارت لفظاً مشتركاً، -حرفاً مشتركاً- بين الفعل والاسم، والحرف المشترك الأصل فيه أنه لا يعمل، حينئذٍ رجعت إلى أصلها؛ وهي عدم العمل: ((قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ)) يُوحَى هذا فعل، ودخلت عليه (إنما)، (ما) هذه زائدة: ((كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)) [الأنفال:6]، يُسَاقُونَ (كَأَنَّمَا) (كأن) دخلت عليها **(مَا)** الزائدة وهيئتها للدخول على الجملة الفعلية فبطل عملها، بخلاف: **(وَلَكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْف يَكُونُ ...)** ، بمعنى أن **(مَا)** الموصولة إذا دخلت على إن وأخواتها لا تخرجها عن العمل؛ لماذا؟ لأنه صار اسماً لها، **لَكِنَّمَا يُقْضَى** ، (لكنما) في ظاهره أن (لكن) دخلت على الجملة الفعلية وليس الأمر كذلك، لماذا؟ لأن ما هذه موصولية، فهو اسم

(لكن)، و **يُقْضَى** الجملة في محل رفع خبر لكن، حينئذٍ يحترز بكون (ما) الداخلة على (إن) وأخواتها بأنها الزائدة، يحترز بها عن الموصولية، فلا تخرجها عن أصلها من نصب المبتدئ ورفع الخبر، وكذلك الموصوفة والمصدرية، الموصوفة والمصدرية ليست بداخلة معنا: **إن ما عندك حسن**، يعني: إن الذي عندك حسن، هل خرجت عن أصلها؟ لا، لأن الذي يصلح أن يكون اسماً لـ(إن)، إن ما عندك حسن، يعني: إن الذي عندك حسن، وإن ما فعلت حسن، وإن فعلك حسن، وتكتب مفصولة من (إن) بخلاف (ما) الزائدة، يعني: (ما) الزائدة تتصل بـ(إنما) تكتب كلمة واحدة، وأما (ما) الموصولية والموصوفة والمصدرية لا، يجب فصلها بالكتابة في الرسم لا تتصل بها، وهذا إذا كان الإنسان يكتب، حينئذٍ إذا كانت (ما) مصدرية فصلها، كتب: (إن) لوحدها، ثم فصلها وكتب (ما)، كذلك في (ما) الموصولية، (إنَّ ما) حينئذٍ نكتب (إن) لوحدها و(ما) لوحدها، و(أما) الزائدة لا؛ لأنها امتزجت بالكلمة فصارت كأنها جزء منها، فتكب معها.

وَوَصْلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ * إِعْمَالَهَا: إِعْمَالَهَا** أبطلت عملها، لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء، وتهيئها للدخول على الفعل، فوجب إهمالها لذلك، ويستثنى من ذلك **ليت**، فإنها لا تبطل اختصاصها بالأسماء، بل هي هي، كما هي باقية على أصلها، وإن جاز فيها الإهمال والإعمال، **ليت** يستثنى من هذه الأحرف لا تكفها (ما) عن الدخول على الجملة الاسمية، بل يبقى الحال باختصاصها بالجملة الاسمية، ووجوب الإهمال هو مذهب سيبويه والجمهور، يعني: إذا دخلت (ما) الكافة هذه على (إن) وجب الإهمال، فلا يجوز النصب: إنما زيد قائم، هذا واجب، مذهب سيبويه والجمهور على هذا، ولا يجوز إنما زيداً قائم، لماذا؟ لأنها إنما أعملت لاختصاصها بالجملة الاسمية، فلما دخلت عليها (ما) الزائدة زال اختصاصها فبطلت العلة التي من أجلها أعملت، فحينئذٍ بطل عملها، ولا يجوز إعمالها، هذا هو ما عليه جماهير النحاة؛ أن هذه الحروف إذا دخلت عليها (ما) الزائدة كفتها عن العمل، ووجب إهمالها، فلا يجوز إعمالها، إلا **ليت** فيجوز فيها الوجهان، وذهب بعض النحاة وهم

قلة ومنهم الناظم -ابن مالك رحمه الله- أن العمل باقٍ، لكنه قليل، فيجوز حينئذٍ: إنما زيداً قائمٌ، أنما زيداً قائمٌ، لكنما زيداً قائم، جائز عند المصنف رحمه الله تعالى، لماذا؟ لأنه سمع في ليت الإهمال والإعمال، وحكى بعضهم إنما زيداً قائمٌ حكى بعضهم أنه سمع: إنما زيداً قائمٌ، وهذا إعمال لها، حينئذٍ قاسوا على ليت بقية أخواتها بجامع أن كلاً منها أحرف تدخل على المبتدئ فتنصبه والخبر فترفعه، وكذلك مادام أنه سمع: إنما زيداً قائمٌ، حينئذٍ فليكن ذلك مطرداً في بقية الأحرف، ولذلك قال: **وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ**.

مُبْطِلٌ إعْمَالَهَا: إذاً هذا هو الأصل، وهذا هو الكثير المطرد في لسان العرب، أن (ما) الزائدة إذا دخلت على هذه الأحرف أبطلت عملها، وهذا هو الوارد في لسان العرب، ولكن في قلة **قَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ** كما هو، ولذلك قال: **(وَقَدْ) قَدْ** هنا للتقليل.

يُبَقَّى العَمَلُ: حكى الكسائي والأخفش إنما زيداً قائمٌ، إذاً: نطقت العرب بنصب معمول (إن) بعد دخول (ما) الزائدة، حينئذٍ دل على أنهم قد أعملوها كأصلها، يعني: كما لو لم تدخل عليها (ما) الزائدة، لكن الصواب أن ما حكاه الأخفش والكسائي هذا يعتبر شاذاً، يعني: يحفظ ولا يقاس عليه.

وَقَدْ يُبَقَّى: **قَدْ** هنا للتقليل بالنسبة لغير ليت، -قليل بالنسبة لغير ليت-؛ لأنه جمع، قال: **بِذِي الحُرُوفِ**: دخلت فيها: (إن، وأنَّ وليت)، ومعلوم أن (إنّ وأنّ ولكنَّ ولعلَّ)، هذه إذا دخلت عليها (ما) الجماهير على أنها تمنع من الإعمال، بقي ليت، وهذا يكاد أن يكون إجماعاً أن ليت هذه تبقى بعد دخول (ما) على اختصاصها بالجملة الإسمية، وإذا بقي اختصاصها حينئذٍ بقيت العلة التي هي سبب في إعمالها، حينئذٍ تعمل وتهمل، وذلك: **وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ**: هل المراد **ليت**، أو ما عداها؟ استعمل اللفظ في مشترك، في معنييه، حينئذٍ **قد**، نقول: هذه للتقليل بالنسبة لغير ليت، والتحقيق بالنسبة لليت؛ لأن إعمالها كثير ليس بقليل، بل أوجبه بعضهم ولم يجز الإهمال البتة لوجود الاختصاص وهو علة العمل، ففيه استعمال المشترك

في معنييه.

وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ: يعني: يبقى العمل كما هو على أصله، استصحابا للأصل، وتجعل حينئذٍ -إذا بقيت العمل- تُجعل (ما) ملغاة، يعني: في الأصل إذا أبطلت عملها صارت (ما) كافة –كفت-، وإذا أعملت حينئذٍ (ما) ملغاة، ليس لها وظيفة ليس لها عمل، وإنما عملها شيء معنوي هذا هو الأصل الذي دخلت من أجله، إنما زيد، (ما) هنا لها عمل، لها تأثير، وهو شيء معنوي كونها منعت (إن) من النصب، حينئذٍ قد لا تعتبر هذا المعنى فتجعلها ملغاة، فوجودها وعدمها سواء، فتقول: إنما زيداً بالنصب، و (ما) هذه ما دورها؟ لا شيء ملغية، وإذا كانت ملغية حينئذٍ تسلط العامل الذي هو (إنّ) على اسمها، فبقي على الأصل.

وتُجعل (ما)؛ وذلك مسموع في ليت، لبقاء اختصاصها: **أَلاَ لَيَتَماَ هذَا اَلْحَمامَ لَنَا** ، (ليتما)، دخلت (ما) الكافة على (ليت)، **أَلاَ لَيَتَماَ هذَا**، هذا ما يظهر عليه الإعراب، اسم ليت وهو مبني هل هو في محل نصب، هل هو في محل رفع؟ محتمل لهذا وذاك، الحمامَ، الحمامُ روايتان، فالحمامَ هذا بدل أو عطف بيان، حينئذٍ البدل له حكم المبدل منه إعراباً، فلما نصب الحمامَ علمنا أن هذا **(ذا)** اسم ليت في محل نصب، وروي: الحمامُ بالرفع، إذاً: **ذا** مبتدأ **وليس** اسماً لـ: ليت، ليتما هذا، هذا **(ذا)** نقول: هذا مبتدأ في محل رفع، لماذا؟ لأن ليت دخلت عليها ما فكفتها عن العمل صارت مهملة، الدليل على هذا أن (الحمامَ) رفع بالضم، فدل على أن ما قبله مبتدأ؛ لأن النعت يأخذ حكم المنعوت وكذلك البدل.

إذاً: **لَيَتَماَ هذَا اَلْحَمامَ، هذَا اَلْحَمامُ** دل على أن هذا له حالان -اعتباران- اعتبرت (ما) أنها كافة حينئذٍ أبطلت عمل ليت، (ما) صارت ملغية لا وجود لها لا تأثير لها أعملت ليت.

وأما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياساً، فتبعهم الناظم رحمه الله تعالى، ووافقهم الناظم هنا، ومذهب سيبويه المنع لزوال الاختصاص بخلاف ليت، فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء، وهذا هو الأولى الذي ينبغي ترجيحه: أن هذه يستثنى منها

ليت فحسب إذا دخلت عليها (ما)، وأما ما عداها فحينئذٍ نقول: اللغة الدارجة والمطردة في لسان العرب أنها تلغى، حينئذٍ (ما) تعتبر كافة، وما ورد في لسان العرب من بعضها حينئذٍ نقول: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، إنما زيداً قائمٌ -ما حكاه الأخفش والكسائي- نقول: شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وأما القياس على (ليتما) قياس فاسد، لماذا؟ لأنه باتفاق أن هذه الأحرف إنما أعملت لاختصاصها بالجملة الاسمية، حينئذٍ فرق بين المقيس والمقيس عليه، ليتما بعد دخول ما بقيت على أصلها، فالعلة المقتضية للعمل موجودة، ولذلك قوله: من أوجب الإعمال، حتى مع (ما) له وجه؛ لبقاء الاختصاص، وأما (إنما وكأنما ولعلما)، حينئذٍ نقول: هذه زال اختصاها بالجملة الاسمية، حينئذٍ العلة المقتضية للعمل هذه منتفية غير موجودة، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، حينئذٍ إذا وجدت العلة وجد الحكم، وإذا ارتفعت العلة ارتفع الحكم.

وَوَصْلُ مَا بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ

وهذا قلنا: قول فيه نوع مرجوحية.

قال: إذا اتصلت ما غير الموصولة بـ(إنّ) وأخواتها كفتها عن العمل إلا ليت، فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، فتقول: إنما زيد قائم، ولا يجوز نصب زيد، وكذلك (أن وكأن ولكن ولعل) وتقول: ليتما زيدٌ قائمٌ، وإن شئت نصبت زيداً، وقلت: ليتما زيداً قائمٌ، وظاهر كلام المصنف: أن (ما) إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل، وقد تعمل قليلاً -كلها يعني-، وهذا قول مرجوح، وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاج وابن السراج، وحكى الأخفش والكسائى: إنما زيداً قائم، والصحيح المذهب الأول، أنها لا تعمل البتة، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاة.

وهو أنه لا يعمل منها مع ما إلا ليت، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ، واحترزنا بغير

الموصولة من الموصولة، فإنها لا تكفها عن العمل، بل تعمل معها، والمراد من الموصولة التي بمعنى الذي، والتي هي مقدرة بالمصدر: إن ما فعلت حسن، يعني: المصدرية والموصولة التي بمعنى الذي، وكذلك الموصوفة، حينئذٍ نقول: هذه لا تكف إن عن العمل، إن ما عندك حسن، لو جعلتها موصوفة، يعني: إن شيئاً عندك حسن، هذه لا تكف ما.

إذاً: (ما) الموصوفة و(ما) الموصولة و(ما) المصدرية لا تكف إن وأخواتها عن العمل.

ثم قال:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ، **جَائِزٌ** هذا خبر مقدم، و **رَفْعُكَ** مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس على مذهب الكوفيين؛ لأنه كقوله: **وَقَدْ** *** **يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ**، هذا مثل هؤلاء، فائز أولو الرشد، يعني: وصف لم يعتمد على نفي أو استفهام، عند البصريين لا يجو أن يكون مبتدأً، وعند الكوفيين جائز.

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ: على مذهب الكوفيين: **جَائِزٌ** مبتدأ **ورَفْعُكَ** فاعل سد مسد الخبر، وجوزه ابن مالك على قلة، والصحيح أن: **جَائِزٌ** يكون خبراً مقدماً، **ورَفْعُكَ** مبتدأً مؤخراً، **وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً**، **مَعْطُوفاً** ما إعرابها؟

مفعول به للرفع: ((وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)) [البقرة:251]، هذا من القبيل نفسه، ((وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)) **رَفْعُكَ مَعْطُوفاً**، مصدر أضيف إلى الفاعل، وهو الكاف، رفعك أنت معطوفاً، **مَعْطُوفاً** هذا مفعول به لـ: **رَفْعُ عَلَى مَنْصُوبِ**، **مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ**: جار ومجرور متعلق بمعطوف.

مَنْصُوبِ إِنَّ: **مَنْصُوبِ** مضاف **وإِنَّ** قصد لفظه مضاف إليه.

بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا: بعد هذا متعلق برفع، رفعك **مَعْطُوفاً بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا**، يعني: بعد استكمال (إنَّ) خبرها، فـ**بَعْدَ** مضاف و **أَنْ تَسْتَكْمِلاَ** مضاف إليه في محل الجر، حينئذٍ بعد استكمالها، يعني: هذه الجملة خبرها، هنا المراد بهذه المسألة إذا جاء اسم معطوف على اسم (إن) فهذا إما أن يكون سابقاً على الخبر وإما أن يكون لاحقاً بالخبر، فهما صورتان، إن زيداً قائم وعمروٌ، هذه التي عناها الناظم هناز

بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا، جاء اسم بعد واو عطف بعد خبر (إنّ) واسم (إنّ)، إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ، وعمروٌ ما إعرابه؟ يجوز فيه النصب معطوفاً على اسم (إن) وهذا لا إشكال فيه واضح: إن زيداً قائمٌ وعمرواً، زيداً اسم إنّ قائم خبرها، الواو حرف عطف، عمرواً معطوف على المنصوب وهو اسم إن والمعطوف على المنصوب منصوب، لا إشكال.

بقي الإشكال فيما لو رفع، وعمروٌ، وعمروٌ حينئذٍ له أحد وجهين، إما أن يكون مبتدأً لخبرٍ محذوف -وعمروٌ كذلك-، يعني: وعمروٌ قائم، ويحتمل -على ظاهر كلام المصنف- أنه معطوف على محل اسم (إنّ)، وما هو محل اسم (إنّ)؟ هو المراعاة قبل دخول (إنّ)؛ لأن الأصل: زيدٌ قائم، فهو مرفوع، دخلت (إنّ)، حينئذٍ كأنها أعملت في اللفظ وبقي المحل على ما هو، فلما عطف عليه بالرفع علمنا أن المعطوف عليه له صلة بالرفع، ولا يتصور في منصوب (إنّ) أن يكون له رفع إلا من جهة كونه مبتدأً؛ لأنه قبل دخول (إنّ) هو مبتدأ، فحينئذٍ يكون زيداً له عملان –محلان-، وتسلط عليه عاملان، الابتداء؛ لأننا إذا قلنا: زيداً في المحل مرفوع، مرفوع بأي شيء بـ(إنّ)؟ (إنّ) ما ترفع الاسم، حينئذٍ يكون مرفوعاً بالابتداء الذي كان قبل دخول (إنّ)، إذاً: هذا عامل، واللفظ المنصوف نصب بماذا؟ بـ(إنّ)، حينئذٍ عاملان على معمول واحد، لكن من جهتين، والمعمول هذا له جهتان: رفع ونصب، وهذا قول باطل، لأن بالإجماع أن (إنّ) وأخواتها تعتبر من النواسخ، وليس للنسخ معنىً إلا إزالة الحكم الذي كان قبل دخول الناسخ، فحينئذٍ الرفع بعد دخول (إنّ) غير موجود، رائحة الرفع غير موجودة

أصالة، لزوال العامل الذي هو الابتداء بوجود (إنّ) وهو عامل لفظي، فزيداً في اللفظ والمعنى والمحل إن صح التعبير منصوب بـ(إنّ)، وليس للابتداء وجود، وليس للمبتدئ وجود لوجود (إنّ) واسمها، فحينئذٍ إذا أبطلنا هذا الاحتمال أن يكون مرفوعاً تعين الثاني -الوجه الثاني- وهو أن يكون عمروٌ بالرفع على أنه مبتدأ حذف خبره، لكن يبقى الإشكال في توجيه قول ابن مالك رحمه الله تعالى؛ لأن هذا القول ضعيف جداً؛ أن يكون لاسم (إنّ) محل، وهو الرفع.

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى * مَنْصُوبِ إنَّ**: وهو اسمها، و ظاهر أنه ليس العطف؛ لأنه قال: **وَجَائِزٌ رَفْعُكَ، عَلَى مَنْصُوبِ إنَّ** لا يمكن أن يكون العطف هنا على اللفظ بل هو على المحل، وليس ثم محل إلا من جهتين، ما ذكرناه سابقاً، وقد زاد بعضهم: (إنّ) واسمها في محل رفع مبتدأ، وهذا أبعد أيضاً، لأن الابتداء إنما يرفع مبتدأً فقط لا يرفع شيئاً آخر، و(إنّ) وزيداً ليست بكلمة واحدة حتى يتسلط عليها الابتداء، فهذا قول ضعيف وأبعد من الأول، فتعين الثاني وهو أن يكون عمروٌ مبتدأ حذف خبره، وعمروٌ كذلك أو وعمروٌ قائم.

وَجَائِزٌ: بالإجماع، **رَفْعُكَ**: **جَائِزٌ رَفْعُكَ** هذا يشعر بأن الأصل معتبر أو لا؟ إذا قيل لك: يجوز لك فعل ذلك، حينئذٍ ما يقابل الجواز يعتبر أصلاً، بل ويعتبر أرجح، إذا قيل: يجوز لك كذا، حينئذٍ نقول: ما يقابل الجواز يكون أصلاً، وإذا كان أصلاً حينئذٍ مراعاة الأصول هو الأرجح، فحينئذٍ **جَائِزٌ رَفْعُكَ** مع النصب والنصب أرجح؛ لأنه موافق للأصل، فأشعر قوله: **وَجَائِزٌ** –جائز-؛ إنما أبيح لك ذلك مع كونه ليس هو الأصل في الاسم، حينئذٍ نقول: هذا يدل على مرجوحية الرفع وكون النصب هو الراجح.

إذاً: يشعر قوله جائز أن النصب هو الأصل والراجح.

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

وهنا بين لك أن الرفع يكون بشرطين: أولاً: منصوب (إنّ)، لا لعل ولا لكن، ويزاد عليها كما سيأتي: **وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنْ**، وأما ليت ولعل وكأن فلا، حينئذٍ الشرط الأول في جواز الرفع: أن يكون المعطوف على منصوب (إنّ)، وألحقت بها (لكن و أن) ثلاثة ألفاظ.

ثم قال: **بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلا**، الألف للإطلاق، ماذا تستكمل؟ (إن) تستكمل خبرها، فتتم الجملة: إن زيداً قائمٌ، نحو: إن زيداً آكل طعامك وعمروٌ، هذا فيه توجيه آخر فيه سعة، وليس معطوفاً على محل الاسم، قال الصبان: وليس معطوفاً على محل الاسم؛ لأن الرافع هنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ، كما ذكرناه، بل إما مبتدأ خبره محذوف والجملة ابتدائية، عَطْفٌ على محل ما قبلها من الابتداء إن كان جملة، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل كما في المثال: إن زيداً آكلٌ طعامك وعمروٌ، هنا جاء الخبر اسم فاعل، ومعلوم أن الخبر إذا جاء اسم فاعل، حينئذٍ يرفع.. -ليس الخبر عموم اسم الفاعل-؛ يرفع ضميراً مستتراً، وحينئذٍ الضمير المستتر في العطف عليه راجح ومرجوح، راجح إذا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه وهو الضمير بفاصل، هذا سيأتينا هناك في باب التأكيد، ومرجوح إذا عطف عليه دون فاصل، إذا قيل: إن زيداً آكل طعامك، وعمروٌ، وعمروٌ هذا قلنا: مبتدأ لخبر محذوف، له وجه آخر، وهو أن يكون معطوفاً على الضمير المستتر في آكل؛ لأن آكل هذا يرفع ضميراً مستتراً، وهنا قد وجد الشرط أو ما يرجح هذا الإعراب، وهو الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لكونه ضميراً مستتراً: إن زيداً آكلٌ طعامك وعمروُ، لو قيل: إن زيداً قائمٌ وعمروٌ، عمروٌ هذا لا يصح أن يعطف على الضمير المستتر، وجوزه بعضهم لكن على ضعف، فيكون ضعيفاً، والأصح أن يقال بأنه مبتدأ لخبر محذوف، ولو عطف على ضمير قائم -عند من جوزه- جاز فيه الوجهان، لكن الأصح أنه إذا عطف على ضمير مستتر لابد من فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه، إن زيداً قائمٌ هو وعمروٌ، لو قال: هو وعمروٌ جاز أن يعطف على الضمير المستتر، فيكون هو تأكيد للضمير المستتر كما سبق معنا.

أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل، كما في المثال، فإن لم يكن فاصل، يعني: بين عمرو والضمير المستتر، نحو: إن زيداً قائم وعمرو تَعَيَّنَ الوجه الأول، وهو كون عمرو مبتدأ حذف خبره.

إذاً: هذا ما يتعلق بوجود عاطف حرف، واسم معطوف بعد استكمال (إنّ) اسمها واخبرها، لو تقدم هذا الاسم قبل الخبر: إن زيداً وعمرواً وعمروٌ قائمان، اختلف الحكم أو لا؟ اختلف؛ لأن المسألة مفروضة في تأخر الاسم المرفوع، والآن تقدم.

فإن عطف على المنصوب قبل استكمال إن خبرها تعين النصب عند الجمهور، وجب النصب: إن زيداً وعمرواً قائمان، لا يجوز: إن زيداً وعمروٌ قائمان لا يجوز هذا، لماذا؟ لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه؛ لأن الأصل: وعمروٌ، حينئذٍ نقول: وعمروٌ إن عطف على (إنّ) وخبرها، نقول: عطف على شيء قبل تمامه، فكأنه حشر بين جزئي كلمة، إن زيداً عمروٌ قائمٌ نقول: عمروٌ كأنه حشر بين جزئي كلمة، مثل الياء من زيد، فحينئذٍ كونه يعطف على قائم: زيدٌ قائمٌ قبل استيفاء واستكمال الخبر، نقول: هذا ممنوع وسيأتي إن شاء الله في باب العطف؛ لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه إن جعل من عطف الجمل، ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن عطف المرفوع على الضمير في الخبر. حينئذٍ إذا قيل: إن زيداً وعمروٌ قائمٌ بالرفع، لو قيل: بأنه معطوف على الضمير المستتر في قائم صار تقدم المعطوف على المعطوف عليه، وهذا في المفردات وسيأتي معنا أنه ممنوع أيضاً.

وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً، إذاً: مذهب البصريين أنه يجب النصب: إن زيداً وعمرواً قائمان – واجب النصب-، ولا يجوز فيه الرفع، وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً، سواء قبل الاستكمال وبعده، بعد الاستكمال لا إشكال فيه، وأما قبل الاستكمال هذا محل إشكال، لماذا أجازه؟ قالوا: استدلالاً بقوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ)) [المائدة:69]، هذه الآية يقع فيها إشكالات عند النحاة: (إِنَّ) حرف توكيد ونصب، الَّذِينَ: اسمها منصوب -في محل نصب-، الَّذِينَ آمَنُوا: صلة المنصوب، وَالَّذِينَ هَادُوا: معطوف على المنصوب، وَالصَّابِئُونَ: جاء الإشكال، إذاً: قبل استكمال إن خبرها جاء اسم مرفوع -في أفصح الكلام ليس لك حجة-، فحينئذٍ جوز الكسائي الرفع قبل استكمال الخبر، وكذلك جاء: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ)، ((وَمَلائِكَتَهُ)) [الأحزاب:56] على مذهب البصريين، وملائكتُه بالرفع، إذاً: قبل استكمال الخبر، يُصَلُّونَ خبر: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ) يُصَلُّونَ خبر، إذاً جاء اسم معطوف على اسم (إنّ) قبل استكمال الخبر وهو مرفوع، والبصريون يوجبون النصب، كذلك قوله: **فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بَهَا لَغَرِيبُ**، **فَإِنِّي وَقَيَّارٌ**: معطوف على الياء، وجاء بالرفع.

إذاً: جوز الكسائي الرفع قبل استكمال الخبر، ولكن البصريين يأبون ذلك، ويقولون: لابد من التخريج إما على التقديم والتأخير، وإما على الحذف إما هذا وإما ذاك، إما ثم محذوف في الكلام، يعني: (وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى) نجعلها مبتدأ خبره محذوف: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كذلك، مبتدأ وخبر والجملة معترضة: ((مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ))، فقوله: ((فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)) هذا خبر (إنّ)، وجملة: وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كذلك، جملة معترضة، أو على التقديم والتأخير، أي: تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس، والتقدير: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا .. مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا، وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كذلك، و مَنْ آمَنَ في محل رفع بالابتداء وخبره: فَلا خَوْفٌ إلى آخره، والجملة خبر (إنّ)، وخبر وَالصَّابِئُونَ المحذوف، أي: كذلك كما علم.

إذاً: إذا جعلناه على التقديم والتأخير يكون التركيب: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا .. مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كذلك، كأننا جعلنا الكلام جملتين أتممنا الجملة الأولى، ثم قلنا: وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كذلك،

إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ..

انتهت الآية مبتدأ وخبر، فَلا خَوْفٌ هذه جملة، وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى كذلك، صارت جملة مستقلة، وهذا أولى، ويجوز أن يكون: مَنْ آمَنَ خبر الصَّابِئُونَ، وخبر (إنّ) محذوف لدلالة خبر الصَّابِئُونَ عليه، فالحذف على هذا من الأول لدلالة الثاني وعلى الأول من الثاني لدلالة الأول وهو الكثير والعائد على كلٍ محذوف أي: مَنْ آمَنَ منهم، يجوز أن يكون: (مَنْ آمَنَ) خبر وَالصَّابِئُونَ، يعني: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا، وقفنا، أين خبر (إنّ)؟ محذوف، وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مبتدأ، مَنْ آمَنَ خبر المبتدئ الذي هو الصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى، أغنى خبر الصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى عن خبر (إنّ)، حينئذٍ حذف من الأول لدلالة الثاني عليه -عكس الأول-، فحينئذٍ: مَنْ آمَنَ فَلا خَوْفٌ –الجملتان- إما نجعل واحدة منها خبر لـ(إنّ): (إِنَّ الَّذِينَ)، فحينئذٍ نقدر خبراً محذوفاً للصَّابِئُونَ ، وإما أن نجعل من آمن خبراً للصَّابِئُونَ، ونقدر خبراً لـ(إنّ)، على كلٍ لابد من التخريج عند البصريين.

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفَاً عَلَى ... مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

قال الشارح: إذا أتي بعد اسم إن وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان: أحدهما: النصب عطفاً على اسم (إنّ) نحو: إن زيداً قائمٌ وعمراً.

والثاني: الرفع نحو: إن زيداً قائمٌ وعمروٌ واختلف فيه، فالمشهور أنه معطوف على محل اسم (إنّ) فإنه في الأصل مرفوع؛ لكونه مبتدأ -هذا ضعيف-، وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف، يعني: ظاهر كلام الناظم أن (إنّ) لم تنسخ الابتداء، في الحقيقة لم تنسخه، وإنما هو باقٍ بدليل ماذا؟ بدليل أن اسمها في محل رفع مبتدأ، وهذا محل إشكال، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح. بل هذا المتعين، والأول لا يجوز.

فإن كان العطف قبل أن تستكمل (إنّ) أي: قبل أن تأخذ خبرها؛ تعين النصب عند جمهور

النحويين، إن زيداً وعمراً قائمان، وإنك وزيداً ذاهبان، وأجاز بعضهم الرفع، وهو مذهب الكسائي لما ذكرناه سابقاً.

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لِكِنَّ وَأَنّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنّ

أُلْحِقَتْ بـ(إنّ) في ماذا؟ فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد استكمال خبرها، يعني: القول السابق يقال في (أنّ) -وهي فرع (إنّ)- و (لكن)، فهذه الثلاثة الأحرف، يجوز رفع المعطوف بعد استكمال أخبارها، إما على أنه معطوف على منصوب (إنّ) كما رأى الناظم هنا، وإما أنه مبتدأ وخبره محذوف، وأما إذا كان العطف قبل استكمال (إنّ وأنّ ولكن) أخبارها، حينئذٍ وجب وتعين النصب عند البصريين.

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ: فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال، **لِكِنَّ**: ألحقت لكن، لكن هذا ما إعرابه؟ نائب فاعل قصد لفظه فهو علم، ألحقت لكن بإن باتفاق النحاة، و(أنّ) بالفتح و(أنْ) بالتخفيف للوزن، (وأنّ) المفتوحة على الصحيح، لكن باتفاق ملحقة بـ(إنّ)، و(أنّ) على الصحيح ملحقة بـ(إنّ)، إذا كان موضعها موضع الجملة، ليس مطلقاً كل (أن) لا، إذا كانت تفسر بالجملة حينئذٍ صح أن يعطف بعد استكمال خبرها بالرفع على منصوبها أو على أنه مبتدأ خبره محذوف، إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه، يعني: (أنّ) قد تقع موقع الجملة متى؟ بضابط إذا تقدمها علم أو معناه، يعني: مادة العلم، وله مثال في القرآن: ((وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ)) [التوبة:3] أذان، هذا في معنى العلم؛ يعني هو إعلام: ((أَنَّ اللَّهَ))، (أنّ) وقعت (أنّ) هنا، ((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)) [التوبة:3]، وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ كذلك من المشركين، وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ، أو وَرَسُولُهُ معطوف على (أنّ الله) منصوب (إنّ) ((أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)) [التوبة:3] مِنَ الْمُشْرِكِينَ هذا خبر، وعطف عليه: وَرَسُولُهُ، وَرَسُولُهُ بالرفع إما أن يكون مبتدأً لخبر محذوف وَرَسُولُهُ

كذلك، أو وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ، وإما أن يكون معطوفاً على محل اسم (إنّ) على ما رآه الناظم، واشترط ذلك أن تكون في موضع جملة لا مطلقاً (أنّ)؛ لأنها حينئذٍ بمنزلة المكسورة، إذا فسرت بالجملة بعد العلم أو معناه صارت في منزلة (إن) المكسورة؛ وذلك بأن وقعت في محل الجملة بحسب الأصل لسدها معموليها بعد العلم مسد مفعوليه، وهما أصلهما المبتدأ والخبر، حينئذٍ لو قيل: أعجبني أن زيداً قائمٌ وعمرواً وعمروٌ يجوز الوجهان؟ لا يجوز، لماذا؟ لأنها لم تقع في محل الجملة: أعجبني أن زيداً قائمٌ وعمرواً بالنصب، تعين النصب، ولا نقول: يجوز فيه الرفع؛ لكونه بعد (أنّ)، لا، لأن (أنّ) مشترط فيها أن تقع محل الجملة، وهنا وقعت محل مفرد: أعجبني أن زيداً قائمٌ، أعجبني قيام زيد فهو فاعل، إذاً: وقعت محل المفرد، وحينئذٍ لا يجوز الرفع، بل يتعين النصب: أعجبني أن زيداً قائمٌ وعمرواً؛ لتعين النصب لأنها ليست في موضع جملة.

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ (لكِنَّ) قلنا:باتفاق، **وَأَنَّ**: المفتوحة على الصحيح.

مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ: قيل هذا الشطر يستغنى عنه؛ لأنه قال:

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِنَّ وَأنّ

إذاً: معلومه بالمفهوم أن **لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ** ليست ملحقة به، إذاً: ما الفائدة من قوله: **(مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ)**؟ **ف: لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ** إذا جاء بعدها معطوف بعد أخبارها تعين النصب، ولا يجوز فيه الرفع، حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها.

مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ: قيل: لو استغنى عن هذا الشطر لم يخل بالمعنى، المعنى باقٍ، وأجيب: بأن مفهوم (أنّ)، و(لكن) مفهوم لقب، إذا قلنا: **أُلْحِقَتْ بِإِنَّ لكِنَّ وَأنَّ**، بمفهوم هذين الحرفين علمنا أن **لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ**، لكن ما نوع المفهوم؟ هذا مفهوم لقب، ومفهوم

اللقب ضعيف عند الكثير، فدفعاً لهذا الإيهام لئلا يُخرج بـ(لكن) و(أنّ) ما ذُكر صرح الناظم بذلك المفهوم، إذاً: تصريحه بقوله: **(مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ)** وإن كان مفهوماً من الشطر الأول، إلا أن جهة الفهم لقبية، ومفهوم اللقب هذا فيه ضعف، قد يقول قائل: لا، ما أراد الناظم هذا، حينئذٍ يحتاج أن يحترز عنه، فنص على ذلك دفعاً لهذا الوهم، وأجيب: بأن مفهوم (أنّ) ولكن مفهوم لقب وهو ضعيف، فخاف المصنف أن لا يعتبره أحد بضعفه، فنطق بذلك المفهوم.

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لِكِنَّ وَأَنّ   مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنّ

إذاً: **(لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ)** لا يجوز معها إلا النصب، سواء تقدم المعطوف أو تأخر، ليت زيداً وعمرواً قائمان، وليت زيداً قائمٌ وعمرواً بالنصب واجب النصب، واجب النصب على ماذا؟ واجب النصب على أي شيء؟!

معطوف على اسم ليت، ولا يجوز فيه الرفع، علمتُ أن زيداً قائمٌ وعمروٌ، علمتُ أن زيداً قائمٌ وعمروٌ وعمرواً يجوز أو لا يجوز؟ جائز، لماذا؟ (أنّ) هنا في موضع الجملة؛ لأنها حلت محل مفعولي علِمَ، وعمروٌ حينئذٍ نعربه مبتدأ خبره محذوف، وعمرواً معطوف على اسم أن.

ما زيدٌ قائماً، لكن عمرواً وخالداً منطلقان، ما زيد قائماً، هذا ليس فيها شاهد، لكن عمرواً وخالداً منطلقان، هنا جاء الاسم المعطوف قبل استكمال الخبر فوجب النصب، لو تأخر: لكن عمرواً منطلقٌ وخالدٌ –بالرفع-؟ جاز الوجهان؟ لكن خالداً منطلق وعمرواً واجب النصب؛ لأنه بعد لكن.

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لِكِنَّ: إذاً: يجوز فيها الوجهان، النصب والرفع، النصب عطفاً على اسم لكن، والرفع على أنه مبتدأ لخبر محذوف.

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ   وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا   مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

وَخُفِّفَتْ إِنَّ: **خُفِّفَتْ** هذا فعل مغير الصيغة، و(إنّ) نائب فاعل، (فقل) قلَّ فعل ماضٍ والفاء هذه عاطفة، (**فَقَلَّ الْعَمَلُ**) هذا فاعل، (**وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ**): بشرط تخفف (إنّ)، بمعنى أنها تحذف إحدى النونين، فيقال: (إنْ)، بدل الشدة: (إنَّ) تقول: (إنْ)، إنْ زيداً قائمٌ، إن زيدٌ لقائمٌ، حينئذٍ إذا خففت إن بحذف إحدى النونين قال: **قَلَّ الْعَمَلُ**. **فَقَلَّ الْعَمَلُ**، القليل العمل والكثير عدم العمل الإهمال.

إذاً: كونها لا تعمل بعد التخفيف أكثر من إعمالها: إنْ زيداً قائمٌ يجوز؟

قل العمل.

قليل، يعني: ليس بشاذ هو لغة، إذا قيل: معناه ليس بنادر أو أندر، إذا قيل: نادر هذا مختلف فيه هل يقاس عليه أم لا؟ وإذا قيل: أندر، أو حكم عليه بكونه شاذ هذا محل وفاق لا يقاس عليه، وأما النادر هذا محل نزاع، والصحيح أنه ما يعتبر لغة مطردة، وإنما قد يستعان به في الشعر ونحوه.

الحاصل: (**وَخُفِّفَتْ إِنَّ**) إنْ زيداً قائمٌ، (إنْ) حرف توكيد ونصب، حذفت إحدى النونين طلباً للخفة لكثرة الاستعمال، حينئذٍ بقي عملها كما هو: زيداً اسم (إنّ) منصوبٌ بها وقائم خبرها.

(**فَقَلَّ الْعَمَلُ**) معناه أنها قد لا تعمل، بل هو الكثير، فتقول: إن زيدٌ بالرفع على الأصل، كأنها لم تدخل (إنّ)، إن زيدٌ لقائمٌ، بالرفع على أنه مبتدأ وقائم خبرها، و(إنْ) هذه هل لها أثر من جهة العمل؟ ليس لها أثر، وجودها -من جهة العمل- وجودها وعدمها سواء؛ لأنها لم تنصب

المبتدأ على أنه اسم لها، ولم ترفع الخبر على أنه خبرٌ لها، بل يقال: إنْ زيدٌ، زيدٌ مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، واللام هذه فارقة وقائم خبر زيد مرفوع بالمبتدأ.

وَخُفِّفَتْ إنَّ: عرفنا التخفيف هو بإسقاط إحدى النونين، فتقول: (إنّ) تخففها إنْ زيداً **فَقَلَّ الْعَمَلُ**، (إنْ) المكسورة خففت لماذا؟ قالوا: لثقلها، فيكثر إهمالها، لقوله **فَقَلَّ الْعَمَلُ**، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها ويجوز إعمالها، لكنه قليل، **وَخُفِّفَتْ إنَّ** –المكسورة- بشرط أن لا يكون اسمها ضميراً، أما إذا كان اسمها ضميراً فلا يجوز بل تبقى على أصلها، وأن يكون خبرها صالحاً لدخول اللام، فإن لم يكن كذلك فلا، إن زيداً ضربَ عمراً، إنْ زيدٌ ضربَ عمراً، يصح؟ لا يصح، لماذا؟ لأن ضرب هذا مثل كـ(رضي) مثل رضي، لا يجوز أن تدخل عليه اللام إلا إذا قرن بـ(قد)، حينئذٍ يشترط في (إن) التي تخفف أن يكون خبرها صالحاً لدخول اللام، فحينئذٍ: إن زيداً ضرب لا يصح تخفيفها، وكذلك إذا كان اسمها ضميراً، ويستثنى الخبر المنفي الذي دخلت عليه أداة النفي: **وَلاَ يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا**

إذاً: المنفي لا يلي اللام، لكن هنا يستثنى.

وأما الخبر الذي لا يصلح أن تدخل عليه اللام إلا هذا الموضع حينئذٍ نستثني؛ لأنه وإن لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن (إنْ) نافية؛ لأنك إذا قلت مثلاً: إن زيداً لم يقم، خففها: إنْ زيداً لم يقم، (إنْ) هذه لا تلتبس بـ(إنْ) النافية، لماذا؟ للعمل، إذا كان العمل ظاهراً، إنْ زيداً، (إنْ) النافية لا تعمل، فحينئذٍ إذا نصبت بـ(إنْ) المخففة لا لبس مع (إنْ) النافية متى يقع اللبس؟ إن رفعتَ ما بعدها، إنْ زيدٌ قائمٌ هذا يحتمل: ما زيدٌ قائمٌ إن زيدٌ قائمٌ، يحتمل أن تكون (إنْ) نافية، ويحتمل أن تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة؛ لأنه ليس عندنا شيء ظاهر يدل على نوعية (إنْ) هذه، لو نصبنا إنْ زيداً، عرفنا أنها مخففة، إذا رفعنا (إنْ) النافية ما بعدها مرفوع، و(إنْ) المخففة من الثقيلة ما بعدها مرفوع، حينئذٍ: إن زيدٌ قائمٌ، هل هذا إثبات أم نفي؟ التبس الأمر، فحينئذٍ قالوا: إذا أهملنا (إنّ) المخففة فحينئذٍ وجب اتصال أو

دخول اللام الفارقة على خبر (إنْ)، إلا إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية فيستغنى عنها كما سيأتي، فحينئذٍ إذا قيل بالنفي: إن زيدٌ لم يقم، هنا عندنا قرينة لفظية أن (إنْ) هذه مخففة من الثقيلة، وليست هي النافية، لماذا؟ لأن النافية إنما يؤتى بها من أجل النفي، ولو سلطت (إنْ) النافية على هذه الجملة لصار من نفي النفي فصار إثبات، وهذا ليس مراداً، فحينئذٍ إذا وجد الخبر المنفي وقد خففت (إنّ) فصارت (إنْ) ولم تعمل لا نحتاج إلى اللام، إذاً: لم تدخل اللام على اللام كما هو الشأن هناك، الشأن هناك (للا) متشابهان قلنا: دخلت اللام على لا، فصار ثقل في اللسان، لكن هنا لم تدخل، لماذا؟ لأننا لم نحتج إليها؛ لأن القرينة اللفظية وهو وجود (لم ولن ولا) يدل على أن (إنْ) هذه مخففة من الثقيلة وليست (إنْ) النافية، ولذلك استثني من عدم صلاحية الخبر للام المنفي، قلنا: يشترط في (إنْ) إذا أردنا تخفيفها أن يكون خبرها صالحاً لدخول اللام، -قاعدة عامة-، صالحاً لدخول اللام، نستثني ماذا؟ المنفي، لماذا نستثنيه؟ لأنه لا يلتبس مع (إنْ) النافية، وإنما يعرف بصورته المحسوسة أن (إنْ) حينئذٍ مخففة من الثقيلة؛ لأنه وإن لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن (إنْ) نافية.

وَخُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ: العمل (أل) في العمل إما للعهد، وهو العمل المذكور، ما هو؟ نصب المبتدأ ورفع الخبر، وحينئذٍ (أل) هذه للعهد الذهني أو نجعلها نائبة عن الضمير، كما هو مذهب الكوفيين، فقل عملها، إما (أل) عهدية، وإما نائبة عن الضمير، وإما بدل من الضمير، والتقدير: فقل عملها.

وَخُفِّفَتْ إنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ: ما علة التخفيف -(إنْ) المكسورة-؟ نقول: لثقلها (إنّ) ثلاثة أحرف، و(إنْ) حرفان، فيكثر إهمالها لزوال اختصاصها، ويجوز إعمالها، وكثر الإهمال، قالوا: لزوال الاختصاص، نحو: ((وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)) [يس:32]، وَإِنْ كُلٌّ، وَإِنْ كُلٌّ (لمَّا) أو (لمَا)؟ في النصب (لمَا)، ((وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ))، (إنْ) مخففة من الثقيلة، كُلٌّ ما إعرابه؟ مبتدأ، مثل: إن زيدٌ قائمٌ، (إنْ) مخففة من الثقيلة، إذا كان ما بعدها

منصوب منطوقاً به فهو واضح بين، حينئذٍ تجعله اسماً لها، فهو منطوق به، هنا: ((وَإِنْ كُلٌّ)) بالرفع، إذاً: لن يكون اسماً لها، فحينئذٍ هذه (إِنْ) مخففة من الثقيلة وأهمل إعمالها -لم تعمل-.

وجاز إعمالها للأصل: وإن كلاً لما بالتخفيف، وإن كلاً: إذاً: أعملت (إِنْ) هنا على الأصل، إعمالاً للأصل، وإنما قل هنا العمل وبطل فيما إذا كفت بـ(ما)، إذا كفت بـ(ما) بطل العمل، إنما زيدٌ قائمٌ قلنا: الصحيح أنها لا تعمل، هنا خففت فقل العمل جاز العمل، لماذا لا نقول هنا كما قال ابن مالك: **وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ**؟ هو سوى بينهما المسألة عنده واحدة، لكن الإشكال عندنا، إذا قلنا: بأنه في السابق، **وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ** فيه نظر باعتبار ما عدا ليت، والصواب أنه يعتبر شاذ ولا يقاس على ليت.

هنا زال الاختصاص بتخفيف إنّ (إِنْ) ومع ذلك بقي العمل وإن كان قليلاً، وهذا القيل لغة فصيحة، ولذلك جاء في القرآن، ما الفرق بين المسألتين؟ نقول: وإنما قل هنا العمل وبطل فيما إذا كفت بـ(ما) مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالأسماء؛ لأن المزيل هناك أقوى، (ما) هذا لفظ فهو قوي، أجنبي زِيدَ على اللفظ، وهو لفظ وهو قوي، كذلك زيد، يعني: هو أجنبي خارج عن الجملة، وهو بخلافه هنا فإنه نقصان بعض الكلمة، فالمانع هناك أجنبي، وهو لفظي وهو كلمة زائدة بلفظها، كلمة: (ما)، وهنا (إِنْ) ليس عندنا إلا حذف إحدى النونين فحسب، فهو شيء من جزء الكلمة وليس بشيء خارج عنها، والسماع هو المعتبرز

فإنه نقصان بعض الكلمة، ومحل ما ذكر إن وِلِيَها اسم، فإن وليها فعل وجب الإهمال، -هذا لا إشكال فيه، يعني: لو جاء بعد (إِنْ) المخففة فعل هل نقول يجوز فيها الوجهان؟ لا؛ لأنه زال اختصاصها فدخلت على الجملة الفعلية، إذاً: ما بعدها يعتبر جملة فعلية، إما فعل ماضي أو مضارع.. إلى آخره-.

ولا يدعى الإعمال وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها، بل الصواب أن يقال: بأن

(إنْ) حينئذٍ تكون ملغاة، وإن خففت عن الثقيلة؛ لأن الفعل قد تلاها.

وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ: عرفنا: **وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ**: متى تخفف وما الحكم، الإهمال كثير والأعمال قليل، إذا أهملت حينئذٍ قلنا: هي في اللفظ بمنزلة (إنْ) النافية، في اللفظ: إنْ زيدٌ قائم، في اللفظ الواحد، هذا إذا أهملت، حينئذٍ إما أن توجد قرينة لفظية أو معنوية تبين أن هذه (إنْ) إما نافية وإما مخففة وإما أن لا توجد، إن وجدت قرينة لفظية أو معنوية حينئذٍ صارت هي الدليل على توجيه (إنْ) هل هي مخففة أم أنها نافية، يعني: يُعلم من السياق أو من اللفظ أن هذه (إنْ) مخففة أو أنها (إنْ) النافية، إذا لم يوجد هذا ولا ذاك وجب دخول اللام على خبر (إنْ)، فإذا دخلت اللام على خبر (إنْ) تعين أن تكون (إنْ) هذه مخففة من الثقيلة، ولذلك قال: **وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ**: تلزم وجوباً، اللام: الفارقة بين كون (إن) مخففة أو نافية، **إِذَا مَا تُهْمَلُ**: يعني: إذا تهملُ، إذا أهملت إنّ -(إنْ) المخففة من الثقيلة- والتبست بـ(إنْ) النافية حينئذٍ وجب دخول اللام -اللام الفارقة- على خبر (إنْ).

وَتَلْزَمُ اللَّامُ الفارقة **إِذَا مَا تُهْمَلُ** للتفرقة بينها وبين (إنْ) النافية، و **مَا** هذه زائدة، إذا تهمل، فإذا أهملت ولم تعمل، حينئذٍ وجب اتصال اللام بخبرها إذا التبس بـ(إنْ) النافية.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم...!!!

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحمَنِ ٱلرَّحِيمِ

[(1 س: أليس الأولى أن يقدم الناظم وجوب التقديم ووجوب التأخير ثم يجعل الجواز؟

[(2 ج: لا لا، اصطلاحاً ما في بأس، يقدم هذا وذاك، والأصل الجواز: **وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرا**، هذا الأصل جواز الأمرين، أما إذا وجب تقديم أو تأخير هذا خلاف الأصل.

س: ذكر ابن عقيل أن قول الناظم: **وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ** خلافاً، فهل فيه فائدة؟

ج: نعم مسألة منع الكوفيين؛ لأن النسخة ما هي جيدة، التحقيق فيه كلام فيه سقط أو فيه شيء يعني، السيوطي تعرض لها في جمع الجوامع.

س: لماذا ترك ابن مالك رحمه الله تعالى لفضة باب عند التبويب، هل فيه نكتة؟

ج: الله أعلم.

س: لماذا لم تحذف كان من قوله تعالى: ((أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ)) [القلم:14]؟

ج: تحذف؟! ما يقال تحذف، نزَر ونزُر فيه وجهان ما في بأس، لكن نزَر من أجل البيت فقط.

40

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلْرَّحمَنِ ٱلْرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

إذاً: **(إِنَّ)** تخفف بحذف إحدى النونين، فيقال: (إنْ)، ثم يقل العمل ويكثر الإهمال، فيقال: (إن زيد لقائم، إن زيداً قائم)، حينئذٍ يجوز فيه الوجهان بالشروط التي ذكرناها سابقاً.

وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ: إذا أهملت حينئذٍ قلنا قد تلتبس بـ(إن) النافية، إذا لم توجد قرينة لفظية أو معنوية، إذا لم توجد قرينة لفظية أو معنوية حينئذٍ وجب قال: **تَلْزَمُ** ، إذاً يجب، يجب ماذا؟ دخول اللام على الخبر.

(وَبَعْدَ ذَاتِ ٱلْكَسْرِ تَصْحَبُ ٱلْخَبَرْ * لاَمُ ابْتِدَاءٍ)**

فإذا وجدت اللام حكمت على أن هذه (إن) مخففة من الثقيلة، إذا لم تجد اللام حكمت عليها بأنها (إن) النافية: إن زيد لقائم، هذه مخففة من الثقيلة، والدليل: اللام.

إن زيد قائم هذه نافية.

وَتَلْزَمُ اللاَّمُ: وجوباً -اللام الفارقة-.

إِذَا مَا تُهْمَلُ: إذا أهملت (إن) المخففة من الثقيلة فلم تعمل، حينئذٍ تلتبس بـ(إن) النافية، إذ اللفظ واحد، حينئذٍ لا يفرق بين هذا وذاك، إن زيد قائم إن زيد قائم، هل المراد إثبات أم نفي؟ لا يميز إلا اللام.

ثم قال:

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا...: (**رُبَّمَا**) رب للتقليل، الأصل أنها مختصة بالأسماء.

3)] **فَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدخُلُ**	4)] **فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ**

وإذا دل على أنه نكرة فهو اسم، هنا دخلت عليه (ما)، وسوغت دخوله على جملة فعلية: (**رُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ**)، استغني هذه جملة فعلية دخلت عليها (رب)، الذي سوغ ذلك هو وجود (ما)، و(رب) هنا للتقليل و(ما) كافة، كفت (رب) عن الدخول على الجملة الاسمية؛ لأنها من خصائصها؛ لأنها تعمل الجر: رب رجل، وإذا دخلت عليها (ما) حينئذٍ كفتها: ((رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)) [الحجر:2]، **رُبَّمَا** هي (رب) نفسها، لكن مخففة لغة: ((رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)) ، دخلت على الجملة الفعلية، ما الذي سوغ الدخول على الجملة الفعلية وهي مختصة بالنكرات؟ (ما) الكافة كفتها، وكونها كفتها من جهة الأثر.

إذاً: **رُبَّمَا** للتقليل، **ٱستُغْني عَنْها** -عن اللام- جار ومجرور متعلق بمحذوف نائب فاعل، **استُغْني** هذا مغير الصيغة و **عَنْها** نائب فاعل، والضمير يعود إلى اللام، متى؟

... إِنْ بَدَا: إن ظهر.

(مَا) فاعل بدا.

نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِداً: إذا ظهر للمستمع ما الذي **نَاطِقٌ** متكلم **أَرَادَهُ**، يعني: أراد الناطق المعنى الذي أراده **مُعْتَمِداً** على قرينة لفظية أو معنوية.

إن وجدت هذه القرينة اللفظية أو المعنوية وعلم مراد المتكلم الناطق بكون هذه إن مخففة من الثقيلة استغني عن اللام، إذاً متى وجبت اللام؟ عند اللبس، عند الالتباس، متى يقع اللبس؟ إذا لم يفهم مراد المتكلم، متى يفهم مراد المتكلم؟ إذا قام قرينة لفظية أو معنوية.

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا.

قلنا: **وَتَلْزَمُ**، هذا عام.

وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ: إذا أهملت –**مَا**: زائدة- إذا أهملت لزمت اللام -جاء تخصيص-.

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا * مَا نَاطِقٌ**: في الأول: **وَتَلْزَمُ اللاَّمُ** مطلقاً، سواء عرفنا مراد المتكلم أم لا، جاء التخصيص لبعض أفراد العام السابق، فقيل: **رُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا** عن اللام متى؟ إن ظهر لنا (ما)، يعني: المعنى **نَاطِقٌ أَرَادَهُ**، **أَرَادَهُ** يعود على (ما) خبر المبتدأ، **نَاطِقٌ** هذا مبتدأ، و **أَرَادَهُ** الجملة خبر، و **مُعْتَمِداً** حال، حال كونه معتمداً، على قرينة لفظية، نحو: إِنْ زيدٌ لن يقومَ، إذا وجدت النفي في الخبر حينئذٍ احكم عليها -احكم أن (إن)- بأنها مخففة من الثقيلة ليست نافية، لماذا؟ لأنها لو كانت نافية لصار نفي النفي إثبات وليس هذا مراد المتكلم، هو أراد نفي القيام عن زيد، لو قيل: ما زيد لن يقوم -ركاكة هذه-: ما زيد لن يقوم صار نفي نفي، حينئذٍ يقتضي الإثبات، وليس هذا مراد المتكلم.

إذاً: إذا وجد النفي -حرف النفي (لا) أو (لن) أو (لم) -في الخبر -متصلاً بالخبر-، فاحكم على (إن) بأنها مخففة من الثقيلة.

إذاً: **اسْتُغْنِيَ عَنْهَا** في هذا الترتيب مع كونها مخففة من الثقيلة لوجود القرينة اللفظية، وهي حرف النفي: (لم) و(لن)، ومثله: **(إنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى عَلَى ذِيْ بَصِيْرَةٍ)**، **لاَ يَخْفَى**، هذا خبر (إن)، وهذه مخففة من الثقيلة قطعاً، لماذا؟ **(إنِ الْحَقُّ لاَ يَخْفَى)**، إذاً: كون الخبر منفياً دل على أن (إن) مخففة من الثقيلة، حينئذٍ هي مهملة، وهذه قرينة لفظية وليست معنوية، وأما المعنوية كقول الشاعر:

5)] **ونَحْنُ أُباة الضَّيمِ مِنْ آلِ مالِك**	6)] **وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ**

(وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ)، **وَإِنْ مَالِكٌ**، **(وَإِنْ)** هذه مخففة من الثقيلة وهي المهملة، ولم تدخل اللام على الخبر، **وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ** ما أدخل اللام لماذا؟ لأن المعنى واضح، هو ماذا يريد؟ يريد مدح، وإذا أراد المدح ينفي أو ثبت؟ يثبت قطعاً، **(وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ)**، لو قال: **ومَا مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ**، مدحه أو ذمه؟ هذا ذم، فحينئذٍ هذه قرينة معنوية -السياق كونه أراد المدح والثناء- نقول: هذه قرينة معنوية دلالة المقام على المدح، حينئذٍ دل على أن الكلام في الإثبات لا في النفي.

وَرُبَّمَا ٱسْتُغْنِيَ عَنْهَا: عن اللام السابقة.

إِنْ بَدَا: ظهر.

مَا: أي: معنى.

نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا: إذا ظهر المعنى -معنى المتكلم أو المعنى المراد- من الكلام بقرينة لفظية -كما ذكرنا- أو معنوية، حينئذٍ استغني عنها عن اللام فلا تدخل.

إذا خففت إن فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول: إن زيد لقائم، وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين إن النافية، هل هذه اللام لام الابتداء، أم أنها لام تسمى لام فارقة وليست

هي عين لام الابتداء؟ خلاف طويل عريض لا فائدة منه، ولكن الصحيح أنها لام فارقة وليست هي لام الابتداء؛ لأنها تدخل على ما لا تدخل عليه لام الابتداء، حينئذٍ دل على أنها لام مغايرة لتلك، لكن لا ينبني عليه شيء -عمل-.

لزمتها اللام فارقة بينها وبين (إن) النافية، ويقل إعمالها فتقول: إن زيداً قائم، وحكى الإعمال سيبويه، والأخفش رحمهما الله تعالى، فلا نلزمهما حينئذٍ اللام؛ لأنها لا تلتبس، نعم إذا أعملت ظاهراً: إن زيداً لا تلزمها اللام؛ لأن بالنطق نقول: هذه إن مخففة من الثقيلة وهي معملة.

لأنها لا تلتبس والحالة هذه بالنافية؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإنما تلتبس بإن النافية إذا أهملت، ولم يظهر المقصود، -مقصود المتكلم-، فإن ظهر قد يستغنى عن اللام كقول الشاعر ما ذكرناه، والتقدير: **وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ**، وحذفت اللام؛ لأنها لا تلتبس بـ(أن).

واختلف النحويون في هذه اللام، هل هي لام ابتداء أدخلت للفرق بين (إن) النافية و(إن) المخففة من الثقيلة، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت الفرق، والظاهر أنها ليست لام الابتداء؛ لوجود الفرق بين اللامين إذ تدخل هذه على ما يدخل لام الابتداء.

[(7 **وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ** **نَاسِخاً فَلاَ**	[(8 **تُلْفِيهِ غَالِبَاً بِإِنْ ذِي** **مُوصَلاَ**

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ * تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ**: عرفنا أن (إن) مخففة من الثقيلة، وإذا خففت حينئذٍ زال اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل على الجملة الفعلية، حينئذٍ يرد السؤال: هل كل فعل يلي (إن) المخففة من الثقيلة، أم ثم شيء مسموع عن العرب؟ الثاني،

فليس كل فعل يلي (إن) المخففة من الثقيلة، بل ثم ما هو غالب كثير في لسان العرب، وهو أن يكون الفعل الذي يلي (إن) المخففة من الثقيلة ناسخاً، ومعلوم أن الأفعال الناسخة: كان وأخواتها وكاد وأخواتها وظن وأخواتها، هذا هو الغالب، لا يلي إن المخففة من الثقيلة إلا واحد من هذه الأفعال، ومن غير الغالب أن يليها فعل ليس بناسخ، إذاً مقصوده بهذا البيت أن يبين لنا إن المخففة من الثقيلة إذا أهملت، حينئذٍ تدخل على الجملة الفعلية حيث زال اختصاصها، ثم هل كل فعل يليها أم ثم تفصيل؟ الثاني ولا شك.

وَالْفِعْلُ: ما إعرابه؟ مبتدأ، **إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً**، يكُ:

[(9 **وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ**	[(10 **تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا ٱلْتُزِمْ**

حذفت النون هنا تخفيفاً.

إِنْ لَمْ يَكُ: أي: الفعل **نَاسِخاً** للابتداء، وهو كان وكاد وظن وأخواتها، كل هذه.

فَلاَ تُلْفِيهِ: -فلا تجده- **وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ *** تُلْفِيهِ** -فلا تجده- **غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوصَلاَ**، **غَالِباً** سيأتي المراد **بـ:غَالِباً** ، **(بِإِنْ ذِي)** بـ(إن) ما إعراب بـ(إن)؟

جار ومجرور، كيف حرف جر يدخل على (إن)؟ حرف جر -حرف على حرف- ؟

قصد لفظه.

بـ(إِنْ) جار ومجرور متعلق بقوله: **(مُوصَلاَ)**، و **ذِي** ؟

اسم إشارة إعرابها؟

بدل أو نعت، ما في بأس، و **تُلْفِيهِ** يتعدى إلى مفعولين (باب ظن)، أين مفعوله الأول؟

الهاء، والثاني؟

مُوصَلاَ، هذا هو المفعول الثاني لتلفيه، تلفيه موصلاً، **غَالِباً** هذا ظرف وليس بحال، و **مُوصَلاَ** اسم مفعول من أوصل الرباعي المتعدي، وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل، وإن كان وصل يتعدى أيضاً، وإن كان الكثير أنه لازم.

إذاً: موصلاً المراد به متصل.

لا يوجد فعل متصل بـ(إن ذي) التي أهملت إلا وتجده ناسخاً، لكن في الغالب -في الحال الغالب-، وهذا الشأن هنا غالباً مثل الشأن في قوله:

وَبَعْدَ لَوْلا غَالِباً: قلنا: يعني: في غالب أحوالها، وهي أن يكون خبرها؟

؟

وَبَعْدَ لَوْلا غَالِباً، يعني: في غالب أحوالها، ما هو غالب أحوالها؟ كون عام وكون مقيد، لها طريقان لها حالان، والغالب أن يكون خبرها كوناً عاماً هي التي يجب فيها الحذف.

وأما إذا كان كوناً خاصاً هذا فيه تفصيل: إن علم جاز وإلا فلا.

(**غَالِباً**) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفي؛ لأنه قال: **فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِباً**، يعني: في غالب أحوال (إن) المهملة، **فَلاَ تُلْفِيهِ غَالِباً**، إذاً متعلق بالنفي، وأعربه محيي الدين: حال، لكن ليس بظاهر، والمعنى انتفى في غالب الأزمنة، أو في غالب التراكيب، وجود الفعل موصلاً بإن إذا لم يك ناسخاً: هذا المراد، انتفى في غالب الأزمنة أو في غالب التراكيب وجود الفعل موصلاً بـ(إن) إذا لم يكن ناسخاً، ومفهوم ذلك عكس، أنه قد يصل في بعض الأحوال، لكنه على قلة أن يكون الفعل ليس ناسخاً، ومفهوم ذلك: أن وجود الفعل الناسخ موصلاً بـ(إن) لم ينتفِ في الغالب فيصدق بالكثرة، ولو جعل متعلقاً بالمنفي لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلاً بـ(إن) غالبيٌّ، مع أن القوم إنما ذكروا الكثرة للغلبة، يعني: النحاة يعبرون في مثل هذه التراكيب بالكثير، ولا يعبرون بالغالب، وابن مالك كثيراً ما يعبر عن الكثرة بالغالب، حينئذٍ ثم تفصيل هل هو متعلق بالنفي أو المنفي؟ خلاف لا طائل تحته.

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ * تُلْفِيهِ: إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً، نَاسِخاً**، يشترط في الناسخ كونه غير نافٍ ليخرج ليس، يعني: غير ناف بنفسه؛ ليخرج ليس.

وغير منفي: ليخرج زال وأخواتها.

وغير صلة: ليخرج دام، إذاً: هذه مستثناة من الفعل الناسخ، ليس، زال وأخواتها، ودام، هذه لا تأتي بعد إن، مستثنى من قوله: **وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً**: يستثنى منه المنفي، ما كان نفياً بنفسه وهو ليس، أو زال وأخواتها، أو صلة وهو دام.

[(11] **وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ**	[(12] **تُلْفِيهِ غَالِبَاً بِإِنْ ذِي مُوصَلاَ**

إن ولي إن المكسورة المخففة فعل كثر كونه مضارعاً ناسخاً، كثير أن يكون مضارعاً ناسخاً: ((وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ)) [القلم:51]، ((وَإِنْ يَكَادُ)) يكاد هذا فعل مضارع ناسخ، كاد يكاد، جاء بعد (إن) المخففة من الثقيلة: ((وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ))، ((وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ)) [الشعراء:186]، ((لَمِنَ الْكَاذِبِينَ)) اللام هذه داخلة على خبر (إن)، دل على أنها..؟

((وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ)) يعني: ما نظنك لمن الكاذبين، أو إثبات؟

إثبات.

إثبات، الدليل؟

اللام.

((إِنْ كِدْتَ لَتُرْدِينِ)) [الصافات:56]؟

مخففة من الثقيلة، كاد دكت، حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين: ((وَإِنْ وَجَدْنَا

[(2

أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)) [الأعراف:102]، ((وَجَدْنَا)) فعل ماضي من وجد، وهو ناسخ.

وندر كونه ماضياً غير ناسخ.

إذاً: الكثير أن يكون مضارعاً ناسخاً، ثم بعده في المرتبة الثانية أن يكون ماضياً ناسخاً، وندر كونه ماضياً كذلك غير ناسخ: ((وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ))، يَكَادُ قلنا: مضارع، ((وَإِنْ وَجَدْنَا)) هذا ماضي.

إذاً: الماضي والمضارع الناسخ ليس بنادر، وإنما النادر كونه ماضياً غير ناسخ، ومثله:

شَلَّتْ يَمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لمُسلماً

لمُسلماً: اللام وقعت في الجواب، و **إنْ** هذه مخففة من الثقيلة، **قَتَلْتَ** ، قتل هذا ليس بناسخ، فهو فعل ماضي غير ناسخ، وأندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً، يعني: ليس ماضياً غير ناسخ ولا ناسخ بنوعيه المضارع والماضي.

"إنْ يَزِينُك لَنَفْسُك": نقول: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

إذاً المراتب على هذه: إما أن يكون ناسخاً مضارعاً وهو الأكثر، ثم ماضٍ منه -من الناسخ- وهذا بمرتبتين لكنها فصيحة والقياس عليها كثير، وإما أن يكون ماضياً غير ناسخ وهذا نادر ومختلف في القياس عليه، ثم أن يكون غير ماضٍ غير ناسخ, وهو المضارع: **إنْ يَزِينُك** وهذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

13)]	**وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ**	14)]	**تُلْفِيهِ غَالِبَاً بِإِنْ ذِي مُوصَلاَ**

ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبراً في الأصل، نحو: ((وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ

لَفَاسِقِينَ)) [الأعراف:102]، يعني: اللام هنا دخلت على الأصل، للإشارة إلى كونها مخففة من الثقيلة، فاللام حينئذٍ تكون داخلة على إن المهملة مطلقاً، إلا ما استثني فيما إذا وجدت قرينة حينئذٍ يستغنى عنها، ومع غير الناسخ على معموله فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، فالفاعل بقسميه نحو: **"إنْ يَزِينُك لَنَفْسُك"**، نفس ما إعرابها؟

فاعل دخلت عليه اللام، إذاً: هذه لام فارقة وليست لام الابتداء، لا تدخل على الفاعل، لام الابتداء لا تدخل على الفاعل.

والمفعول الظاهر، نحو: إن قتلت لمسلماً، قتلت مسلماً دخلت اللام الفارقة على المفعول به، وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك: إن قتلت لمسلماً قولك **وإن أهنت لإياه،** دخلت على الضمير، -مفعول به وهو ضمير-، منفصل أو متصل؟

منفصل، حينئذٍ هذه لام فارقة وليست لام الابتداء، المقصود: أن دخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبراً في الأصل، وقد تدخل على المفعول وعلى الفاعل، سواء كان المفعول ظاهراً أو كان ضميراً.

15)] وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ	**16)] تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوصَلاَ**
17)] وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا ٱسْتَكَنْ	**18)] وَالْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنّ**

هذا ما يتعلق بتخفيف (أن)، (أن) مفتوحة الهمزة (إن) في التخفيف، إلا أن (إن) إذا خففت صار الإهمال أكثر من الإعمال، وأما (أنَّ) إذا خففت حينئذٍ تلزم الإعمال على حالها وشأنها فلا تهمل، وهذا قد يقدح في أنها فرع عن (إنَّ) هذا قد يقدح فيه؛ لأنها لو كانت فرع (إنَّ)

حينئذٍ لحقتها في التخفيف كما لحقتها في العمل.

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ: المفتوحة.

فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ: يعني: يبقى العمل، ولذلك قال: فاسمها، ولا يعبر بكون لها اسماً إلا إذا كانت عاملة، لا يقال: بأن لها اسماً إلا إذا كانت عاملة، وأما إذا لم يكن كذلك حينئذٍ صارت مبتدأً.

إذاً: **وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ**: فيقال: (أن) بحذف إحدى النونين، يبقى العمل، ولذلك قال: **وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ فَاسْمُهَا**: واقعة في جواب الشرط، فلا يسمى اسمها إلا وهي عاملة.

فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ: **اسْتَكَنّ** يعني: حذف من اللفظ وجوباً ونوي وجوده لا أنها تحملته؛ لأنها حرف.

اسْتَكَنّ قد يظن الظان بأن المراد به الضمير إذا **اسْتَكَنّ**، يعني: استتر، وليس الأمر كذلك، وإنما المراد به أنه ضمير حذف؛ لأن (أن) إذا خففت -حتى قبل التخفيف- هي حرف، والحرف لا يتحمل ضمير، بل الاسم الجامد لا يحتمل ضمير، فالحرف من باب الأولى، إذاً: **ف: اسْتَكَنّ** المراد به حذف من اللفظ، ولو عبر عن الضمير بكونه مستكناً مرداً به هذا مجازٌ كما سيأتي.

فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ: أي: حذف من اللفظ وجوباً، ونوي وجوده لا أنها تحملته؛ لأنها حرف، وأيضاً ضمائر النصب لا تستكن، إنما الذي يستكن ويستتر هو ضمائر الرفع أما النصب فلا.

فيجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً وهو ضمير الشأن على رأي ابن الحاجب، أنه ضمير الشأن.

اسْتَكَنّ، نقول: تجوز في قوله: استكن -هذامن باب المجاز-، وإنما هو محذوف، إذ لا يستكن الضمير إلا في الفعل أو ما أجري مجراه، وفي حاشية الملوي على المكودي، قوله: استكن من إطلاق الملزوم على اللازم؛ لأن الاستكان مستلزم للإضمار، وعدم الذكر في اللفظ،

والمستكن ملزوم للضمير الغير الملفوظ؛ لأن كل مستكن مضمر كذلك ولا عكس، كالمنصوب ضمير وليس مستكناً، المستكن ضمير، وقد يكون ضميراً ليس مستكناً، المستكن يكون ضميراً؛ لأنه لا يكون إلا مرفوعاً، لكن كل ضمير مستكن؟ الجواب: لا، إذاً: بينهما عموم وخصوص مطلق؛ لأن كل مستكن مضمر كذلك ولا عكس كالمنصوب، فأراد بـ: **اسْتَكَنّ** أضمرا، أي: جعل ضميراً غير ملفوظ به؛ لأن الإضمار يستعمل أيضاً بمعنى الحذف، فاستعمل المشترك في معنييه، وعدل عن الحذف إلى الاستكان، ليشعر بأن اسمها لا يكون إلا ضميراً.

إذاً قوله **اسْتَكَنّ** المراد به أنه ضمير محذوف، وليس المراد به أنه مستتر، كما هو الشأن في فاعل قم ونحوها.

وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً منْ بَعْدِ أَنّ: إذاً: كأنه عين لك الاسم، لا يكون إلا ضميراً محذوفاً، -وهذا على رأي ابن الحاجب-.

وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً: أي: اجعل **الْخَبَرَ** -هذا مفعول أول-.

جُمْلَةً: مفعول ثانٍ.

منْ بَعْدِ أَنّ: يعني: اجعله جملة، وهنا أطلق الجملة، قد تكون جملة اسمية، وقد تكون جملة فعلية، وفهم منه أنه لا يكون مفرداً؛ لأنه قال: **(وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً)**.

إذاَ: لا يكون مفرداً، فإن جاء مفرداً حينئذٍ نقول هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه، بل يجب أن يكون خبر أن المخففة: جملة اسمية أو فعلية على تفصيل آت.

منْ بَعْدِ أَنّ: **أَنّ** هذا يقال فيه بأنه: وضع الظاهر موضع المضمر هنا، لماذا؟ لأنه الأصل أن يقول: **وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ**، لا يعيد (أن)، وإنما يأتي بالضمير، وهنا وضع الظاهر موضع المضمر –للضرورة-.

إن حذف الاسم سواء كان ضمير الشأن أو لا على مذهب الناظم، حينئذٍ يجب أن يكون الخبر جملة مطلقاً، إن حذف الاسم سواء كان ضمير الشأن أو لا، على مذهب الناظم، فإن ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفرداً، لكن هذا على جهة الشذوذ، يعني: سمع التصريح باسم (أن)، والأصل، وجوب حذفه، فحينئذٍ إذا سمع التصريح باسم أن لا يشترط في الخبر أن يكون جملة، وإنما يشترط في الخبر أن يكون جملة إذا حذف الاسم، وأما مع وجوده فلا، قد يكون مفرداً وقد يكون جملة، لكن نقول: المسألة هذه خارجة عن الأصل، حينئذٍ لا يقاس عليها؛ يسمع ولا يقاس عليها، بل الصواب أن خبر أن لا يكون إلا جملة مطلقاً، فإذا سمع التصريح باسم أن ثم خبرها مفرد حينئذٍ نقول: هذا شذوذ وراء شذوذ لماذا؟ لأنه صرح باسم (أن) هذا -شاذ **فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ**، ثم أخبر عنه مع التصريح بمفرده، والأصل أن يخبر عنه بجملة، ولا نقول حينئذٍ: التفصيل مراد الناظم بقوله **وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً** إذا حذف اسم (أن)، وأما إذا ذكر ولفظ حينئذٍ لا يشترط في الخبر أن يكون جملة لا ليس الأمر كذلك.

[(20 وأنكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمالاَ	[(19 بأَنْكَ رَبيعٌ وَغَيْثٌ مَريـعٌ

(بأنْكَ رَبيعٌ) (أنك)، (أنْ) مخففة والكاف هذه اسمها، إذاً: ليس ضميراً، فصُرح بـ(الاسم)، والأصل الحذف، ثم صرح به ضميراً، صرح بماذا؟ **بأنْكَ رَبيعٌ**، **رَبيعٌ** هذا خبر مفرد، إذاً صرح بالاسم وهو الكاف، وهو الضمير لا إشكال، ثم أتى بالخبر مفرداً **رَبيعٌ وَغَيْثٌ مَريـعٌ**، **وأنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمالاَ**، **أنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ**، **هُنَاكَ** مبتدأ، **تَكُونُ** الجملة خبر، حينئذٍ أخبر عن اسم أن وهو مصرح به ملفوظ به بجملة، -جملة فعلية-، فجمع بين الأمرين في بيت واحد، صرح بالاسم في الموضعين، وأخبر عن الاسم الأول بالمفرد، وأخبر عن الاسم الثاني بالجملة، أخذوا من هذا أن اشتراط الجملة في خبر (أن) إذا حذف اسمها، وأما إذا ذكر حينئذٍ لا يشترط، بل

قد يكون مفرداً وقد يكون جملة.

[(21 وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنَّ فَاسْمُهَا ٱسْتَكَنْ	[(22 وَالْخَبَرَ ٱجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

إذا خففت (أنَّ) المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، -وهذا على رأي ابن الحاجب-، وخبرها لا يكون إلا جملة؛ وذلك نحو: علمت أن زيد قائم، هل تلتبس بإن النافية هذه؟ ؟؟؟

لماذا؟ ؟؟؟

أيضاً من لفظها، (أن) تلك (إن) بكسر الهمزة هذه (أن)، حينئذٍ نقول: لا لبس.

فـ(أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، وهو محذوف، والتقدير (أنْ هو)، وزيد قائم، بعضهم إذا أراد أن يقدر يقول: وأنَّ هو، وأنْ هو بالتخفيف مع ضمير الشأن، علمت أن زيدٌ قائم، علمت أنْ هو زيد قائم، أنْ هو، (أنْ) مخففة من الثقيلة حرف نصب وتوكيد، والضمير اسمها، زيد قائم تعربها مبتدأ وخبر في محل رفع خبر أن، كما هو الشأن إذا كانت مثقلة، واسمها ضمير الشأن وهو محذوف، والتقدير أنْ هو، وزيد قائم، جملة في موضع رفع خبر أن والتقدير: علمت أنْ هو زيد قائم، وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن، كقوله:

[(23 فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي	[(24 طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

[(25 فصرح باسم (أنْ) وهو الكاف، ثم قال:

[(26 وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ	[(27 وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُه

دُعَا	مُمْتَنِعَا
فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ آوْ	تَنْفِيسٍ آوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

وإِنْ يَكُنْ فِعْلاً: أراد أن يُفَصِّلَ الجملة.

وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً: قلنا: هذه الجملة تشمل الجملة الاسمية والجملة الفعلية، سكت عن الجملة الاسمية، فدل على أنها لا تحتاج إلى فاصل: ((وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) [يونس:10]، أنْ هُو الحمد لله رب العالمين، أنْ هُو الحمد لله، لم نحتج إلى فاصل، لماذا؟ لكون الجملة هنا الواقعة خبراً جملة اسمية: أن هو الحمد لله رب العالمين، إذا كانت جملة فعلية حينئذٍ لابد من تفصيل.

قال: **وإِنْ يَكُنْ فِعْلاً**: إذاً: إلا إن يكن اسماً أو جملة اسمية حينئذٍ لا تحتاج إلى فاصل، بالمفهوم أخرج الجملة الاسمية.

وإِنْ يَكُنْ فِعْلاً: هو لا يكون فعلاً، إنما يكون جملة، والمراد هنا: إن يكن صدر الخبر فعلاً، هكذا التقدير، وإن يكن صدر الخبر فعلاً.

وَلَمْ يَكُنْ ذلك الفعل **دُعَا**: وَلَمْ يَكُنْ الواو واو الحال، ذلك الفعل، دُعَا، أي: ذا دعاء، أي: قصد به الدعاء.

وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُه مُمْتَنِعَا: تَصْرِيفُه مُمْتَنِعَا هذا اسم يكن، و مُمْتَنِعَا: خبرها.

فَالأَحْسَنُ: الفاء هذه واقعة في جواب الشرط: وإن يكن .. فَالأَحْسَنُ، فَالأَحْسَنُ فسره بعضهم بالوجوب -فيجب الفصل- وبعضهم فسره بجواز الوجهين والأرجح الفصل، وظاهر عبارة الناظم أنه يرى عدم الفصل، لكن على قبحٍ؛ لأنه أتى بأحسن، يرى جواز عدم الفصل، لكن

على قبح، والأحسن هو الفصل.

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ: الْفَصْلُ بين (أن) والفعل، يعني: لا تدخل (أن) مباشرة على الفعل، وإنما لابد من فاصل.

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ: بينه وبين أن..

بِقَدْ: بقد حرفية.

أَوْ نَفْيٍ بلا، أو لن أو لم.

أَوْ -حرف- **تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ:** هذه أربعة.

وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ: **وَقَلِيلٌ** -في كتب النحاة- **ذِكْرُ لَوْ**، وإن كان كثيراً في لسان العرب.

إذا وقع خبر (أن) المخففة جملة اسمية لم تحتج إلى فاصل، وهذا واضح بين والآية واضحة بينة: ((وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) [يونس:10]، وإن وقع خبرها جملة فعلية حينئذٍ لابد من التفصيل، فلا يخلو، إما أن يكون الفعل متصرفاً أو غير متصرف، إما أن يكون متصرفاً أو غير متصرف يعني: جامد، فإن كان غير متصرف جامد واضح بَيِّن أنه لا يحتاج إلى فاصل؛ لأنه قال: **(وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُه مُمْتَنِعَا)**، احترازاً عن: نعم، وبئس وعسى، فحينئذٍ إذا كان الفعل جامداً ولي (أن) مباشرة، ولا نحتاج إلى فاصل، دليله: ((وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)) [النجم:39]، ((وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ)) [الأعراف:185]، ((وَأَنْ عَسَى)) عسى فعل جامد ولي أن مخففة من الثقيلة بدون فاصل، هل تحتاج إلى فاصل؟ نقول: لا، لا تحتاج إلى فاصل.

((وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ)) [النجم:39]، أنْ هُو ضمير الشأن اسم أن محذوف، ثم تعرب جملة ليس واسمها وخبرها، ثم تقول في محل رفع خبر (أن) مخففة، وكذلك: ((وَأَنْ عَسَى)) [الأعراف:185].

ثم إن كان متصرفاً لا يخلو إما أن يكون دعاء أو لا، لذلك قالوا: **وَلَمْ يَكُنْ دُعَا**.

فإن كان دعاءً لم يفصل، كقوله: ((وَالْخَامِسَةَ **أَنْ** غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا)) [النور:9]، **أَنْ** غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا -هذا دعاء - غَضَبَ، وإن لم يكن دعاء، حينئذٍ جاءت المسألة التي معنا، فقال قوم: يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً، يعني: قليل من النحاة.

وقالت فرقة منهم المصنف: يجوز الفصل وتركه، إذاً: فسر قوله: **(فَالأَحْسَنُ)** بالوجوب، لكنه ليس بظاهر عبارة الناظم، وفسر بأنه يجوز الترك والفصل، والفصل أجود وأحسن، والترك هل هو سائغ أم قبيح؟ الثاني: أنه قبيح.

يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل، والفاصل أحد أربعة أشياء التي ذكرها الناظم، إذاً: متى يأتي الفصل؟ قال: **وإِنْ يَكُنْ فِعْلاً.. فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ**، لكن يستثنى من الفعل الذي لا يفصل بين (أن) ومدخولها إن كان دعاء أو كان تصريفه ممتنعاً، إن كان تصريفه ممتنعاً حينئذٍ لا نحتاج إلى فاصل، وهو الجامد، وإن كان دعاء حينئذٍ لا نحتاج إلى فاصل.

إن كانت الجملة اسمية لا نحتاج إلى فاصل.. إذاً: بكل قيد نخرج.

وإِنْ يَكُنْ فِعْلاً احتجنا إلى فاصل بالشرط الآتي: إن لم يكن فعلاً –اسمية- لا نحتاج.

وَلَمْ يَكُنْ دُعَا إن كان دعا لا نحتاج: ((**أَنْ** غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا)) [النور:9].

وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُه مُمْتَنِعَا، إن كان تصريفه ممتنعاً وهو الجامد لا نحتاج، فحينئذٍ إذا كان فعلاً **وَلَمْ يَكُنْ دُعَا، وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُه مُمْتَنِعَا** احتجنا إلى الفاصل، وهو واحد من أربعة أمور.

(قَدْ): ((وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا)) [المائدة:113]، ((وَنَعْلَمَ أَنْ)) (أَنْ) هذه مخففة من الثقيلة، أَنْ هُو، هذا الاسم.

((صَدَقْتَنَا)) جملة الخبر.

إذاً: وقع جملة فعلية، ثم ننظر فيه، هل هو متصرف؟ نعم، هل هو دعاء؟ لا، هل هو اسم؟

لا.

إذاً: نحتاج إلى فاصل، لماذا؟ لكونه فعل وليس بدعاء، وليس بجامد، إذ لو كان اسماً أو كان فعل دعاء، أو كان فعلاً جامداً لم نحتج إلى فاصل، ولكن لانتفاء هذه الأمور احتجنا إلى فاصل، وهو قد.

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف، مثال السين: ((عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)) [المزمل:20]، (عَلِمَ أَنْ) أنْ هُو سيكون، الخبر هو جملة يكون، فصل بين أن والخبر بالسين، ومثال سوف:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ ٱلْمَرْءِ يَنْفَعُهُ	أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

(أَنْ سَوْفَ يَأْتِي)، يَأْتِي هذا فعل متصرف وليس بدعاء وقد ولي أن، وهو فعل، حينئذٍ وجب الفصل أو الأحسن الفصل -على قولين-.

الثالث: النفي كقوله: ((أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)) [طه:89]، (أَلَّا يَرْجِعُ) برفع يَرْجِعُ، لو فتحت صارت (أن) هذه مصدرية، لكن ((أَلَّا يَرْجِعُ)) صارت مخففة من الثقيلة، أن هو لا يرجع، يرجع هذا فعل، وهو متصرف غير جامد وغير دعاء، فحينئذٍ وجب أو الأحسن أن يوصل بين (أن) المخففة وهذا الفعل بالنفي: ((أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ)) [القيامة:3]، يَرْجِعُ نصب، كيف يَرْجِعُ، وقلنا: لو نصب لصارت (أن) هذه مخففة من الثقيلة -صارت ناصبة-، النصب هنا بـ(لن) ليس بـ(أن)، -بـ(لن)-، حينئذٍ فصل بين (أن) ونجمع بـ(لن): ((أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ)) [البلد:7]، إذاً: النفي قد يكون بـ(لا)، وقد يكون بـ(لن)، وقد يكون بـ(لم).

إذاً: فُصِل بين (أن) ومدخولها بنفي مطلقاً.

الرابع: (لو)، وقل من ذكر كونه فاصلة من النوحيين: ((وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا)) [الجن:16]، (أن) أن هو، اسْتَقَامُوا هذه جملة فعلية وليست بدعاء وليس بفعل جامد، حينئذٍ الواجب أو الأحسن الفصل، وهنا كان الفاصل (لو)، وقل من ذكر لو: ((أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ)) [الأعراف:100]، ((أَنْ لَوْ نَشَاءُ)) أن هو نشاء، هذا الأصل، ففصل بين (أن) ومدخولها، وهو فعل وليس بدعاء وليس بجامد.

ومما جاء بدون فاصل قوله: (**عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُون فَجَادُوا**)، **عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُون**، **يُؤَمَّلُون** بإثبات النون، لو حذفت لقيل (أن) هذه ناصبة، لكن لوجود النون عرفنا أنها مخففة من الثقيلة: (**أَنْ يُؤَمَّلُون**) إذاً: هنا **عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُون، يُؤَمَّلُون** هذا فعل وليس بدعاء، وليس بجامد، والأصل فيه أن يفصل بينه وبين (أن)، لكنه لم يفصل: ((لِمَنْ أَرَادَ أَنْ **يُتِمُّ** الرَّضَاعَةَ)) [البقرة:233]، (يتمُّ) بالرفع، (يتمَّ) حينئذٍ نقول: هذا منصوب بـ(أن)، لكن لما رفع حينئذٍ نقول: أن هذه مخففة من الثقيلة وليست الناصبة: أن هو يتم، الجملة خبر.

والقول الثاني: أن (أن) هنا ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع وارتفع يتم بعده شذوذاً، يعني: حملاً لأن على (ما)، ما المصدرية لا تعمل، وأن تعمل في لغة جمهور العرب، لكن بعضهم حمل أن على (ما) المصدرية، (ما) أختها كما سيأتي، فحمل (أن) على (ما) في ماذا؟ في عدم العمل.

إذاً: ((أَنْ يُتِمُّ)) أن هذه هي الناصبة، لكن الناصبة في لغة الجمهور، وبعضهم حمل (أن) على (ما) فلم ينصب بها.

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوِي	مَنْصُوبُهَا وَثَابِتَاً أَيْضاً..

إذاً: هنا قوله: **وإِنْ يَكُنْ فِعْلاً**: أي: خبر (أن) المخففة.

وَلَمْ يَكُنْ دُعَا: لم يكن ذلك الفعل دعاء.

وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُه مُمْتَنِعَا: بهذه الشروط الثلاثة حينئذٍ بالانتفاء يستحسن أن يؤتى بفاصل بين (أن) المخففة وجملة الخبر.

قيل: للفرق بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع، يعني: لماذا الفاصل هذا؟ قالوا: للفرق بين المخففة من الثقيلة والمصدرية، ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها.

إذاً: لماذا استثنينا الجملة الاسمية و أَنْ غَضِبَ؟ لأن (أن) المصدرية لا تقع قبل هذه الأفعال، ولما احتمل في غيرها وقوع (أن) المخففة من الثقيلة و(أن) المصدرية احتجنا إلى الفاصل، وهذا التعليل يرجح أن الفاصل واجب وليس بمستحسن، لماذا؟ لأنه دفعاً للإلباس، هذا مثل شأن ما سبق.

وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ: إذا لم توجد قرينة حينئذٍ وجب دخول اللام، فرقاً بين (إن) نافية، و(إن) المخففة من الثقيلة، هنا الحكم واحد.

هناك التبست (إن) بـ(إن) النافية، وهنا التبست (أن) المخففة بـ(أن) المصدرية، وليس ثم فارق بينهما إلا هذا الفاصل فوجب الفاصل.

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بين (أن) والفعل بواحد من هذه الأمور الأربعة، ودليلها الاستقراء.

28)] وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوِي	29)] مَنْصُوبُهَا وَثَابِتَاً أَيْضاً رُوِي

كَأَنَّ مثل (إن) و(أن) تخفف، بمعنى أنها تحذف إحدى النونين، وهذه مجالها السماع، يعني: لا يقاس غيرها عليها، وإنما يقال السماع.

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ: وفهم من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة كما ذكر في (أن) أن خبرها

يكون جملة ويكون مفرداً.

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أيْضاً حملاً على (أن) المفتوحة **فَنُوِي مَنْصُوبُهَا**: يعني حذف، عبر هناك باستكن عن الحذف، وعبر هنا عن الحذف بالنية **نُوِي**، يعني: حذف، وإذا حذف حينئذٍ جعل المحذوف كالثابت.

فَنُوِي مَنْصُوبُهَا: **مَنْصُوبُهَا** هذا نائب فاعل، وهو ضمير الشأن كثيراً في باب كأن.

وَثَابِتاً أيْضاً رُوِي: وأيضاً روي اسمها ثابتاً، **ثَابِتاً** هذا حال مقدم، و **رُوِي** أي: النصب، وهو غير ضمير الشأن قليلاً كمنصوب (أن).

إذاً: **خُفِّفَتْ كَأَنَّ أيْضاً** حملاً على أن المفتوحة **فَنُوِي**، إذاً: فهم منه أنها لا تهمل، لما قال: (**فَنُوِي مَنْصُوبُهَا**) إذاً لا تهمل، مثل (أن)، بخلاف (إنَّ) إذا خففت حينئذٍ الأكثر فيها الإهمال والقليل فيها الإعمال.

مَنْصُوبُهَا: إذاً: يكون منوياً.

وَثَابِتاً أيْضاً رُوِي: وسكت عن الخبر لم يبين حكمه فدل على أنه يأتي جملة ويأتي مفرداً، إذ لو كان له حالة واحدة لا يخرج عنها لوجب التنصيص عليها، لكن لما أطلق بخلاف (أن) هناك بين أنه يأتي جملة احترازاً عن المفرد، هنا أطلق لم يذكر خبر كأن إذا خففت، فدل على أنه يأتي جملة ويأتي مفرداً.

وَثَابِتاً أيْضاً رُوِي: إذا خففت كأن نوي اسمها وأخبر عنها بجملة اسمية، نحو: كأن زيد قائم، أو جملة فعلية مصدرة بـ(لم): ((كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ)) [يونس:24]، أو مصدرة بـ(قد):

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا	**لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ**

وكَأَنْ قَدِ: وكأن قد زالت.

إذاً: فصل بين **كَأَنْ** و تغنى بـ(لم)، وفصل بين **كَأَنْ** زالت بـ(قد)، وكأن قد زالت، فاسم كأن في هذه الأمثلة محذوف وهو ضمير الشأن، والتقدير كأنْ هُو زيد قائم، وكأنْ هُو لم تغن بالأمس، وكأنْ هُو قد زالت، والجملة التي بعدها خبر عنها حكمه واحد مثل: (أن)، وهذا معنى قوله:

فَنُوِي مَنْصُوبُهَا: وأشار بقوله: **وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِي**: إلى أنه قد روي إثبات منصوبها، ولكنه قليل، ومنه قوله:

30)] وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ	31)] كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

كَأَنْ ثَدْيَيْهِ –نصبه-.

كَأَنْ أين اسمها؟ (هو ثدييه) بالنصب؛ لأنه نصبه، لو كان مرفوعاً لكان اسم كأن مستتر منوي، إذا رفع ثدياه، علمنا أنه ليس منصوباً؛ لأن منصوب المثنى يكون بالياء، وهذا قد رفع، حينئذٍ بهذه القرينة نعلم أن اسم كأن ضمير مستتر، ضمير محذوف وهو ضمير الشأن:

(كأن هو ثدياه حقان)، وبذلك روي أيضاً بالرفع، وبرواية النصب: (**كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ**)، نقول: ثدييه هذا اسم كأن، وحقان هذا خبرها، ولذلك قال: **وَثَابِتاً أَيْضاً رُوِي**: مراده به هذا البيت.

إذاً: الشاهد في قوله: (**كَأَنْ ثَدْيَيْهِ**) **ثَدْيَيْهِ** بالنصب اسم كأن، و(حقان) هذا يعتبر خبر.

وروي: (**كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ**)، فيكون اسم كأن محذوفاً وهو ضمير الشأن، والتقدير كأنْ هُو **ثَدْيَاهُ حُقَّانِ**، و **ثَدْيَاهُ حُقَّانِ**: مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن.. إلى آخره.

إذاً: قوله: **وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضاً فَنُوِي**: المراد به أن كأن مثل (إن) و(أن) تخفف، ولكن هذه يجب إعمالها، ثم اسمها الأصل فيه أن يكون محذوفاً وهو ضمير الشأن، وخبرها قد يكون جملة وقد يكون مفرداً.

ولا يجوز تخفيف **لَعَلَّ**، **لَعَلَّ** لا يجوز تخفيفها على اختلاف لغاتها، وأما **لَكِنَّ** فتخفف فتهمل

وجوباً (لَكِنْ)، تخفف لكنها تهمل وجوباً؛ لزوال اختصاصها بالأسماء.

وحكي عن الأخفش ويونس إعمالها قياساً، والصواب أنها لا تعمل، إنما الذي يعمل بعد التخفيف هو ثلاثة فحسب، بل الذي يخفف قياساً هو ثلاثة فحسب. (إنَّ) تخفف: (إن) -على التفصيل السابق-، و(أنَّ) تخفف: (أن)، وكأنَّ تخفف: كأنْ، ومع عدا ذلك فلا يخفف.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد...!!!